وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

حوكمة الشركات ودورها في تحسين جودة المعلومات المحاسبية

دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إعداد الطالب:

- عيسى صغير

إشراف الأستاذ:

يوسف خروبي

لجنة المناقشة:

أ.ينون امال	جـــــــامعة جيـــجـــل	رئيسا
أ.يوسف خروبي	جـــــــامعة جيـــجـــل	مقررا
أ.حبيبة بن زغدة	جـــــــامعة جيـــجـــل	عضوا

السنة الجامعية: 2014-2015

دعاء

من أراد الدنيا فعليه بالعلم ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما معا فعليه بالعلم.

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

سورة النمل الآية 19

اللهم لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا ولا بالإحباط واليأس إذا أخفقنا، واجعل لنا بكل فشل نجاحا.

اللهم إذا رزقتنا النجاح فلا تأخذ تواضعنا، وإذا رزقتنا تواضعا فلا تأخذ سعادتنا بشكرك وذكرك، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين حمدا يكافئ نعمه ويوافي مزيده على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من غير حول منا ولا قوة فهو الذي له الفضل أولا وأخيرا.

نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف: "خروبي يوسف " الذي رافقني طيلة هذا العمل بالنصيحة والتوجيه والإرشاد.

وشكر خاص إلى الأستاذ: بوالريب عمران ،وكل أساتذة كلية علوم التسيير... الذين ساعدوني في هذا العمل ولم يبخلوا علي بتوجيهاتهم ونصائحهم.

وثناء كبير لكل من مدّ لي يد العون والمساعدة في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

عيسى

الفهرس

الفهرس:

المحتويات	الصفحة
دعاء	
شكر وعرفان	
الفهرس	
ملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات	3
المطلب الأول: نشأة وتطور مفهوم حوكمة الشركات	3
المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات	4
المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات	7
المطلب الرابع: مبادئ وأبعاد حوكمة الشركات	10
المبحث الثاني: أركان حوكمة الشركات	12
المطلب الأول: الإدارة	12
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي	16
المطلب الثالث: التدقيق الخارجي	17
المطلب الرابع: لجنة المراجعة	20
المبحث الثالث: ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات	22
المطلب الأول: تجربة أمريكا وإنجلترا	22
المطلب الثاني: تجربة فرنسا	24
المطلب الثالث: تجربة بعض الدول العربية	26
المطلب الرابع: تجربة الجزائر	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني:المعلومات المحاسبية وجودتها في ظل حوكمة الشركات	
تمهيد	33
المبحث الأول: المعلومات المحاسبية	34

المطلب الأول: ماهية المعلومات والبيانات	34
المطلب الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية	38
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها	41
المطلب الرابع: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدميها	46
المطلب الخامس: تصنيف المعلومات المحاسبية	50
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية	53
المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	53
المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية	54
المطلب الثالث: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية	55
المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	56
المبحث الثالث: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	59
المطلب الأول: الحوكمة المحاسبية	59
المطلب الثاني: لجنة المراجعة كركن من أركان الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	60
المطلب الثالث: التدقيق الداخلي كركن من أركان الحوكمة ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	61
المطلب الرابع: المراجع الخارجي كركن من أركان الحوكمة ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	63
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	
تمهيد	70
المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	71
المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية	71
المطلب الثاني: تكون رأس مال شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	75
المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية خلال فترة الدراسة	77
المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	82
المطلب الأول: مدى التزام شركة أليانس بمبادئ حوكمة الشركات	82
المطلب الثاني: أركان حوكمة الشركات في شركة أليانس	87
المبحث الثالث: اسهامات حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات	90

المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدميها في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية	90
المطلب الثاني: تقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف شركة أليانس للتأمينات في ظل حوكمة الشركات	94
خلاصة الفصل	96
الخاتمة	98
قائمة المراجع	102
الملاحق	

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في تحسن جودة المعلومات المحاسبية، إذ تعتبر أركان الحوكمة الجيدة المتمثلة في الإدارة والتدقيق الخارجي ولجنة المراجعة عامل أساسي في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية حتى تعود بالفائدة على مستخدميها.

ولتحقيق أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية في شركة مسعر في بورصة الجزائر شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، حيث توصلنا إلى أنه توجد علاقة كبيرة بين حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، معلومات المحاسبية، جودة المعلومات، أركان الحوكمة.

Résumé

Cette étude avait pour but de définir et bien déterminer le rôle que peut jouer la gouvernance des entreprises dans l'amélioration de la qualité des informations comptables.

Cette gouvernance a comme piliers l'administration de l'entreprise, l'audit interne, et le comité de vérification qui sont considérer comme les facteurs essentiels à la promotion de la crédibilité des informations publiées dans les états financiers de l'entreprise, et qui seront d'un grand intérêt pour leurs utilisateurs.

Afin d'atteindre les buts de cette recherche en a réaliser une étude terrain dans une entreprise coté en bourse d'Alger (cette entreprise est alliance assurance).

L'étude terrain a démontré une forte relation causale entre la gouvernance des entreprises et la qualité des informations comptables.

Mot clés : gouvernance des entreprises, informations comptables, qualité des informations, piliers de la gouvernance.

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2-1)	فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية	50
(3-1)	أعضاء مجلس الإدارة لشركة أليانس للتأمينات	75
(3-2)	الفئات المساهمة في شركة أليانس قبل دخولها بورصة الجزائر	76
(3-3)	الفئات المساهمة في شركة أليانس بعد دخولها بورصة الجزائر	77
(3-4)	أهم التطورات الحاصلة في ميزانية شركة أليانس للتأمينات في سنتي 2012 و2013	80

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	خصائص حوكمة الشركات	7
(2-1)	الاستفادة من عملية الحوكمة	9
(3-1)	المستويات الإدارية في المؤسسة	15
(1-2)	العلاقة بين المعلومات والبيانات	38
(2-2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	42
(3-2)	اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية	52
(4-2)	معايير جودة المعلومات المحاسبية	55
(1-3)	الهيكل التنظيمي لشركات أليانس للتأمينات الجزائرية	74
(2-3)	أسهم السوق من شركات التأمين في الجزائر سنة 2012	78

مقدمة

إن مختلف التحولات الاقتصادية والمالية التي طرأت على جميع اقتصاديات العالم في أواخر القرن الماضي وخاصة في الاقتصاديات الكبرى التي أدت إلى انهيار الكثير كبريات الشركات مثل شركة Enron في سنة 2001 وشركة Worldcom في سنة 2002، وهذا ما أدى إلى ضرورة الاستعانة بوسائل جديدة لعملية الرقابة على الشركات والأسواق المالية، وذلك لحماية الاقتصاديات من الإنهيارات التي أهم أسبابها الفساد الإداري والمالي، كل هذه العوامل ساهمت في ظهور مفهوم حوكمة الشركات، ولقد ازداد الاهتمام بتطبيق مفهوم الحوكمة في العالم نتيجة التطورات السريعة في الأسواق المالية، وارتفاع درجة الصراع بين أصحاب المصالح، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها حوكمة الشركات في الوصول إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية وخالية من التزوير والتظليل.

1/ إشكالية الدراسة:

من خلال التغيرات والتحولات التي أدت إلى انعدام الثقة والشفافية بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة وازدياد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية من طرف الباحثين ، يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الأتي:

- **ما الدور الذي تؤديه حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية؟**

انطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما المقصود بحوكمة الشركات (ما هي أركانها، أهميتها ومبادئها)؟

-ما المقصود بجودة المعلومات المحاسبية (وما هي مقاييسها ومعاييرها)؟

-ما هو واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية؟

-هل ساهمت الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة اليانس للتأمينات الجزائرية؟

2/ الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية نقوم بصياغة الفرضيات التالية

الفرضية1: تساهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات من خلال التطبيق الفعال لأركانها.

الفرضية 2: هناك تطبيق جيد لمفهوم حوكمة الشركات من حيث المبادئ والأركان في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

الفرضية3: تساهم الحوكمة في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة اليانس للتأمينات الجزائرية.

3/ أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية بالغة من خلال إثبات دور حوكمة الشركات في تطوير الممارسات المحاسبية وكذا عملية المراجعة وذلك من أجل إنتاج معلومات ذات جودة عالية، وتزداد أهمية الدراسة اذا كانت المؤسسة محل الدراسة الميدانية مؤسسة مسعرة في بورصة الجزائر شركة أليانس للتأمينات الجزائرية،ما يفرض عليها الاهتمام بشكل كبير بتطبيق مفهوم الحوكمة الذي ينعكس على تحسين جودة معلوماتها المحاسبية.

4/ أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المبادئ والأركان الأساسية لحوكمة الشركات التي من شأنها أن تساهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- التعرف على المفاهيم والخصائص التي يجب توفرها في المعلومات المحاسبية.
- الوقوف على مدى تأثير الحوكمة الجيدة في جودة المعلومات المحاسبية.
- إبراز واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى مساهمتها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات في ظل النتائج المتوصل إليها

5/ أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

- الاهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لارتباطه بمجال الدراسة والتخصص (محاسبة وإدارة مالية).
- الصراع الدائم بين أصحاب المصالح في الشركات أدى إلى الاهتمام الشخصي بمفهوم حوكة الشركات التي تعمل على تحقيق معلومات محاسبية ذات جودة عالية.
- نقص الدراسات السابقة في هذا المجال نظرا لحداثة مفهوم حوكمة الشركات وتطبيقاته في الجزائر.

6/ منهجية الدراسة:

اتبعنا في دراستنا منهجين:

1) المنهج الوصفي : وذلك في الدراسة النظرية من أجل توضيح حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية.

2)منهج دراسة الحالة: وذلك من اجل القيام بدراسة ميدانية لدراسة واقع حوكمة الشركات ومدى تطبيقها في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى مساهمتها في تحسين جودة معلوماتها المحاسبية.

7/ حدود الدراسة:

أ- **الحدود المكانية:** سوف نقوم بدراسة ميدانية في شركة أليانس لتأمينات الجزائرية وذلك على مستوى خمس وكالات تابعة للشركة وهي: جيجل، الجزائر، ميلة، سطيف، مسيلة.

ب- الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية لدراستنا في الفترة الممتدة بين شهر فيفري و ماي 2015 بالإضافة إلى الاطلاع على التقارير السنوية للشركة المنشورة خلال سنتي 2012 و 2013م.

8/ الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: دراسة زلاسي رياض: إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية "دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال 2009-2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة ورقلة الجزائر 2012، وقد انطلق الباحث من إشكالية مفادها: ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وعليه توصل الباحث إلى أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية،كما انه هناك تأثير متبادل بين الإفصاح المحاسبي وحوكمة الشركات، إذ يعد الإفصاح من أهم مبادئ حوكمة الشركات وأحد أهم الآليات لتطبيق الحوكمة، وتوصل أيضا إلى أن شركة أليانس للتأمينات تلتزم بمبادئ الحوكمة وهذا ما ساعدها على التأثير على مصداقية نشاط الشركة على جميع حقوق الأطراف المرتبطة بها،و شركة أليانس للتأمينات تقوم بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية عبر عدة قنوات وهذا ما تسعى إليه معايير المحاسبة الدولية.

الدراسة الثانية: حليس عبد الحليم: دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية دراسة حالة: بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة بسكرة- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم، جامعة بسكرة، سنة 2014.

تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هو دور آليات الحوكمة المصرفية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية؟ وما مدى تفعيلها في البنوك الجزائرية؟

وعليه توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

- التطبيق السليم لآليات حوكمة الشركات يضمنه مجموعة من الأطراف ذات العلاقة بحوكمة المؤسسات ولكل دوره ومسؤوليته في ممارسة الإدارة والرقابة من ثم رفع الأداء.

- يؤدي إتباع آليات الحوكمة المصرفية إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

وما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة هو أن الدراسة الأولى قامت بدراسة قياسية بين التشريع الجزائري وإسقاطه على حالة الشركة محل الدراسة، أما دراستنا فقد تم إثبات مدى توفر المبادئ في الشركة من خلال المقابلات الشخصية المجرات مع بعض المساهمين والإطارات بالشركة.

أما الدراسة الثانية قام صاحبها بحصر مفهوم الحوكمة على الحوكمة المصرفية فقط، أما دراستنا فكانت واسعة النقاط حيث شملت جميع جوانب الحوكمة بما فيها الحوكمة المصرفية.

9/هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة التي نحن بصدد معالجتها إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات، وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات، وفي المبحث الثاني: الأركان الأساسية لحوكمة الشركات والمبحث الثالث: استعرض تجارب بعض الدول في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات.

أما الفصل الثاني فتضمن: المعلومات المحاسبية وجودتها في ظل حوكمة الشركات، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول: المعلومات المحاسبية، والمبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية أما المبحث الثالث فقد تناول إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

وفي الفصل الثالث الذي تضمن الدراسة الميداني والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أيضا، ففي المبحث الأول تناولنا تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أما في المبحث الثاني فقد استعرضنا واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس، وفي المبحث الثالث تناولنا مدى جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات في ظل حوكمة الشركات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات

تمهيد:

يحتل موضوع مفهوم حوكمة الشركات في الوقت الراهن أهمية كبيرة على مستوى القطاعات في المجتمعين العالمي والمحلي، وذلك لما يحتويه هذا المفهوم من قيم عالية ومبادئ أخلاقية هامة تعمل بشكل أساسي على الحفاظ على سير الأعمال في الشركات والمؤسسات بالشكل الصحيح دون خطأ أو انحراف أو تحيل.

كما أن حوكمة الشركات تقوم بحماية أصحاب المال من التصرفات الانتهازية، وتجعل المديرين يعملون على تحقيق مصالح أصحاب رأس المال وعلى الأخص حملة الأسهم. حيث تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لتحسين عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها. وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات لضمان تحقيق الشركة لأهدافها، وبشكل جيد وللحفاظ على جميع الأطراف ولذلك حاولنا في هذا الفصل تناول ثلاثة مباحث رئيسية:

_ ماهية حوكمة الشركات .

_ أركان حوكمة الشركات.

_ تجارب بعض الدول لحوكمة الشركات.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات.

تعتبر حوكمة الشركات الأداة الفعالة لحماية أصحاب المصالح في الشركات وخاصة بعد الانهيارات المالية والتقلبات في الأسواق المالية في العديد من البلدان الذي أدى إلى انعدام الثقة والشفافية بين هذه الأطراف حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور حوكمة الشركات ومفهوم وأهمية حوكمة الشركات وكذلك أبعاد ومبادئ الحوكمة.

المطلب الأول: نشأة وتطور حوكمة الشركات.

يطلق مصطلح حوكمة المؤسسات (CORPORATE COVERNANCE) على مستوى الاقتصاد الجزئي أي الشركات والمؤسسات، إذ يعود لفظ الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ربان السفينة ومهارتهم في قيادة السفينة وسط الأمواج والأعاصير والعواصف، وما يمتلكه من قيم وأخلاق نبيلة وسلوكيات نزيهة وشريفة في دفاعه عنها ضد القراصنة والأخطار التي تتعرض لها أثناء الإبحار فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول، ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما ويطلق على القبطان المتحوكم جيدا (GOOD GOVERNER)[1].

كما نلاحظ أن نشأة مفهوم حوكمة الشركات في العصر الحديث قد تطور بعد ظهور نظرية الوكالة وتضمنه من تعارض في المصالح بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بإيجاد قوانين وقواعد تنظم العلاقة بين الأطراف في الشركات ففي عام 1976 قام كل من Jensen و "Meckling"، بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وإبراز أهميته في الحد أو التقليل من المشاكل التي قد تنشأ من الفصل بين الملكية والإدارة، أما في عام 1978م قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (ACPA) بتشكيل لجنة باسم (Treadway commission) والتي أصدرت تقريرها المتضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهمة التدقيق الخارجي أمام مجلس إدارة الشركات[2].

---

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، **رسالة ماجستير في العلوم التجارية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2012 ص 3.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 13،14.

ومن أهم التطورات الحاصلة في التطور الحاصلة في مفهوم الحوكمة[1]:

– في المملكة المتحدة كان لبورصة لندن دورا في تطوير حوكمة الشركات، حيث أصدرت لجنة كادبوري والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم (Praticcadbury best سنة 1992) من أجل زيادة ثقة المستثمرين في عملية إعداد ومراجعة القوائم المالية.

– في الولايات المتحدة الأمريكية 1999 أصدر كل من (NASD–NYSE) تقرير يعرف ب (blue report ribbon) والذي اهتم بفعالية دور لجان المراجعة بالمؤسسات في الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات .

في سنة 2002تم إصدار قانون باسم (sar banes Oxley ACT) الذي ركز على دور حوكمة الشركات في القضاء على الفساد المالي والإداري الذي يواجه العديد من المؤسسات، وذلك من خلال تفعيل الدور الذي يلعبه الأعضاء غير التنفيذيين لمجلس إدارة الشركات.

–كما أن في أكتوبر 2008 عقد مجلس الاتحاد الأوروبي اجتماعا عقب تصاعد الأزمة المالية العالمية الذي من خلاله قرر بعض الزعماء السياسيين في الدول الكبرى إلى ضرورة إخضاع كل الفاعلين في الأسواق المالية للتنظيم والإشراف.

المطلب الثاني: مفهوم حوكمة الشركات.

لقد تعددت واختلفت تعاريف حوكمة الشركات إلى أنها تصب في نفس المعنى ومن هذه التعاريف نذكر:

أولا: من الناحية اللغوية:

إن مصطلح الحوكمة يعتبر مستحدث في قاموس اللغة العربية، حيث ظهر هذا المصطلح في السبعينات بعد الانهيارات والكشف عن حالة التزوير والرشاوي التي تقدمها منظمات الأعمال الدولية والتي تدخل العديد من جوانبها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية.

– تعتبر كلمة الحوكمة هي عبارة عن كلمة إنجليزية "covernoncé" إلا انه في سنة 2003م أصدر مجمع اللغة العربية اعتماده مصطلح الحوكمة حين أكد في بيان له "في رأينا أن الترجمة العربية (حوكمة) للمصطلح الإنجليزي ترجمة صحيحة مبنى ومعنى فهي أولا جاءت وفق الصياغة العربية لمحافظتها على الجذر والوزن، وهي ثانيا تؤدي إلى المعنى المقصود بالمصطلح الإنجليزي وهو تدعيم مراقبة نشاط المؤسسة ومتابعته أداء القائمين عليها واعتماد هذا المصطلح بصورته تلك من شأنه أن يضيف جديد إلى الثروة المصطلحية للغة العربية في العصر الحديث، ويعني هذا المصطلح عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد

[1] المرجع السابق، ص 14.

وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة تعني لغويا نظام مراقبة بصورة متكاملة[1].

ثانيا: المفهوم الاصطلاحي لحوكمة الشركات

تعددت تعريفات حوكمة الشركات بتعدد المفكرين والباحثين وكذا المنظمات الدولية والمهنية ويمكن ذكر مجموعة من التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: عرفها البنك الدولي على أنها الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يسعى للإجابة في مختلف الانتقادات الخاصة والموجهة للدول والشركات التي تشكك في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل[2].

التعريف الثاني: عرفت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها[3].

التعريف الثالث: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Le UNDP) حوكمة الشركات على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون المؤسسة وأعمالها، وبمفهومها الواسع التي تغطي الهياكل التنظيمية وأنشطة الحكومة المركزية، الإقليمية والمحلية، والبرلمان والمؤسسات والمنظمات والأفراد التي تضم المجتمع المدني والقطاع الخاص في المشاركة بفعالية والتأثير في السياسة العامة التي تؤثر على كافة المجتمع[4].

التعريف الرابع: عرفتها منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية(OECD): على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها[5].

التعريف الخامس: كما عرفت حوكمة الشركات من جهة نظر المستثمر باعتبارها.

- الوعد بدفع عائد عادل على رأس المال المستثمر.
- الالتزام بإدارة وتشغيل استثمارات الشركة بفعالية[6].

---

(1) زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 3.

(2) محسن أحمد الخضري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 54.

(3) دهيمش نعيم، إسحاق زرعاف، تحسن وتطوير الحاكمية في البنوك، الأردن، **المجلة الأردنية لإدارة الأعمال**، المجلد6،العدد 10 ص27.

(4) زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره،ص 06..

(5) دهيمش نعيم، إسحاق زرعاف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(6) زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص 7.

التعريف السادس: تعرف حوكمة الشركات على أنها واجبات ومسؤوليات مجالس إدارة الشركات في إدارة الشركات، وإدارة العلاقات مع حملة الأسهم ومجموعات أصحاب المصالح. وهذا التعريف يعتبر من وجهة نظر الإدارة[1].

التعريف السابع: عرفت حوكمة الشركات بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد تعمل على تحقيق توازن المصالح بين جميع الأطراف المتعاملة مع الشركة من إدارة ومساهمين وأية أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة[2].

التعريف الثامن: ومن تقرير (cadbury) عام 1992م تعرف حوكمة الشركات في توثيق بسيط ومحكم في جملة صغيرة ولكنها شهيرة عملية الحوكمة كما يلي: هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب[3].

التعريف التاسع: إن حوكمة الشركات مجموعة من الأنظمة الرقابية التي تقوم بالرقابة على أداء الشركات وتنضم العلاقة بين الأطراف المرتبطة بالشركة ومنع تضارب المصالح كما تقوم بتحسين أداء الشركات ومنع الاختلاسات.

مما تقد من تعريفات متعددة نستخلص أهم الخصائص التي تتميز بها حوكمة الشركات وذلك من خلال الشكل التالي:

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 7.

(2) عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، **مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**، جامعة غزة الإسلامية ، ص 14.

(3) طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات القطاع العام والخاص المصاريف والمفاهيم**، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ص11.

الشكل رقم (1_1): خصائص حوكمة الشركات.

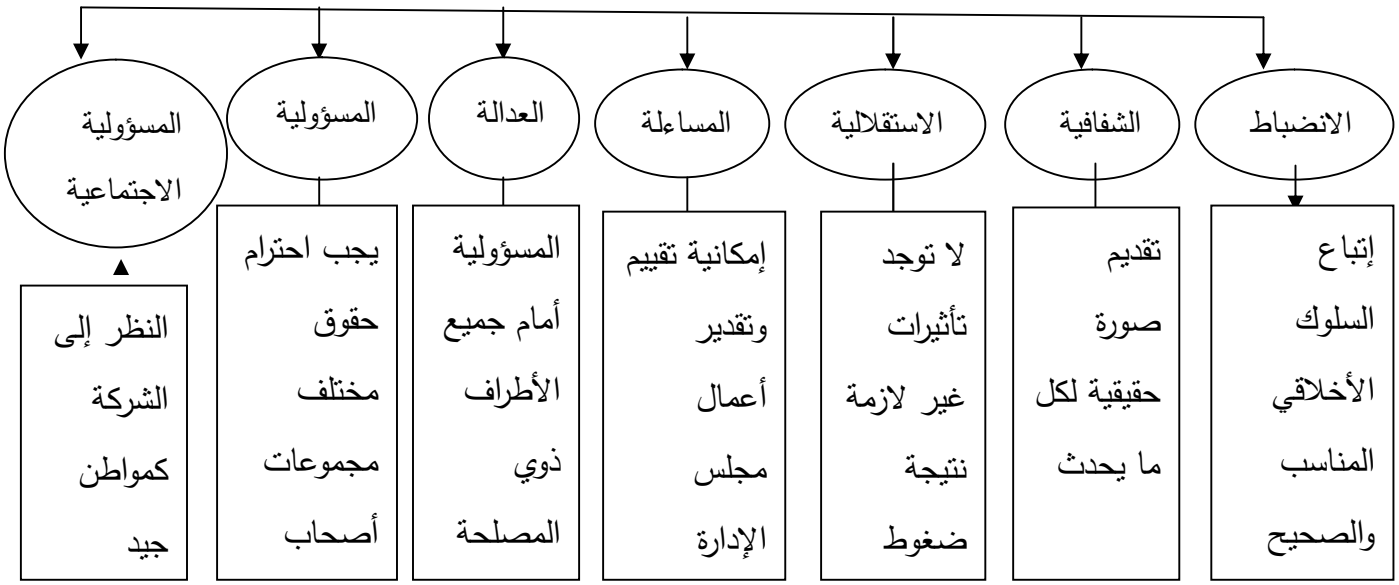

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات القطاع العام والخاص المصاريف والمفاهيم، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 25.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف حوكمة الشركات.

أولا: أهمية حوكمة الشركات:

تعاظمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية للمجتمعات، فتزداد أهمية الحوكمة في إدارة الشركات لما تحققه من زيادة الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، ويضاف إلى ذلك أن تطبيق حوكمة الشركات له أهمية بالغة متمثلة فيما يلي:

– ضمان قدم ملائم من الطمأنينة للمستثمرين وحملة الأسهم على تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم، مع العمل على الحفاظ على حقوقهم وخاصة صغار المستثمرين.

– تعظيم قيمة أسهم الشركة ، وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماجات أو استحواذ أو بيع كمستثمر رئيسي... إلخ[1].

كما لها أهمية أخرى تتمثل فيما يلي:[2]

– محاربة الفساد الداخلي: يتم ذلك عن طريق مساعدة البلدان التي تحاول كبح الفساد المتفشي داخل القطاع العام أو بصدد طرح القطاع العام للخوصصة.

---

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

– تقدير المخاطر: حيث تساهم الحكومة في تقليل المخاطر وتحسين الأداء وفرص التطور للأسواق المالية وزيادة القدرة التنافسية للسلع والخدمات وتطوير الإدارة وزيادة الشفافية، كما تساهم في زيادة أعداد المستثمرين في أسواق المال.

– تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ومنع حدوث انهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية والمساعدة في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

– الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار مديرين مؤهلين قادرين على تحقيق وتنفيذ أنشطة الشركة في إطار القوانين واللوائح الحاكمة وبطريقة أخلاقية.

– الشفافية والدقة والوضوح في القوائم المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين لها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

– تجنب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع رأس المال المحلي على الاستثمار في المشروعات الوطنية.

ثانيا: أهداف حوكمة الشركات:

تسعى الحوكمة من خلال مجموعة من الأهداف إلى تحقيق ورفع الكفاءة وأداء الشركات، وضع الأنظمة الكفيلة لتحقيق أو تقليل الغش وتضارب المصالح والتصرفات الغير مقبولة، ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي:[1]

– محاربة الفساد بكل صوره سواء كان ماليا أو محاسبيا أو سياسيا.

– جذب الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية والحد من هروب رؤوس الأموال.

– تحقيق الاستقرار والمصداقية للقطاعات المالية على المستوى المحلي والدولي.

– تحقيق إمكانية المنافسة في الأجل الطويل وهذا يؤدي إلى خلق المنتجات وتخفيض التكاليف الإنتاجية وزيادة القابلية التسويقية للسلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة حتى تتمكن من الصمود أمام المنافسة القوية للمنتجات الأجنبية.

– زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار من ناحية وتشجيع نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية من ناحية أخرى.

---

[1] بن عشي عمار، عمري سامي، **تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 6.

كما يمكن للحوكمة الجيدة تحقيق أهداف أخرى أهمها:[1]

- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها من خلال تحسن الصورة الذهنية والانطباع الإيجابي عنها.
- تحسين عملية صنع القرار في الشركات، بزيادة إحساس المديرين بالمسؤولية وإمكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة.
- تحسين خاصية مصداقية البيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود.
- إدخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقية في منظومة صنع القرار.
- تحسين درجات الشفافية والوضوح والإفصاح ونشر البيانات والمعلومات, وبصفة عامة يمكن القول بأن حوكمة الشركات تسمح بخلق الثقة في زمن الانهيارات والفضائح المالية، كما تؤدي إلى تعظيم المنافع وزيادة استفادة الشركات من توضيح المسؤوليات والواجبات والمهام الخاصة بالأطراف ذات الصلة، والشكل التالي يوضح ذلك:

- الشكل رقم (1_2): الاستفادة من عمليات حوكمة الشركات.

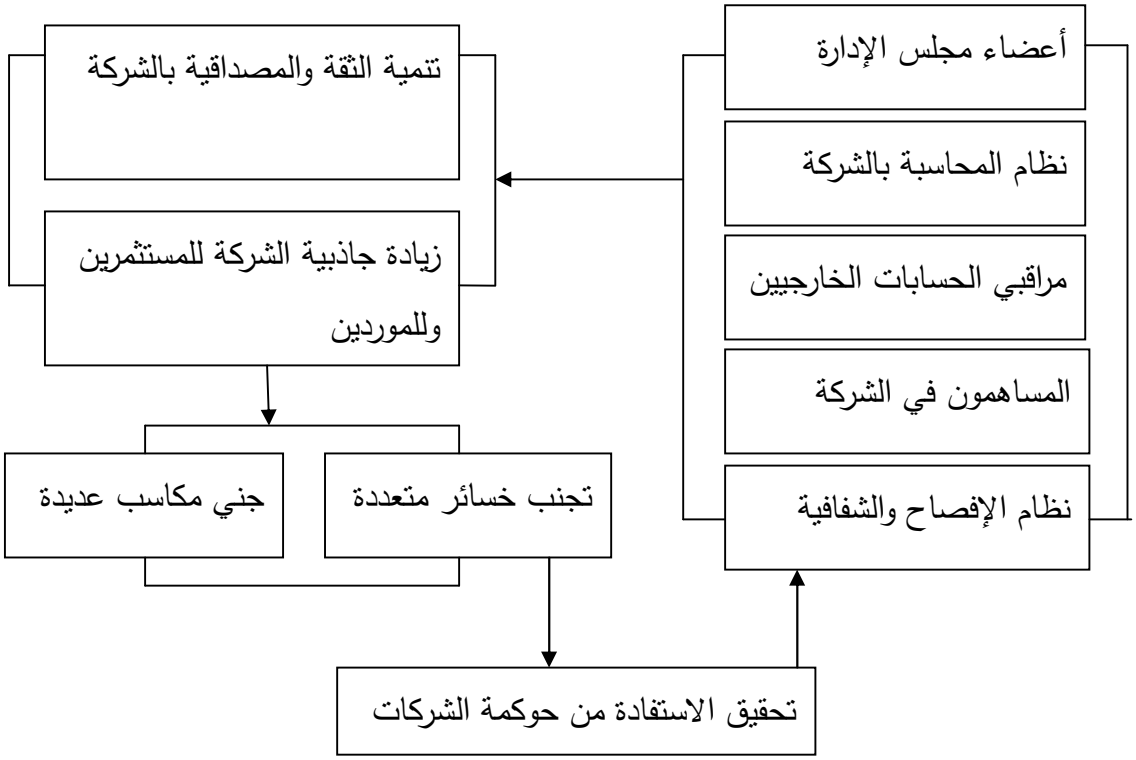

المصدر: هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة وقع رهانات آفاق، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي الجزائر6-7، ديسمبر 2010، ص 10.

[1] هوام جمعة, لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، **الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة وقع رهانات آفاق**، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي ، الجزائر6-7، ديسمبر 2010، ص 9.

المطلب الرابع:مبادئ وأبعاد حوكمة الشركات.

أولا: مبادئ حوكمة الشركات.

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED في عام 1999 ستة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات والتي تعنى بتطوير الأطرف القانونية والمؤسسية لتطبيق الحوكمة في الشركات العمومية أو الخاصة التي تكون أوراقها المالية متداولة أو غير متداولة في أسواق المال، وتعمد هذه المبادئ على التركيز على الجوانب التالية:[1]

1- الحفاظ على حقوق كل المساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار، بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

2- التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المساهمين: من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم، والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم، ومن تم ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

3- الحفاظ على حقوق أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة: من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة، كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين ...إلخ.

4- الإفصاح والشفافية: يعد هذا المعيار من أهم أهداف حوكمة الشركات، حيث أنها تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق في الوقت المناسب عن كل البيانات والمتطلبات المالية المتعلقة بالشركة، ويدرج مع هذه المعطيات الأداء والوضع المالي للشركة. ومن خلال الإفصاح عن المعلومات الهامة ويتم التطرق إلى دور مراجع الحسابات وملكية النسبة العظمى من الأسهم والمتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، ص 1.

التنفيذيين، ويتم الإفصاح عن كل هذه المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب دون أي تأخير وأي تكلفة أو بأقل تكلفة ممكنة.

5- مسؤوليات مجلس الإدارة: يتم العمل من خلال هذا المعيار على تحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وكذا ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة وحملة الأسهم. ولهذا الغرض اقترحت مؤسسة التمويل الدولية IIF أن يتم إصدار بنود تشريعية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تتضمن قوانين أسواق المال ولوائح الشركات، كما تؤكد المؤسسة على أنه بالرغم من البنود التشريعية إلا أن مدى كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي يعد أكثر أهمية، حيث أن دور أجهزة الإشراف والرقابة في متابعة الأسواق يتعاظم باستمرار، وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

6- توافر إطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون حيث:

- يجب أن يتم تطوير هيكل حوكمة الشركات مع مراعاة تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي ونزاهة السوق، والحوافز التي تخلقها للمشاركين بالسوق المالي، والترويج لشفافية وكفاءة الأسواق المالية.

- يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القانون وشفافيته والإلزام بتطبيقه.

- يجب أن تنص التشريعات بوضوح على تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة مع ضمان مصالح الجمهور.

- يجب أن تتمتع الهيئات الإشرافية والرقابية المسؤولة عن تنفيذ القانون بالسلطة والنزاهة في استعمال الموارد اللازمة للقيام بواجباتها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية.

ثانيا: أبعاد الحوكمة: من خلال ما سبق نستخلص أن الحوكمة مفهوم متعدد الأبعاد ويمكن التعبير عن هذه الأبعاد كما يلي:[1]

1- البعد الإشرافي: ويتعلق بتدعيم وتفعيل الدور الإشرافي لمجلس الإدارة على أداء الإدارة التنفيذية والأطراف ذات المصلحة ومن بينهم أقلية المساهمين.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره ص ص22 23.

2- البعد الرقابي: ويتعلق بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للشركة، فعلى المستوى الداخلي فإن تدعيم وتفعيل الرقابة يتناول تفعيل نظام الرقابة الداخلية ونظام إدارة الخطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة فضلا عن توسيع نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي وتدعيم استقلاليته.

3- البعد الأخلاقي: ويتعلق بخلق وتحسين البيئة الرقابية بما تسلمه من قواعد وأخلاقيات، ونزاهة وأمانة ونشر ثقافة الحوكمة على مستوى إدارات الشركة وبيئة الأعمال بصفة عامة.

4- الاتصال وحفظ التوازن: ويتعلق بتصميم وتنظيم العلاقات بين الشركة ممثلة في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة، والجهات الإشرافية والرقابية أو التنظيمية من جهة أخرى، حيث يجب أن يحكم الإخلاص العلاقة بين إدارة الشركة وحملة الأسهم، بينما يجب أن تحكم العدالة علاقة الشركة بالعمالة، ويجب أن يحكم التوافق الوطني علاقات الشركة بالمنظمات الأصلية، كما يجب أن يحكم الالتزام علاقة الشركة بالهيئات والمنظمات الحكومية.

5- البعد الاستراتيجي: ويتعلق بصياغة استراتيجيات الأعمال والتشجيع على التفكير الإستراتيجي، والتطلع إلى المستقبل استنادا على دراسة متأنية ومعلومات كافية عن أدائها الماضي والحاضر.

6- المساءلة: ويتعلق بالإفصاح عن أنشطة وأداء الشركة والعرض أمام المساهمين وغيرهم ممن يحق لهم قانون مساءلة الشركة.

7- الإفصاح والشفافية: ويتعلق بالإفصاح والشفافية ليس فقط عن المعلومات اللازمة لترشيد قرارات كافة الأطراف ذات المصلحة على مستوى الشركة، بل يتسع المفهوم ليشمل الإفصاح ضمن التقارير العامة عن المؤشرات الدالة على الالتزام بمبادئ الحوكمة.

المبحث الثاني: أركان حوكمة الشركات.

تقوم حوكمة الشركات على أربعة أركان رئيسية متمثلة في الإدارة والتدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي ولجان المراجعة[1].

المطلب الأول: الإدارة.

إن المؤسسة لا يمكنها السير قدما في تحقيق أهدافها إلا من خلال فريق يقوم بتسييرها والإشراف عليها.

---

[1] رافد عبيدة النواس، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات، **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 14 العدد 50 لسنة 2008، ص 248.

أولا: مفهوم الإدارة.

1- تعريف الإدارة: تعددت تعاريف الإدارة ويمكننا استعراض بعض التعاريف كما يلي:

التعريف الأول: هي عملية إنسانية اجتماعية تتناسق فيها جهود العاملين في المنظمة أو المؤسسة، كأفراد وجماعات لتحقيق الأهداف التي أنشأت المؤسسة من أجل تحقيقها، متوخين في ذلك أفضل استخدام ممكن للإمكانيات المادية، البشرية والفنية المتاحة للمنظمة[1].

التعريف الثاني: تعرف الإدارة على أنها تنسيق الموارد البشرية والغير بشرية من أجل تحقيق أهداف المنظمة، وعندما بدأت الآلات والبشر تتجه باضطراد إلى مستويات أعلى فأعلى من التخصص أصبحت الإدارة ضرورة لتنسيق المهمات والعمليات المتنوعة فإن الإدارة مهمات، والإدارة أحد فروع المعرفة، ولكن الإدارة هي البشر أيضا، فكل إنجاز فهو إنجاز المدير، وكل إخفاق لها هو إخفاق المدير، أي البشر هم الذين يديرون وليست القوى أو الحقائق، فبصيرة المديرين وإخلاصهم ونزاهتهم هي التي تحدد ما إذا كانت إدارة جيدة أو سوء إدارة[2].

التعريف الثالث: عرف Follet الإدارة بأنها فن تنفيذ الأشياء من خلال الآخرين[3].

التعريف الرابع: عرف Stomer الإدارة على أنها عملية التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على جهود كل الأفراد وكذلك استخدام الموارد الأخرى لتحقيق أهداف المنظمة[4].

2- أهمية الإدارة: يمكننا تلخيص أهمية الإدارة فيما يلي:[5]

- الإدارة هي الأداة الأساسية في تسيير العمل داخل منظمات الأعمال، فهي التي تقوم بتحديد الأهداف وتوجيه جهود الأفراد إلى تحقيقها بفعالية وكذلك توفير مقومات الإنتاج وتخصيص الموارد وتوزيعها على استخداماتها البديلة وإزالة الغموض في بيئة العمل ...إلخ.

- يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات الأعمال من ناحية وللمجتمع ككل من ناحية أخرى.

---

(1) شوقي عبد الله، **إدارة الوقت ومدارس الفكر الإداري**، دار المشرق الثقافي و دار أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ص 6.

(2) عبد العزيز صالح بن جبتور، **الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2004، ص 29.

(3) محمد عبد السلام، **الأسس العلمية الحديثة في تنظيم وإدارة الأعمال**، دار الكتاب الحديث، الجزء الأول، 2008، ص 11.

(4) نفس المرجع، ص 12.

(5) محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-20.

– بما أن الإدارة هي المسؤولة عن بقاء واستمرار المؤسسات، فإن هذا لا يتحقق إلا من خلال القدرة على مواجهة الكثير من التحديات، ومن بين هذه التحديات: الاضطرابات الاجتماعية، انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع تكلفة الأموال، الندرة في مقومات وموارد الإنتاج ...إلخ.

– يقع على عاتق الإدارة مسؤولية تحقيق التكامل الخارجي بين البيئة والمنظمة من خلال توفير احتياجات المؤسسة من الموارد المختلفة من البيئة وتحويل ومزج هذه الموارد مع بعضها البعض لتلبية احتياجات البيئة من السلع والخدمات.

– يقع على عاتق الإدارة التعامل مع التغير المستمر في حاجات المجتمع مثل تفاقم المشكلات الصحية والاجتماعية.

ثانيا: وظائف الإدارة.

للإدارة أربعة وظائف أساسية تتمثل في: التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة[1].

1- التخطيط: هو وظيفة إدارية لوضع الأهداف والمعايير وسبل الوصول إليها، وهي مرحلة التفكير التي تسبق تنفيذ أي عمل.

2- التنظيم: هو الوظيفة الإدارية التي تبحث في التنسيق بين الموارد البشرية لتنفيذ المخططات بنجاح وكفاءة.

3- التوجيه: هو الوظيفة الإدارية بتوجيه العنصر البشري من خلال عمليات القيادة والتحضير والاتصال مستندة في ذلك إلى فهم طبيعة السلوك الإنساني وتوجيهه بشكل إيجابي على تحقيق الأهداف.

4- الرقابة: هي الوظيفة الإدارية التي تهتم بفعالية النتائج ومقارنة النتائج التي تحققت مع الأهداف الموضوعة واكتشاف الأخطاء وتصحيحها إن وجدت حتى يتحقق الهدف المنشود.

ويمكن تعريف الهدف على أنه الشيء المراد تحقيقه من وراء العمل الذي نقوم به، وكل عمل له هدف والهدف يحدد أولا ومن تم يحدد العمل وطريقة الوصول إليه.

ثالثا: المستويات الإدارية.

هناك ثلاث مستويات للإدارة تتمثل فيما يلي:[2]

1- الإدارة العليا: هي المستوى الأعلى في الهرم التنظيمي الإداري الذين يمارسون دورهم في بناء الاستراتيجيات والخطط وتحديد أهداف المنظمة.

---

[1] سامي محمد هشام حريز، **الإدارة بالأفكار**، دار الراية، الطبعة الأولى، 2008، ص 20.

[2] خيضر كاظم محمود، موسى سلامه اللوزي، **مبادئ إدارة الأعمال**، دار إثراء للنشر والتوزيع، المكتبة الجامعية، الشارقة ط1، 2008، ص ص 23-24.

2- الإدارة الوسطى: وتنحصر المهام المناطة بالمدراء في الإدارة الوسطى بإدارة الأنشطة، وهي بهذا المفهوم وساطة تنظيمية بين الإدارة العليا والدنيا بغية تنسيق وتوجيه الجهود المختلفة.

3- الإدارة الدنيا: وتضم المستوى الإداري الأدنى من المدراء الذين يشرفون على إدارة النشاطات التنفيذية للعاملين وممن هم ليسوا بعاملين في الأنشطة الإدارية.

الشكل رقم(1_3): المستويات الإدارية في المؤسسة.

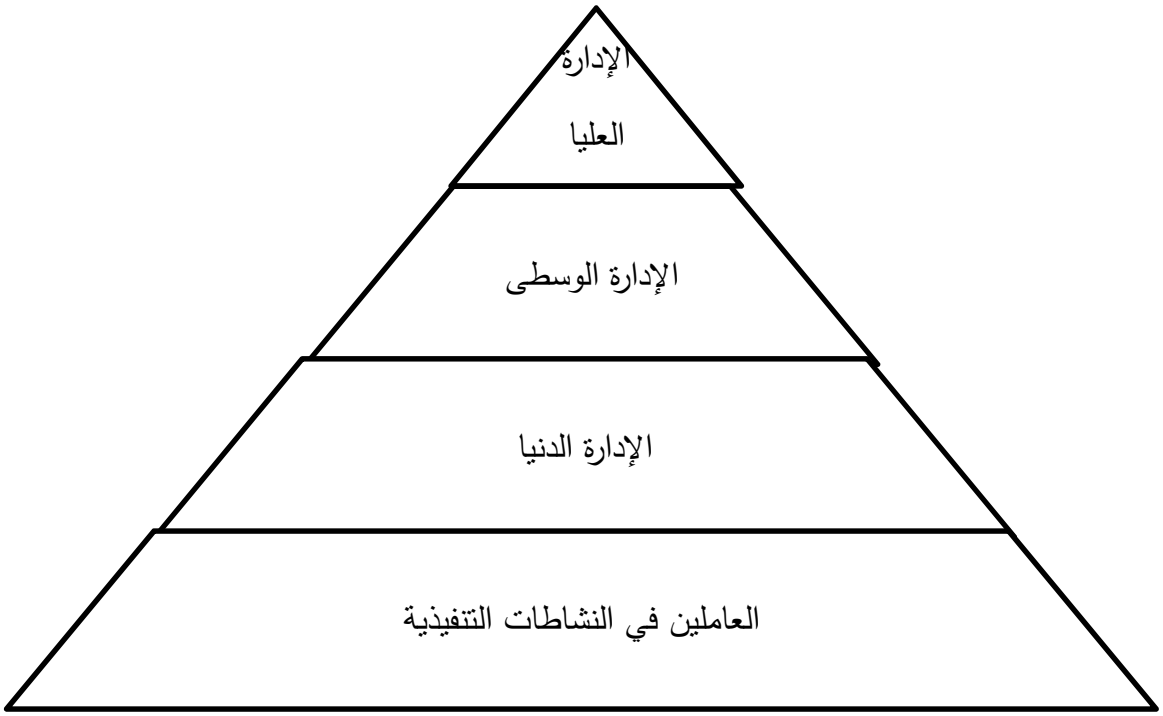

المصدر: خيضر كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، دار إثراء للنشر والتوزيع المكتبة الجامعية، الشارقة ط1، 2008، ، ص 24.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على الركن الثاني من أركان حوكمة الشركات والوقوف على الدور الذي يلعبه في المؤسسة.

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي.

للتدقيق الداخلي عدة مفاهيم وأهمية بالغة سوف نتطرق إليها من خلال هذا العنصر.

1- تعريف التدقيق الداخلي:

عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبية لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة، أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى[1].

* كما عرفه معهد التدقيق الداخلي بأنه: نشاط تأميني واستشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة القيمة وتحسين عمليات المنظمة من خلال مساعدتها في تحقيق أهدافها بواسطة إكساب المنظمة آلية منظمة ومنهج انضباطي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات حوكمة الشركات[2].

2- أهمية التدقيق الداخلي:

تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تتميز بها الشركات الحديثة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للشركة ووضعه المعهد كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة يتم من خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة[3].

ثانيا: دور التدقيق الداخلي في المؤسسة:

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية:[4]

* **تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة:** تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوق تتم تحقيقها.

* **قابلية المعلومات للاعتماد عليها:** يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

---

[1] محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الحاصلة على شهادة الإيزو 9001، مقال منشور على شبكة الأنترنت اطلع عليه على الموقع التالي:
http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2010/seminaire_skikda_mohamedfellague.pdf يوم 21-01-2015 على الساعة: 10:00.

[2] خلف عبد الله الواردات، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، دار أوراق، الطبعة الأولى 2006 ص 33.

[3] محمد فلاق، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[4] خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص ص 39-40.

* **حماية الأصول:** يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة.

* **الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية:** يتحقق المدقق الداخلي من أن منتسبي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك.

* **الوصول إلى الأهداف والغايات:** يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

* **منع واكتشاف الغش والاحتيال:** تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظام الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش.

المطلب الثالث: التدقيق الخارجي.

يعتبر التدقيق الخارجي من أهم الآليات التي تقوم بمحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات ومنع التلاعبات والاختلاسات.

أولا: مفهوم التدقيق الخارجي.

1- تعريف التدقيق الخارجي:

أ- يمكن تعريف التدقيق الخارجي على انه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع فحصا انتقاديا منظما، قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[1].

ب- يمكن تعريف التدقيق الخارجي من وجهة نظر العملية على انه طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث وفق مقاييس معينة، ونقل النتائج إلى الأطراف

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات -الناحية النظرية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2004، ص 13.

المعنية، ومن المعروف أن القوائم المالية التي تلخص هذه الأحداث تمثل المركز المالي للمشروع ونتائج أعماله والمعدة من قبل إدارة المشروع، وبالرغم من أن المدقق قد يشارك في إعدادها وكتابة الملاحق لها، إلا أن وظيفته لا تتعدى فحص تلك القوائم وإبداء رأيه الفني حول عدالتها[1].

ج- يمكن تعريف التدقيق الخارجي على أنه عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فنيا ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقديم وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوقيتها، وإيصال نتيجة الفحص والتحقيق إلى مستخدمي المعلومات[2].

أهمية التدقيق الخارجي:

التدقيق الخارجي له أهمية بالغة لمختلف الأطراف المعدة والمستخدمة للمعلومات المحاسبية الموجودة في المؤسسة ويمكن تلخيصها كما يلي:[3]

أ- إدارة المنشأة:

يعتبر التدقيق الخارجي مهما لإدارة المشروع حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي تدقيق القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة.

ب- المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:

يعتبر التدقيق ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويله المشروع، حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالهم إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على تلك القروض في المستقبل.

ج- الجهات الحكومية:

تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المدققة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط وفرض الضرائب، ومنح القروض والدعم لبعض النشاطات، بالإضافة إلى الاتحادات والنقابات تعتمد على القوائم المالية المدققة في حالة نشوب خلاف بين المنشأة وأي طرف آخر.

* كما يرى بعض الكتاب أن للتدقيق أهمية أخرى تتمثل في ما يلي:[4]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات الناحية العملية**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 1999-2000، ص 11.

[2] محمد فيصل مسعد، **خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 17.

[3] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 19-20.

[4] محمود جربوع، **مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق**، الوراقة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 8-9.

أ- إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات المحايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات، كما يزيد درجة الاعتماد عليها، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المشروع قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتجديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وكذلك زيادة مكافأتهم.

ب- المستثمرين: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم سوف لا تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات.

ج- البنوك: تقوم معظم المشروعات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي، ونتيجة لزيادة الأعمال لتلك المشروعات فإنها تعتمد على القوائم المالية المدققة وذلك لضمان قدرة هذه المشاريع على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحدد.

د- الجهات الحكومية: تعتمد بعض أجهزة الدولة على البيانات التي تصدرها المشروعات في العديد من الأغراض منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض ضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون بيانات موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة تقوم بفحص هذه البيانات فحصا دقيقا وإبداء الرأي الفني المحايد والعادل عليها.

ثانيا: مزايا التدقيق الخارجي.

من أهم مزايا التدقيق الخارجي ما يلي:[1]

- يقوم التدقيق الخارجي باكتشاف الأخطاء والتلاعب الذي من الممكن أن يحدث من قبل الموظفين في المنشأة.
- يمكن للمنشأة أن تحصل على القروض والسلف بسهولة إذا كانت حساباتها مدققة.
- يمكن تحديد ضريبة الدخل على المنشأة بسهولة وبوضوح عند قيامها بتدقيق حساباتها.
- عند بيع المنشأة يمكن تحديد ثمن شرائها بسهولة في حالة وجود سجلات وحسابات قد تم تدقيقها.

[1] ريم خالد مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، **مذكرة ماجستير في المحاسبة**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، تموز، 2009، ص ص 13-14.

– تساعد الحسابات المدققة في حالة نشوء الخلاف بين المنشأة والعاملين حول الأجور والرواتب.

– في حالة تعرض المنشأة لخسائر نتيجة الكوارث الطبيعية (الحريق، الفيضانات وغيرها) فإنه يسهل على شركة التأمين تحديد التعويضات عند وجود حسابات تم تدقيقها في المنشأة.

– التدقيق هو أفضل وسيلة للحكم على مدى التزام المنشأة بالاحتفاظ بالدفاتر والسجلات وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والقوانين والتشريعات المعمول بها في دولة المنشأة.

– يمكن للمنشأة أن تستفيد من خبرات المدقق الذي يقوم باستمرار بتدقيق الحسابات ويستطيع تقديم النصح والمشورة فيما يخص الخلل أو مواطن الضعف في النظام المحاسبي أو الإداري للمنشأة.

ويرى البعض أن أهم ميزة للتدقيق الخارجي تتمثل بكونه نظاما يؤكد أن الشركة إما التزمت أو خالفت دستور المحاسبة (الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية)، وبالتالي كأنها حارس أمين يراقب الأمور عن كثب ويبلغ عن أية مخالفات، أي أنه لا يستطيع أن يمنعها ولكنه بمجرد علم الآخرين بأنه قد يرد عن ارتكاب أية مخالفات، فإن ثقة الآخرين بهذا الحارس وجعلهم يعتمدون على المعلومات التي راقبها بشكل مهني متخصص، مما يجعل القرارات المبنية على تلك المعلومات قرارات ناجعة.

المطلب الرابع: لجنة المراجعة.

تعتبر لجنة المراجعة أحد أركان حوكمة الشركات والتي تساعد على التطبيق السليم لهذا المفهوم نظرا للأهمية البالغة التي تلعبها في المؤسسات.

أولا مفهوم لجنة المراجعة:

1– تعريف لجنة المراجعة: لقد تعددت تعاريف لجنة المراجعة ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

أ–تعرف "بأنها عبارة عن عدد من الأشخاص المختارين من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة، وتكمل مسؤوليتهم في المحافظة على استقلالية المدقق الخارجي عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد تمتد لتشمل سبعة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين[1].

ب– ولقد عرف البعض لجنة المراجعة بأنها "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكمل مسؤوليتها في

[1] إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، **مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**، الجامعة الإسلامية، غـزة، 2012 ص 31.

الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية، ومراجعة وظيفتي التدقيق الخارجي والداخلي، ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات[1].

ج- ويمكن تعريف لجنة المراجعة بأنها عبارة عن مجموعة مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير التنفيذيين، ويمتلك أحد أعضائها على الأقل خبرة مالية أو محاسبية، وتشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها، كما تمتلك اللجنة السلطة الكافية للقيام بمهامها، وتقوم بمهام عديدة أهمها دراسة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة، كما أنها تعمل كوسيط بين المراجع الخارجي وبين مجلس الإدارة، ومن مهامها أيضا تعيين المراجع الخارجي وفحص خطة ونتائج المراجعة ودراسة نظام الرقابة الداخلية[2].

2- أهمية لجان المراجعة: تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمدقق الخارجي والداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح.

ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجنة المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي[3]:

أ- أهميتها بالنسبة إلى مجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمدقق الخارجي أثناء وفي نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجهها المدقق مع إدارة الشركة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية[4].

ب- أهميتها بالنسبة للمدقق الخارجي: لعل الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في تدعيم استقلالية المدقق الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه دون ضغط أو تدخل من الإدارة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجان المراجعة في تعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الداخلي والخارجي.

---

(1) محمد سمير العيان، محمد مصطفى سليمان، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004، ص 318.

(2) سامح محمد رضا رياض أحمد، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 7، العدد 1، 2011، ص 51.

(3) محمد سمير العيان، محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 321.

(4) محمد سمير العيان، محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 321.

ج- أهميتها بالنسبة للتدقيق الداخلي: تقوم لجنة المراجعة باختيار رئيس قسم التدقيق الداخلي وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم التدقيق الداخلي.

د- أهميتها بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجنة المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير[1].

ثانيا: وظائف لجنة المراجعة:

حدد دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات وظائف لجنة المراجعة فيما يلي:[2]

* تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين.
* دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بشأنها.
* دراسة نظام الرقابة الداخلية، وضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
* دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة والإدلاء بملاحظاته عليها.
* دراسة ملاحظات المدقق الخارجي على القوائم المالية ومتابعة ما تم بشأنها.
* اعتماد قيام المدقق الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عنها.
* دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلية وكفاءتها وقدراتها.
* دراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.

المبحث الثالث: ممارسة بعض الدول لحوكمة الشركات.

لقد ازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات من طرف العديد من البلدان نظرا لأهميته البالغة حيث سنقوم في هذا المبحث بتوضيح تجارب بعض الدول العربية والأجنبية لمفهوم حوكمة الشركات من خلال ما يلي:

المطلب الأول: حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا.

أولا: حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية:

تماثل تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماما تجربة المملكة المتحدة، وذلك بالرغم من أن هياكل ومسؤولية الشركة ولجنة بورصة الأوراق المالية SEC بتنظيمها تختلف في بعض الجوانب، وتشمل مجموعة

[1] إياد سعيد محمود الصوص، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] سامح محمود رضا رياض أحمد، مرجع سيق ذكره، ص 52.

مبادئ الحوكمة في الولايات المتحدة تحت اسم مبادئ حوكمة الشركات الأساسية. " Corecorporate gouvernance principless" التي تتضمن ما يلي:

- يجب أن تكون الأغلبية الجوهرية لمجلس الإدارة من أعضاء مستقلين.
- يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة.
- عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي، فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضوا مستقلا يعمل بصفة أساسية بتنسيق عمل الأعضاء المستقلين.
- لا يقوم أي عضو بالمجلس بأي عمل استشاري أو خدمة يقدمها للشركة.
- يجب أن يتم مكافأة الأعضاء من خلال الدمج في مبالغ نقدية وأوراق مالية للشركة، كون الأوراق المالية تمثل جزء هام من الأجر[1]، وفي سنة 1999 أصدر كل من (New Tork Stock Exchange) و(National Association of Securities Dealers) تقريرهما المعروف باسم: (Blue Ribbon Report) والذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات حيث يتضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تمديد مسؤوليات لجنة المراجعة اتجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية[2].

ثانيا: تجربة إنجلترا:

نشأ وتطور مفهوم حوكمة الشركات بإنجلترا في بداية التسعينات وذلك بسبب الانهيارات المالية المترتبة على قيام بعض الشركات بإخفاء بعض المعلومات والبيانات المالية بالحسابات والقوائم المالية المقدمة للمساهمين والتي انتشرت بكثرة، إلى قيام كل من بورصة الأوراق المالية، وكذلك مجلس التقارير المالية (FRC) وجهات محاسبية أخرى بدراسة كيفية توافر الثقة مرة أخرى في التقارير المالية التي تصدرها الشركات[3]، وكانت هذه البداية أول فرصة لمجتمع الأعمال بالمملكة المتحدة للاهتمام بإجراءات حوار جدي ومفتوح عن موضوع حوكمة الشركات وقد أسفر هذا عن صدور تقرير CADBURY، والذي يعتبر حتى الآن من أهم التقارير التي تناولت مفهوم حوكمة الشركات في المملكة والعالم ككل، ويظم هذا التقرير 19 بندا وهي عبارة عن توجيهات الممارسات السليمة لحوكمة الشركات.

---

(1) طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

(2) محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 83.

(3) نفس المرجع، ص 75.

ومن الجدير بالذكر أن هذا التقرير عند إصداره لاقى العديد من الانتقادات من قبل الشركات بحجة أن يمثل إعاقة لعمليات الشركات، إلا انه وجد من يصر عليه وينادي بضرورة تطبيقه من اجل زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية التي تصدرها الشركات، وبالرغم من أن التوصيات التي تبناها هذا التقرير تعتبر غير ملازمة للشركات المسجلة أسهمها في بورصة لندن، إلا أن البورصة ترغم الشركات على أن تحدد في تقريرها السنوي مدى إلزامها بتلك التوصيات، وفي أكتوبر 1993 ظهر تقرير Ruttéman الذي أوصى بأنه يجب على الشركات المقيدة في البورصة أن يكون ضمن تقريرها تقرير عن نظام الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصول الشركة، ولكنه قصر تلك المسؤولية على الرقابة المالية الداخلية وظهر بعد ذلك في 1995 تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة، وأوصى التقرير بضرورة إنشاء لجنة المكافآت التي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء الإدارة غير التنفيذيين وتكون ضمن مسؤوليتها مراجعة وتقييم اللوائح التي يتم على أسسها تحديد تلك المكافآت بحيث تتناسب مع الأداء الخاص بهم، ويجب أن يشتمل هذا التقييم أيضا كبار المديرين التنفيذيين بالشركة، وفي نفس العام صدر تحت إشراف بورصة الأوراق المالية بلندن تقرير هامبيل Hampel Report والذي ركز مرة أخرى على دور الرقابة الداخلية في حوكمة الشركات حيث أوصى بمسؤولية مجلس الإدارة في نظام الرقابة الداخلية بالشركات وخاصة المالية، وضرورة قيام المجلس بإجراء تقييم دوري للنظام وتحديد مدى ملائمته لعمليات الشركة.

وفي عام 1998 ظهر الكود الممدد Combined code والذي اشتمل على جميع التوصيات التي تضمنتها التقارير السابقة له، ومما هو جدير بالذكر أن هذا الكود أصبح من ضمن متطلبات القيد في بورصة الأوراق المالية بلندن، هذا وتم تعديل الكود في 2003 ليشتمل على أفضل الممارسات في المملكة المتحدة، وظهر أيضا في 2003 تقريرا متعلقا بحوكمة الشركات ودور مجالس الإدارة وتقييم إدارة المخاطر[1].

المطلب الثاني: حوكمة الشركات في فرنسا.

بدأ الاهتمام بحوكمة الشركات في فرنسا بصدور تقرير فينو (Vienot Report) الذي نشر سنة 1995 بسبب مجموعة من العوامل أهمها: العولمة، زيادة وجود المساهمين الأجانب وخاصة صناديق المعاشات الأمريكية، وظهور صناديق المعاشات في فرنسا ورغبته في تحديث سوق المال بباريس، وقد جذب

[1] عزيزة بن ياسمينة، طبيني مريم، المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، ورقة بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الوقع وآفاق التطور وتجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص ص 15-16.

التقرير الكثير من الاهتمام وتناولته الصحف بالتعليق على الممارسات المالية وتأخر تنفيذ ما توصل إليه من توصيات، ولم تكن هناك متابعة رسمية على شكل تقييم يبين مدى الالتزام بتلك التوصيات، وقد تضمنت أهم توصيات تلك اللجنة ما يلي:[1]

- يجب أن يضم كل مجلس إدارة عددا لا يقل عن عضوين من المديرين التنفيذيين.
- يجب أن تكون لكل مجلس إدارة لجان تدقيق ومكافآت تتكون من ثلاثة مديرين على الأقل مع ضرورة استقلالية أحدهم، ويجب أن يشير كل مجلس إلى عدد الاجتماعات التي تعقدها كل لجنة سنويا.
- على الشركة أن تفصح كل سنة عن كيفية تنظيمها لاتخاذ القرارات المهمة.
- يجب أن يحتوي كل مجلس على لجنة تشريعات تظم عضوا مستقلا واحدا على الأقل ورئيس مجلس الشركة.
- لا يجوز للمديرين التنفيذيين ولا لمديري إدارات الوظيفيين العمل في لجنة التدقيق ولجنة المكافآت.
- يجب أن يمتلك المديرون عددا معقولا ومناسبا من أسهم شركتهم.
- لا يجوز للمدير التنفيذي الإنظمام إلى أكثر من خمسة مجالس بالإضافة إلى مجلس الشركة، ومع ذلك كانت المشكلة الرئيسية المتعلقة بتقرير (Vienot) هي أن الالتزام كان متروكا لاختيار الشركات تماما، ولم يكن للبورصة أو لأي جهة تنظيمية أخرى شروطا أو متطلبات للإفصاح عما إذا كانت الشركة تطبق مبادئ تقرير (Vienot) أو لا، ولم تكن الشركة مطالبة ببيان التزاماتها بتطبيق هذه المبادئ.

بالرغم من أن التقرير حذر من حدوث تجاوزات قانونية، إلا أن مجلس الشيوخ وخاصة تحت إصدار السيناتور (ماريني) قام بالتحقيق في قواعد وإدارة الشركات أسفر عن ذلك صدور تقرير (ماريني) في 17 جويلية 1996م الذي اشتمل على عدد من المقترحات تمثلت في إحداث تغيرات قانونية تغطي مجموعة كبيرة من الموضوعات التي يرتبط بعضها بشؤون الحوكمة وإدارة الشركات كما يلي:[2]

- يجب أن يكون للشركات الحق في الفصل بين سلطات رئيس المجلس وسلطات الرئيس التنفيذي.
- يجب السماح لمجلس الإدارة بقوة القانون بتشكيل لجان ذات سلطات مستقلة.
- يجب على الشركات أن تقدم للمستثمرين المحتملين قوائم متصلة بها.
- يجب إرسال إشعارات المشاركة في الاجتماعات إلى المساهمين قبل موعد الانعقاد بشهر بدلا من 15 يوم.

---

[1] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] محمد مصطفى سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ص 87،86.

– السماح للمساهمين الذين لا يرغبون في التصويت بأنفسهم في تحويل حقهم في التصويت إلى كيان مستقل بدلا من تحويله إلى الإدارة، وقد كانت المشكلة الأساسية في التجربة الفرنسية المتعلقة بحوكمة الشركات وإدارة الشركة هي عدم وجود إلزام سواء في تقرير (Vienot) أو في تقرير (ماريني).

المطلب الثالث: تجربة بعض الدول العربية.لقد اهتمت العديد من الدول العربية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات وفي هذا المطلب سنستعرض تجارب بعض الدول.

أولا: في مصر:[1]

بالنسبة لمصر تزايدت الأهمية المحورية الخاصة بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات، ففي عام 2001م تم الانتهاء من أوله تقرير لتقييم حوكمة الشركات في مصر، وقد قام به البنك الدولي بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية وهيئة سوق المال وبورصة الأوراق المالية، وشارك فيه عدد من المراكز البحثية وشركات المحاسبة والمراجعة والمهتمين من الاقتصاديين والقانونيين، حيث خلص التقرير إلى أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات، وقد أشار التقرير في مجمله إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في مصر متواجدة في نسيج عدد من القوانين الحاكمة ولوائحها التنفيذية وتعديلاتها، ومن أهمها قانون سوق رأس المال 1992/95 وقانون الشركات 1981/159 وقانون الاستثمار 1997/8 وقانون قطاع الأعمال العام 1991/203 وقانون التسوية والإيداع والحفظ المركزي 2000/93 وغيرها من القوانين التي ترتبط بحوكمة الشركات المصرية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

كما أن المعايير التي منحها التقرير لحوكمة الشركات في مصر تشير إلى أن عدد كبير من التطبيقات قد حاز على تقييم مرتفع أو متوسط، مؤكدا على وجود العديد من الممارسات الإيجابية ولكن من ناحية أخرى فهناك عدد من البنود التي تحتاج إلى تطوير للحد من الممارسات السلبية.

بالنسبة للممارسات الإيجابية في مصر، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والإطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير، ويحمي القانون المصري كذلك حقوق أصحاب المصالح من حملة السندات والمقرضين والعمال، كما أن معايير المحاسبة والمراجعة المصرية تتسق مع المعايير الدولية.

أما بالنسبة للممارسات السلبية، فقد أشار التقرير إلى أن البنود التي تحتاج إلى تدعيم هي ما يرتبط بالإفصاح عما يتعلق بالملكية والإدارة، ومنها الإفصاح عن هياكل الملكية الصريحة والمستترة آو المتداخلة

[1] نرمين أبو العطاء، حوكمة الشركات ... سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003، ص ص 5،6.

cross-holdings ومكافآت مجلس الإدارة والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة)، وكذلك يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة، كما أنه في غاية الأهمية أن يتم تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، وتدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة.

وإذا كانت البنية التشريعية والتنظيمية في مصر قد تم إرساؤها من خلال القوانين المشار إليها إلا أنه نظرا لديناميكية الحركة السريعة والمتلاحقة في أسواق المال والأعمال فإنه يستلزم التدقيق المستمر في مدى تنفيذ البنود المنظمة، مع التطوير المستمر للقائمين على تنفيذها لضبط أي من حالات التلاعب، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أهمية كل من المتابعة الفورية التي تقوم بها بورصة الأوراق المالية أثناء التداول(On-Site Surveillance) والمتابعة المستمرة التي تقوم بها هيئة سوق المال (Off-Site Surveillance) سواء قبل أو أثناء أو بعد التداول للحيلولة ودر أي تلاعب ولعلاج الخلل حال حدوثه.

وعلى الرغم من إنجاز عدد من الإجراءات في سبيل تفعيل التطبيقات والقواعد الجيدة لحوكمة الشركات في مصر، إلا أنه ما زال هناك العديد من الخطوات التي يجب إتباعها لإحداث مزيد من التطور في قطاع الشركات المصرية، وكذلك لتدعيم استقرار أسواق المال في مصر.

ثانيا: الأردن: [1]

لقد تزايد الاهتمام بقواعد وتطبيقات حوكمة الشركات مؤخرا في الأردن، وفي سياق هذا الاهتمام وبمبادرة من البنك الدولي فقد تم تشكيل فريق وطني من المستشارين لعمل دراسة لتقييم ودراسة البيئة التشريعية في الأردن ومدى التزام الأطر القانونية والتنظيمية والرقابية للقوانين الأردنية وبالقواعد والمعايير الدولية لحوكمة الشركات، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم القواعد التي تضمن التطبيق السليم لحوكمة الشركات في الأردن. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أهم نقاط الضعف والقوة في مناخ حوكمة الشركات بكل من قطاع المال والشركات في الأردن، وقد أشارت الدراسة في مجملها إلى أن مفهوم ومبادئ حوكمة الشركات في الأردن متواجدة في العديد من القوانين ومن أهمها قانون الشركات لسنة 1997م وتعديلاته وقانون الأوراق المالية لسنة 2002م وقانون البنوك عام 2000م وقانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية لسنة 2003م وغيرها من القوانين والأنظمة التي ترتبط بحوكمة الشركات في الأردن سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، كما أن هنالك من النقاط الإيجابية في هذه القوانين والتي تتفق ومفهوم حوكمة الشركات في الأردن إلا أنه من الناحية الأخرى فهنالك عدد من المسائل التي تحتاج إلى تطوير أو تعديل لدرء أي من الممارسات

[1] عمر مشهور الجازي، حوكمة الشركات في الأردن، مقال منشور عبر شبكة الأنترنت اطلع عليه على الموقع التالي: http:/www.jcdr.com/pdf/hawkamat-alsherkat/.pdf يوم 28-01-2015 على الساعة 14:00.

السلبية، فمن المظاهر الإيجابية لحوكمة الشركات في الأردن، نجد أن القانون يكفل الحقوق الأساسية لحملة الأسهم كالمشاركة في توزيع الأرباح والتصويت في الجمعيات العمومية والاضطلاع على المعلومات الخاصة بالشركة وغيرها الكثير، كما أن معايير المحاسبة والتدقيق تتفق إجمالا والمعايير الدولية أما بالنسبة للمظاهر السلبية، فهناك بعض البنود التي تحتاج للدراسة والتعديل منها عدم وجود أي نوع من الفضل القانوني بين مسؤوليات المدراء التنفيذيين داخل الإدارة والمدراء غير التنفيذيين، كما أن مفهوم المدراء المستقلين غير متوفر في التشريعات الأردنية ذات العلاقة كما أن الإجراءات المتبعة في تعيين أعضاء اللجان المختلفة في الشركة كأعضاء لجنة التدقيق وأعضاء اللجان التنفيذية الأخرى تفتقر للشفافية والمصداقية، وقد كان هنالك بعض الاقتراحات لرفع كفاءة تطبيق حوكمة الشركات في الأردن منها على سبيل المثال لا الحصر، تخفيض النسبة المطلوبة لمن يحق لهم من المساهمين طلب عقد اجتماع غير عادي للهيئة العامة واشتراط موافقة الهيئة العامة على مشتريات الأصول التي تتجاوز قيمتها مبلغ معين، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، كما أن تطبيق الأردن للمعايير الدولية وانضمامه لمنظمة التجارة العالمي (WTO) وإبرامه اتفاقيات الشراكة والتجارة الحرة المختلفة يضعه أمام تطبيق المعايير الدولية لحوكمة الشركات، وفي النهاية فإن حوكمة الشركات تعتمد على أساس القانون والدولة والشركات، ولجعل

المنطقة أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا في تونس:[1]

قد ظهر في سنة 2005 قانون متعلق بسلامة المعاملات المالية في سياق اقتصادي زلزلته بعض قضايا الفساد وسوء الإدارة مثل قضية "باتام"، أو قضايا شركات أخرى عديدة مرت تحت غطاء من الصمت وكذلك تكاثر القروض غير المسددة والتهرب الضريبي الذي شاع في تونس.

ويجب أن نذكر هنا بأن قانون سلامة المعاملات المالية الصادر في 2005 في تونس لم يكن الأول من نوعه، حيث سبقته قوانين ونصوص تشريعية متعددة في السنوات السابقة، تهدف إلى ضمان توفير شفافية أكبر للمعاملات المالية، ونذكر منها أحكام المادة 262 من قانون الشركات التجارية، وقرارات وزير الاقتصاد ووزير المالية حول التصديق على جداول أتعاب خبراء ومراقبي الحسابات في الشركات التونسية والتي عدلتها قرارات وزيري المالية والاقتصاد في 23 يناير 1995، والقانون رقم 16 لسنة 2002، الصادر في 4 فبراير 2002، حول تنظيم مهنة المحاسبة.

ويقوم هذا القانون بشكل رئيسي على زيادة مسؤولية المديرين وتعزيز الرقابة الداخلية وتقليص مصادر تضارب المصالح، وقد اتسم هذا القانون بتجديدات استمدها إلى حد بعيد من قانون "سربا نز

(1) ضبغي بوبكر، مجدي حسين، حوكمة الشركات في تونس إطار تشريعي قوي وواقع متواضع، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2012، ص ص 3-5.

أوكسلي" الأمريكي، كذلك سعى القانون إلى تعزيز مصداقية المعلومات المالية التي تطرحها الشركات. وفضلا عن اهتمامه بشركات المساهمة المحدودة حيث أتاح لأي مساهم يملك 20% من رأس المال على الأقل أن يطلب تعيين مراقب حسابات ليتم تعيينه على الفور، وحرصا على استقلاليته منع القانون تولي مراقب الحسابات مهامه لفترة غير محدودة، حيث نص على ألا تجدد مهمته أكثر من 3 مرات إن كان شخصية حقيقية، و5 مرات إن كان المضطلع بمراقبة الحسابات شركة خبراء، وذلك بشرط تغيير الفريق كما اشترط قانون 2005 على الهيئات التجارية أن يشهدوا أمام مراقب الحسابات على أنهم توخوا اليقظة.

وحرصوا على تقديم بيانات مالية وافية ومتسقة مع التشريعات ذات الصلة، وقد أولى القانون عناية خاصة بحقوق المساهمين، حيث نص على وجوب إعلام هيئة سوق المال بالقرارات التي يتخذها مجلس إدارة الشركة وكذلك ما يطرأ على رأس المال من تطور والميزانية بعد إدراج النتائج، والوضع المالي إذا ما طرأ عليه تعديل، وذلك في فترة لا تتجاوز 30 يوما من انعقاد اجتماع الجمعية العمومية في دورتها العادية بالنسبة لشركات الاكتساب العام، كذلك أوجب القانون إنشاء لجنة مراجعة دائمة بالنسبة للشركات التي لا يحق فيها لرئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والمدير العام أن يشارك في عضوية هذه اللجنة.

كما هناك عدة قوانين بادرت بإرساء مبادئ الحوكمة مثل قانون رقم 69 لسنة 2007 المتعلق بالمبادرات الاقتصادية، والقانون رقم 16 لسنة 2009 المتعلق بالشركات التجارية وكذا منشورات البنك المركزي رقم 6 لسنة 2011، والهدف من جميع هذه القوانين والتشريعات هو ترشد وتحسين وتطبيق قواعد الحوكمة الجيدة.

المطلب الرابع: تجربة الجزائر.

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي العالمي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، فضلا عن قيام الحوكمة بتنفيذ إصلاحات هيكلية، فإنها تعمل على تحفيز نمو القطاع الخاص، كما تسعى الحكومة الجزائرية إلى زيادة نطاق الخوصصة ابتداء من القطاع المصرفي والسماح بقدر اكبر من الحرية والفرص للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت الذي تجري فيه الخوصصة واستكشاف فرص النمو خارج قطاع البترول ستزداد أهمية حوكمة الشركات لضمان المساءلة والشفافية في العمليات المتعلقة بإدارة الأعمال، وهذا ما أدى بالجزائر إلى إصدار مشروع النظام المالي المحاسبي الجديد الذي يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي (IAS/IFRS) وقانون المحاسبة والمراجعة، حيث صدرت في الجريدة الرسمية قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد تسييرها وهذا كدعامة لتطبيق حوكمة الشركات[1].

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 2008/05/26 ص ص 03،81.

كما قامت جمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحوكمة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007م بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) لوضع دليل حوكمة الشركات للجزائريين كما أنه عقد مؤتمر وطني في 11 مارس 2009م، أعلنت كل من جمعية كير (CARE)واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار دليل حوكمة الشركات الجزائري، وقد تم إعداد هذا الدليل بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) سيتطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام، بفوائد ومزايا حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال، وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي، ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة بالمشروعات (CIPE) بدعم من أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي وإتباع الدليل الجزائري الخاص بها[1].

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 13، مارس 2009، القاهرة، 2009، ص 1.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنه هناك عدة أسباب ودوافع أدت إلى ظهور حوكمة الشركات وذلك نتيجة الرغبة في تفادي حدوث الانهيارات والفضائح المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي خلال نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي، حيث ساهمت هذه الظروف والعوامل في وضع مجموعة من المبادئ التي من شأنها أن تحقق الشفافية والثقة والدقة والمصداقية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات وما لذلك من فائدة تعود على الشركات والاقتصاد الوطني ككل، كما بذلت المنظمات الدولية العديد من الجهود في سبيل وضع المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات بالإضافة إلى سعيها لمساعدة الدول التي تسعى إلى تطبيق هذه المبادئ التي تحتاج إلى مجموعة من القوانين والتشريعات وتتطلب وجود أسواق ذات كفاءة وتنافسية أكثر، كما أن تطبيقات حوكمة الشركات تختلف من دولة إلى أخرى حسب ظروف وبيئة أعمالها.

إن تطبيق حوكمة الشركات على النحو السليم لا يعني فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيرا ضيقا وحرفيا وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكي الشركة ومديرها والمتعاملين معها، لذلك فكلما اتسع نطاق استخدامها كانت المصلحة أكبر للمجتمع.

الفصل الثاني:
المعلومات المحاسبية وجودتها في ظل حوكمة الشركات

تمهيد:

للمعلومات المحاسبية دورا هاما في اتخاذ القرارات سواء كان ذلك من طرف القائمين على المؤسسة أو الأطراف خارج المؤسسة ولكي يكون القرار المتخذ صائبا يجب أن تكون المعلومات المحاسبية المعتمد عليها خالية من التزوير والتحريف، ومن أجل أن تكون المعلومات المحاسبية ذات مصداقية يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص والمعايير ومن أجل توضيح ذلك سنتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث رئيسية:

_ المعلومات المحاسبية.

_ جودة المعلومات المحاسبية.

_ إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة.

المبحث الأول:المعلومات المحاسبية.

إن المعلومات المحاسبة هي الأداة والوسيلة الرئيسية التي من خلالها يتم التواصل بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة وخاصة عند عملية اتخاذ القرارات ولذلك سنحاول في هذا المبحث أن نتناول بعض المفاهيم حول المعلومات والبيانات بصفة عامة والمعلومات المحاسبة وخصائصها وتصنيفاتها ومصادرها ومستخدمها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات والبيانات.

أولا: البيانات.

1- تعريف البيانات: هناك عدة مداخل لبيان مفهوم البيانات.

أ- يمكن تعريف البيانات على أنها عبارة عن مجموعة من الحقائق والرموز والأرقام ذات دلالات معينة غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها بغرض إنتاج معلومات، وقد تأخذ شكل أرقام أو حقائق تاريخية عن أنشطة وفعاليات المنشأة[1].

ب- وقد عرفت البيانات بأنها عبارة عن الأعداد والأحرف الأبجدية والرموز التي تقوم بتمثيل الحقائق والمفاهيم بشكل ملائم يمكن إيصالها وترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان لتتحول إلى نتائج[2].

ج- كما عرفت البيانات بأنها عبارة عن الحقائق الأولية والإشارات التي يتم تلقيها وتسجلها عن الأحداث موضع الاهتمام، وهذه البيانات تمثل المادة الخام التي تم إدخالها في نظام المعلومات لمعالجتها بغرض إنتاج معلومات، لذا فإنها تمثل مدخلات نظام المعلومات[3].

2- تصنيف البيانات المحاسبية:[4]

يمكن تصنيف البيانات المحاسبية إلى صنفين:

أ- بيانات مالية: تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية ويتبعها أثر مالي بحيث يمكن قياسها والتعبير عنها بصورة مالية وتشمل الأحداث التمويلية والرأسمالية والأحداث الإدارية.

ب- بيانات غير مالية: تتعلق بكافة الأحداث الاقتصادية ولا يتبعها أثر مالي وهي على نوعين:

- بيانات كمية يعبر عنها بصورة كمية.

---

(1) أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ص 6.

(2) أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية- دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، 2006، **مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**، جامعة غزة فلسطين، ص 31.

(3) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(4) عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص33.

– بيانات غير كمية يعبر عنها بصورة وصفية، نظرا لصعوبة قياسها بصورة كمية.

ثانيا: المعلومات.

1- تعريف المعلومات:

أ- يمكن تعريف المعلومات على أنها حقائق أو مدلولات أو ملاحظات أو إدراكات أو أي شيء آخر يضيف إلى المعرفة وقد تكون في صورة كمية أو غير كمية، فالانفعالات الناتجة عن الأحاسيس والمشاعر السمعية والبصرية وغيرها مما تحدثه المناقشات والبرامج التلفزيونية تعتبر أمثلة للمعلومات غير الكمية، ويوجد الكثير من أشكال المعلومات الكمية التي يتم تداولها من خلال أنظمة المعلومات المختلفة سواء كانت إدارية أو محاسبية[1].

ب- كما يمكن تعريف المعلومات على أنها بيانات تمت معالجتها إذا تمت تصنيفها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لذلك، أي أن المعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات والمؤشرات والعلاقة التي تربط الحقائق والأفكار والظواهر مع بعضها البعض[2].

2- خصائص المعلومات:

ترتبط المعلومات من الناحية الإدارية بالخيارات المتاحة أمام صانع القرار لحل مشكلة معينة، وترتبط معظم القرارات الإدارية بالمستقبل، لذلك فإن المعلومات المستخدمة في هذه الحالة تأخذ شكل التوقعات التي يمكن أن ترقى إلى مستوى الحقائق المؤكدة، ولكي يمكن الاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات السديدة لا بد أن تتصف بالخصائص التالية:[3]

دقة المعلومات: تتحدد درجة دقة المعلومات بمدى تمثيلها للوقف والحدث الذي تصفه، وتتوقف درجة الدقة المطلوبة في المعلومات على احتياجات المستخدم وطبيعة المشكلة ومرحلة صنع القرار، ففي مرحلة البحث عن المشكلة مثلا يمكن لصانع القرار قبول درجة منخفضة من الدقة في المعلومات التي يحتاج إليها إما في مرحلة تقييم نتائج القرار فإنه يحتاج إلى معلومات على درجة عالية من الدقة.

---

(1) أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(2) عاشور عايدة، لقصير مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، **مذكرة ماستر أكاديمي في المحاسبة والمالية**، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2011، ص ص 48،49.

(3) عامر إبراهيم قنديلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار المسيرة، عمان، ط2، 2007، ص 30 بتصرف.

ب- حداثة المعلومات: وتعني بذلك الكفاءة في تجهيز المعلومات، حتى لا تفقد المعلومات حداثتها ونفعها فينبغي ألا يستغرق تجهيزها وقتا طويلا، فقد أتاحت تقنية المعلومات إمكانية التوليد الفوري للتقارير عن أية فترة زمنية وتغير مفهوم التقارير الدورية في كثير من الأحيان وحل مكانها التقارير الفورية عند طلبها، فحداثة المعلومات اليوم تأتي من تحديثها المستمر.

ج- جودة المعلومات: يمكن أن تتحقق جودة المعلومات بأمرين أحدهما الموضوعية والآخر عدم وجود الأخطاء والتزوير ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها، ويرجع ويقصد بالموضوعية عدم التحيز في معالجة البيانات وطريقة عرضها، ويرجع التحيز لعدة أسباب منها المصلحة الشخصية لمعالجة البيانات وحالته النفسية، ودرجة تفاؤله أو تشاؤمه ...إلخ، أما الخطأ في المعلومات فقد ينشأ من استخدام طريقة غير صحيحة في معالجة البيانات، أو سوء فهم عند تحديد المعلومات المطلوبة، أو التزوير المعتمد ويمكن التغلب على هذه الأخطاء باعتماد نظام رقابي جيد يضمن صحة البيانات وأسلوب معالجتها.

د-تكامل المعلومات: ينبغي أن تتكامل المعلومات لأن عدم تكاملها يجعلها غير صالحة للوصول إلى الهدف المطلوب.

و- تركيز المعلومات: ونعني بذلك تلخيص البيانات في جداول ورسوم بيانية توضح الاتجاهات العامة وتدل على البنود التي تعتبر شاذة وغير مقنعة مع الاتجاهات الطبيعية والمتوقعة.

هـ- دلالة المعلومات: المعلومات ذات دلالة هي المعلومات التي تشجع حاجة الإدارة إلى معرفة الأشياء التي تساعد في اتخاذ القرارات أو إلى إدراك جدير لماهية الأعمال التي تقوم بها.

3- أنواع المعلومات:

يمكن تصنيف المعلومات بعدة طرق ولكن يجب ملاحظة التأكد من مناسبة خصائص المعلومات للموقف الذي سيتخذ فيه القرار ونموذج متخذ القرار لتفسير المعلومات وفيما يلي تصنيف المعلومات إلى مجموعات رئيسية نذكر منها على سبيل المثال: [1]

1- المعلومات التاريخية: هي معلومات يتم تجميعها عبر الزمن وتتعلق بفترات زمنية سابقة.

2- المعلومات العلمية: وهي المعلومات التي تخضع إلى اختبارات وتجارب قبل تعميمها حول الموضوع الذي تتعلق به.

---

[1] سليمان مصطفى السلاهمة، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبة وتكنولوجيا المعلومات**، دار الوراق للنشر والتوزيع، ط1، 2008 ص 32.

3- المعلومات الأدبية: وهي المعلومات التي تعكس الاتجاهات والآراء وأفكار الأشخاص الذين قاموا بإعدادها.

4- المعلومات الفنية: وهي المعلومات التي تعكس الاتجاهات والآراء والأفكار التي توضح كيفية أداء وإنجاز وتنفيذ الأمور الفنية والأعمال المتخصصة.

5- المعلومات الوظيفية: وهي المعلومات التي توجد بأي مجال من المجالات العامة مثل: المعلومات السياسية والاقتصادية والثقافية.

6- المعلومات الإدارية: وهي المعلومات التي تتعلق بكافة مجالات وأنشطة ووظائف المنظمات.

ثالثا: أهمية البيانات والمعلومات.

يعتبر عدم توفر المعلومات الكافية والمناسبة ذات العلاقة والمعلومات الصحيحة التي يعتمد عليها من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، حيث أن سلامة وفعالية القرار الإداري يتوقف بالدرجة الأولى على سلامة ودقة وكفاية المعلومات التي يبنى عليها القرار.

وتحتاج الإدارة إلى المعلومات في كل أوجه نشاطها وفي كل مجالاتها حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية معلومات صحيحة وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات.

فكل وظيفة من الوظائف تتضمن اتخاذ قرار، ويجب أن يكون اتخاذ القرار مدعما بمعلومات كافية ومناسبة للمشكلة موضوع البحث.

ولسوء الحظ فإنه عادة ما يقدم للمديرين الكثير من المعلومات التي ليست لها صلة بالقرارات، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه المعلومات سبق وأن قدمت للاستفادة منها في قرارات سابقة وبالرغم من أن طبيعة وخصائص القرارات تتغير إلا أن تدفق المعلومات لا يحدث فيه أي تغيير.

ومن ذلك يتضح أن المشكلة التي تواجه الإدارة الحديثة ليست في عدم توفر البيانات والمعلومات ولكن في تحديد ما هو الكم المطلوب من هذه المعلومات وطريقة عرضها الملائمة لعملية اتخاذ القرارات.

وكما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة، وأن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد، كذلك فإن هناك نقطة توازن بين فاعلية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها، حيث يجب ألا تتعدى كمية المعلومات والبيانات هذه النقطة

وذلك لأن زيادة المعلومات عن الحجم الحقيقي المطلوب، سيؤثر سلبا على عملية صنع القرار من ناحية تشتيت جهد صانع القرار ووقته في عملية المقارنة والبحث في البدائل العديدة. [1]

رابعا: العلاقة بين البيانات والمعلومات.

يمكن توضيح العلاقة بين المعلومات والبيانات في الشكل التالي:

الشكل (2-1):العلاقة بين المعلومات والبيانات.

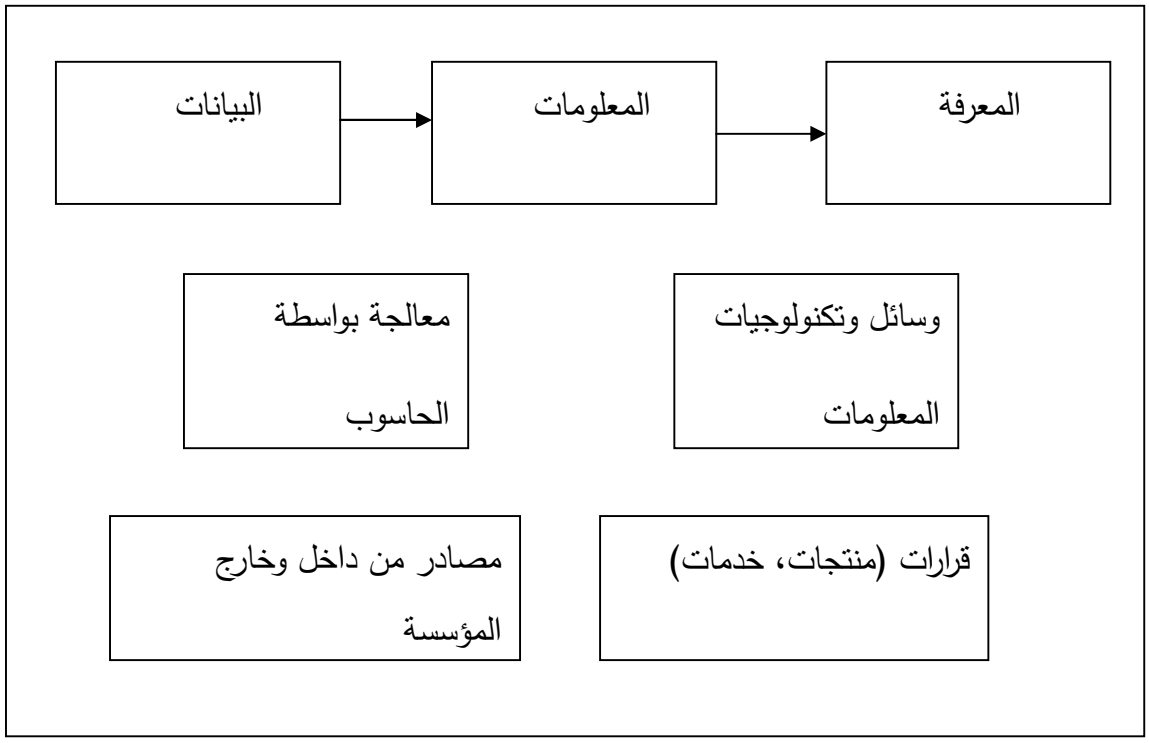

المصدر: عامر إبراهيم قنديدلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة عمان، ط2، 2007، ص 31.

المطلب الثاني: ماهية المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعريف المعلومات المحاسبية.

هناك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية يمكن حصرها فيما يلي:

تعريف 1: المعلومات المحاسبية هي مجموعة من البيانات المحاسبية التي يتم تجهيزها وعرضها بطريقة منظمة ونافعة في عمليات اتخاذ القرار [2].

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 9،10.

[2] محمد القومي، **تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبي**، بدون دار نشر، مصر، 1999، ص 52.

تعريف 2: تعتبر المعلومات المحاسبية المفيدة هي الأكثر تأثيرا في اتخاذ القرارات الرشيدة وتتصف المعلومات المحاسبية بجودة لما تمتلكه من خصائص مفيدة تستخدم كأداة بين الأهداف ومعايير القياس والاعتبار عند تكوين الإطار الفكري للمحاسبة[1].

تعريف 3: ويمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي يتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا[2].

تعريف 4: يمكن تعريف المعلومات المحاسبية على أنها مجموعة من القيم والحقائق النهائية المبوبة والمنظمة بصورة كمية ووصفية والتي ترتبط مع بعضها بعلاقات تبادلية وهي ذات تأثير مباشر في سلوك الأفراد والإدارات المختلفة وتزداد قيمتها الاقتصادية وفقا للمنفعة التي تحققها لمستخدميها ومن هنا فإن وظيفة المعلومات المحاسبية فتتمثل في زيادة المعرفة لدى متخذي القرارات لتخفيض حالة عدم التأكد التي يواجهونها في أدائهم لوظائفهم المختلفة[3].

ثانيا: أهمية المعلومات المحاسبية والحاجة إليها.

أولا:اهمية المعلومات المحاسبية:

لم يعد هناك أي شك في أن المعلومات أصبحت في عصرنا الحالي موردا رئيسا لأي منظمة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها أو ملكيتها، فالمعلومات هي أحد ثلاثة موارد هامة في المنظمة (الموارد البشرية، والموارد المادية والمعلومات).

ولقد أصبحت المعلومات بالنسبة لمنظمات الأعمال المعاصرة والناجحة بمثابة القاعدة الأساسية التي تعتمد عليها لممارسة أعمالها في ظل بيئة الأعمال المتغيرة والمعقدة والتي تحيط بالمنظمة حاليا ومستقبلا وتمثل المعلومات الأساس المنطقي لعملية اتخاذ القرارات.

وعدم توفر المعلومات الكافية والصحيحة التي يعتمد عليها يعتبر من أهم أسباب فشل الكثير من القرارات الإدارية والقصور في الموازنات التخطيطية وفي الرقابة وتقييم الأداء، وتحتاج الإدارة في كل أوجه نشاطها إلى المعلومات، حيث يطلب صناع القرار على اختلاف مستوياتهم التنظيمية، معلومات صحيحة

---

(1) محمد علي بن عطاء، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 10.

(2) قاسم محسن إبراهيم الحبطي، **زياد يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدبا للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق 2003، ص 27.

(3) أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سبق ذكره، ص 33.

وحديثة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات وتنظيم الأنشطة وتخطيطها والرقابة على التنفيذ وغيرها من المجالات، وهناك نقطة توازن بين فعالية صنع القرار وكمية المعلومات التي يجب توفرها[1].

كما أن صنع القرار الجيد يعتمد على معلومات ملائمة لطبيعة القرار من حيث النوعية والوقت والتكلفة وإن المعلومات الكاملة تساعد في صنع قرار جيد، وبناء عليه فإن المعلومات المتوفرة يجب أن تكون ملائمة من حيث النوعية (الدقة– الشمول– الكمية) والوقت والتكلفة[2].

ثانيا:الحاجة للمعلومات المحاسبية:

في ظل ظروف المجتمع الحديث الدائم الحركة والتغير، ومن خلال الظروف الاقتصادية المعاصرة التي تتصف بالتنافس الحاد والمستمر عن الأداء الأفضل لم تعد المحاسبة بوظائفها التقليدية قادرة على تلبية احتياجات الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم مختلف أوجه نشاط المشروع[3].

وتكتمل الحاجة الماسة للمعلومات المحاسبية عند عملية اتخاذ مختلف القرارات مثل:[4]

– القرارات المتعلقة باستثمار الأموال في منشأة معينة: فمثلا أصحاب المنشأة والمستثمرين الحاليين بها يستعمل المعلومات المحاسبية لاتخاذ قراراتهم بالاستمرار بملكية المؤسسة والاستثمار بها أم لا.

– القرارات المتعلقة بفرض الضرائب: إذ تعتمد الجهات الضريبية على المعلومات المحاسبية من أجل وضع الوعاء الخاضع للضريبة في المؤسسات.

– القرارات التي تتخذها إدارة الشركة والمتعلقة بممارسة الوظائف الإدارية المختلفة.

– القرارات المتعلقة بالعاملين في المنشأة الحاليين والمحتملين.

– القرارات المتعلقة بزبائن الشركة وموردوها: حيث يهتم كافة المتعاملين مع المؤسسة من عملاء وموردين بالاستمرار في تعاملهم مع المنشأة.

وعليه فإنهم يعتمدون على المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ القرار بالاستمرار في التعامل مع المنشأة أو التوقف عن التعامل معها.

ومما سبق نلاحظ أن لتوفير المعلومات المحاسبية للعديد من الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل اتخاذ قراراتهم.

---

(1) عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(2) عبد الهادي أحمد شبير، مرجع سبق ذكره، ص 35.

(3) جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، **المحاسبة الإدارية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009، ص ص 9،10.

(4) أحمد حسين ظاهر، **المحاسبة الإدارية**، دار وائل للنشر والتوزيع، ط2، 2008، ص ص 4–5.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقيودها.

للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية تميزها عن باقي المعلومات الأخرى كما أن هناك قيود موضوعة على هذه الخصائص.

أولا: الخصائص النوعية.

أ- الخصائص الأساسية:[1]

1- الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزعم اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، فالمعلومة غير المؤثرة تمثل "حشوا" لا طائل منه وينبغي استبعادها، فمثلا إذا كنا بصدد دراسة التدفقات النقدية فإن المعلومات غير النقدية هي معلومات غير ملائمة وتكون مضللة عادة. للملائمة ثلاثة خواص ثانوية .

أ- القدرة التنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث.

ب- إمكانية التحقق من التوقعات: أي أن تساعد متخذ القرار على التحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات.

ج- التوقيت المناسب: فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها.

2- الموثوقية: تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقيق ذلك يجب توافر ثلاث خواص ثانوية.

أ- صدق التمثيل: يقصد به تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها، أي أن تكون تعبر بصدق عن الواقع.

ب- قابلية التحقق: أي أن أي محاسب آخر لو أعاد عملية القياس المحاسبي لتوصل إلى نفس النتائج.

ج- الحياد: أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على غيرها من الفئات.

ب- الخصائص الثانوية.[2]

1- القابلية للمقارنة: ويقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المنشآت المماثلة في نفس النشاط، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقييم مركز ووضع المنشأة المعنية فيما بين

---

[1] رضوان حلوة حنان وآخرون، **أسس المحاسبة المالية**، دار الحامد، ط1،الأردن، 2004، ص ص 52،53.

[2] د. رضوان حلوة حنان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المنشآت المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المنشأة فوق أو تحت مستوى الأداء في النشاط ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التبني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المنشأة وإدارتها.

تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المنشآت في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية.

2- الاتساق أو الثبات: ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المنشأة من فترة محاسبية لأخرى، وهذا يتطلب من المنشأة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (تقويم المخزون السلعي، تمديد عبء الاستهلاك ...).

- يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية المفيدة، ولكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والموثوقية، فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة والموثوقية.

الشكل رقم(2_2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

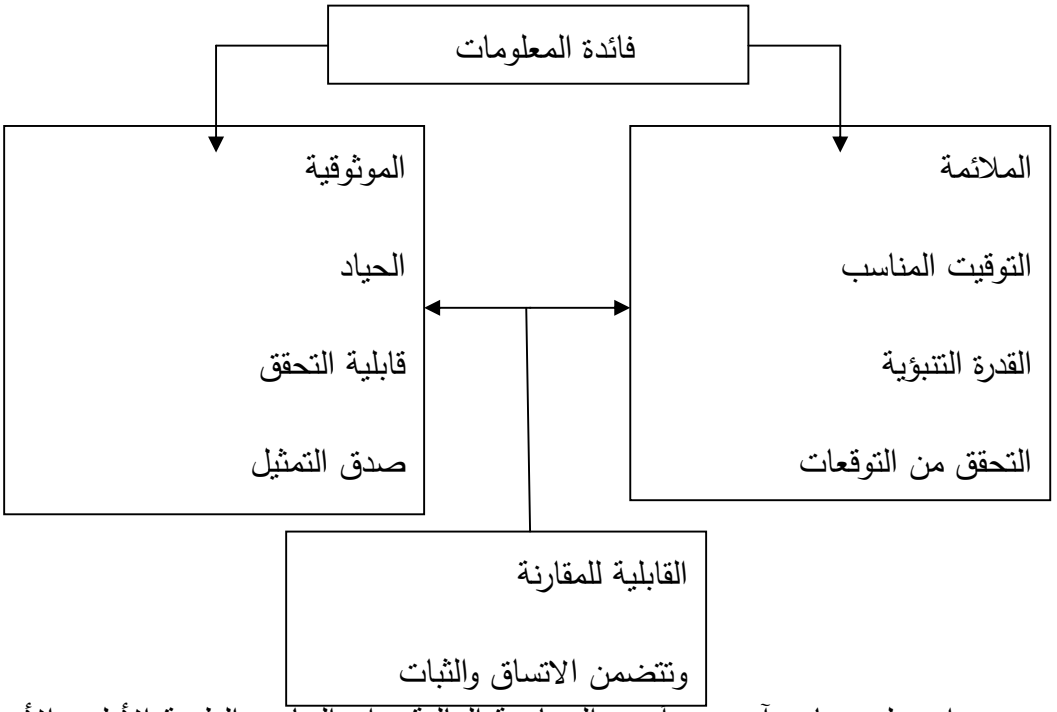

المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، اسس المحاسبة المالية، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2004 ص 52.

ثانيا: القيود الموضوعة على الخصائص النوعية.[1]

عند الحديث عن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فإنه من الضروري الحديث عن توفر عدد من القيود التي يلتزم بها المحاسب عند إعداد أو عرض المعلومات المالية للحكم على منفعتها في اتخاذ القرار.

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) في هذا الصدد إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها.

وتتمثل هذه القيود في قيدين رئيسيين هما التكلفة مقارنة بالفائدة والأهمية النسبية.

1- العلاقة بين التكلفة والمنفعة:

إن معيار فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، هو المعيار الأساسي الذي يتم بناء عليه إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.

وإن الاختيار بين التكلفة والفائدة يمثل قيدا رئيسيا على إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية والقاعدة العامة لإنتاج المعلومات المحاسبية، بحيث لا يجب إنتاجها وتوزيعها إلا إذا ازدادت منفعتها عن تكاليفها.

فالمعلومات المحاسبية لا يستفيد منها إلا من يتحمل تكاليف إنتاجها، وبهذا نجد المعلومات المحاسبية كسلعة فإنها تخضع لعوامل العرض والطلب كما في الأسواق المالية، فمن الناحية الأولى نجد أن الوحدة تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود منفعتها إلى المستخدمين الخارجيين.

لقد كان غالبية المستخدمين للتقارير المالية يفترضون أن المعلومات سلعة بدون تكلفة ولكن معدو ومقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون أن هذا غير صحيح، ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات المحاسبية والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها كما يلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير المحاسبية والجهات الحكومية اللجوء لتحليل التكلفة على المنفعة قبل إصدار متطلباتها من المعلومات بصفة نهائية، ولتبرير المطالبة بأسلوب معين يجب أن تزيد المنافع التي ننتظر الحصول عليها من التكاليف المرتبطة بهذا الأسلوب.

وتشمل تكاليف المعلومات المحاسبية عناصر متعددة مثل تكاليف تجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع المعلومات، بالإضافة إلى تكاليف المراجعة والتدقيق الداخلي والخارجي والإفصاح عنها.

---

[1] ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، **مذكرة ماجستير في المحاسبة**، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص ص 60،63.

ولكن الصعوبة في تحليل التكلفة على المنفعة هي أن التكاليف والمنافع (وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائما، وتتحقق تلك المنافع لكل من معدي التقارير المالية في تحسين جودة الرقابة الإدارية والقدرة على جلب رأس مال إضافي، وللمستخدمين لها في شكل (تخصيص للموارد وربط للضرائب) ولكن كما تم الإشارة سابقا فإن القياس الكمي للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف.

ولتحديد طريقة العرض للقوائم المالية قامت اللجنة الخاصة بالتقارير المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بتقديم المحددات أو المقومات التالية:

1- يجب استبعاد المعلومات التي لا تكون الإدارة المصدر الملائم لها، مثل المعلومات حول المنافسة.

2- عدم عرض المعلومات المضرة بالمركز التنافسي للمنشأة.

3- عدم عرض وتوفير قوائم مالية تنبؤية، وبدلا من ذلك فإن على الإدارة أن توفر معلومات تساعد مستخدميها على التنبؤ بأنفسهم بمستقبل الشركة المالي.

4- للمؤسسة الحق في عدم توسيع قاعدة عرضها للمعلومات ذات النظرة المستقبلية.

2- الأهمية النسبية:

بالنسبة لمستوى الأهمية فهي خاصية حاكمة لكافة الخصائص للمعلومات المحاسبية وتعتمد متطلبتها على اعتبارات كمية أو نوعية أو على خليط منهما معا.

وقد عرفت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين الأهمية النسبية بأنها القيمة النسبية لبند من بنود التقارير المالية أو لأمر من الأمور الواجب الإفصاح عنها، أو تأثيره المتوقع على القرارات التي يتم اتخاذها بناء على المعلومات المعروضة في التقارير المالية، ويعتبر البند أو الأمر ذو أهمية نسبية إذا كان من المحتمل أن يؤدي عدم الإفصاح أو سوء عرض أو حذف أو تشويه أو نقص في المعلومات المعروضة في التقارير المالية بدرجة تؤدي إلى تضليل القارئ المدرك عند اتخاذ قرار معين على تلك المعلومات.

ويعتبر بند معين هاما نسبيا إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير في الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارات في حين يكون غير هام نسبيا ومن تم غير ملائم، إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار، وبصفة عامة فإنه يجب أن يكون له تأثير وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته.

تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان الإفصاح عنها أو عدمه له تأثير على قرار مستخدم المعلومات، والمشكلة هنا هي تحديد مدى درجة الأهمية النسبية لهذه المعلومات. كما أنه من الصعب التحديد الدقيق لذلك القدر من المعلومات التي تكون على درجة من الأهمية المادية بحيث تظهر صافي

التقارير المالية، كما يمكن القول أن الأهمية النسبية تعتبر قيدا هاما للمعلومات المحاسبية نتيجة لعدم قدرة المستخدمين في التعامل مع كثير من المعلومات المحاسبية ولذا ينبغي:

– إعداد تقارير مالية تحمل تلخيصها للكم الكبير في المعلومات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدمي تلك التقارير.

– عدم عرض بيانات غزيرة تكون مضللة، كما هو الحال في التضليل عند عرض بيانات ملخصة، أي التوازن النسبي في عرض المعلومات المحاسبية.

– عدم التوسع في العرض للمعلومات المحاسبية الذي يؤدي إلى معلومات غير ملائمة مما يجعل المستخدم يبني قراره على بيانات ملائمة.

كما أن هناك ارتباط وثيق بين خاصية الملائمة وبين الأهمية النسبية وكذلك لأن المعلومات التي لا تربطها ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة وبالتالي ليس هناك ما يدعو الإفصاح عنها.

ويضاف إلى ذلك بأن هناك ارتباط بين إمكانية الاعتماد على المعلومات وبين اختيار الأهمية النسبية لها، وذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ومما سبق نجد بأن عملية تحديد درجة الأهمية النسبية وبالنسبة للمعلومات تستدعي الأخذ بعين الاعتبار:

– البيانات الكمية المرتبطة بالقوائم المالية.

– حدود التجمع أو تفصيل للبيانات الكمية الواردة في القوائم المالية.

– البيانات الكمية التي يمكن تقديرها بدقة وتكفي لإدراجها في القوائم المالية,

– الخصائص التي يجب الإفصاح عنها بعبارات وجمل وصفية.

– العلاقة الخاصة بين الوحدة والأفراد والجماعات المعنية التي تؤثر على حقوق ومصالح أشخاص آخرين أو جماعات أخرى.

– الخطط والتوقعات الملائمة للإدارة.

ومما سبق يتضح لنا أن الأهمية النسبية عامل مهم لتحديد ما ينبغي الإفصاح عنه.

المطلب الرابع: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

أولا: مصادر المعلومات المحاسبية.

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون وكل الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة وتتمثل في:[1]

1/ القوائم المالية:

القوائم المالية من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وهي من أهم أنواع التقارير المحاسبية وتعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات للأطراف الخارجية، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) فإن مكونات القوائم تتمثل في:

أ- الميزانية العمومية: وتسمى قائمة المركز المالي وتتضمن أصول الشركة والتزاماتها وحقوق الملكية في لحظة معينة.

ب- قائمة الدخل: وتبين هذه القائمة نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة.

ج- قائمة التغيير في حقوق الملكية وتبين ما يلي:

- جميع التغيرات في حقوق الملكية (حقوق المساهمين) خلال فترة.

- التغيرات في حقوق الملكية ما عدا تلك الناجمة من العمليات مع المالكين مثل زيادة أو تخفيض رأس مال أو توزيعات الأرباح.

د- قائمة التدفقات النقدية: وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، فهي تحدد المركز النقدي للشركة في لحظة زمنية معينة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (07) يغطي محتويات وأسس إعداد هذه القائمة بشكل مفصل.

هـ- السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى: وتبين ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، وإفصاحات تطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية، وتحتوي على كل التفاصيل المتعلقة بإعداد القوائم المالية السابقة من طرق محاسبية معتمدة، توضيحات فيما يخص الشراكة، الارتباط والتنازل بين الوحدات وغيرها من المعلومات التوضيحية.

[1] زلاسي رياض، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،42.

2/ تقرير مراجع الحسابات:

ويعده مراجع الحسابات الخارجي، ويرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يوضح المراجع رأيه حول فحص القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها ومدى تمثيلها لحقيقة الشركة لفترة مالية معينة، كما يوضح مدى توافق إعداد القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وهذا التقرير يعتبر مفيد لمستخدمي المعلومات المحاسبية فيما يتعلق بإمكانية الوثوق والاعتماد على القوائم المالية.

3/ تقرير مجلس الإدارة:

وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن نشاط الشركة خلال فترة مالية معينة ويتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج ومركز الشركة المالي والتسويقي، وحجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنجزتها الشركة وما تنوي إنجازه في العام القادم.

ثانيا: مستخدمو المعلومات المحاسبية:[1]

غالبا ما تسمى المحاسبة بلغة الأعمال The Language of Business، فهي تقوم بتوصيل المعلومات المالية عن منشأة معينة إلى أطراف متعددة تحتاج إلى تلك المعلومات لغرض اتخاذ قرارات اقتصادية.

إن تحديد الاحتياجات المعلوماتية لمستخدم معين يتعلق بأنواع القرارات التي يتخذها ذلك المستخدم، لذلك فإن اختلاف أنواع قرارات المستخدمين أدى لتقسمهم إلى مجموعة المستخدمين الدخليين Internal User ومجموعة المستخدمين الخارجيين External User.

1- المستخدمون الداخليون:

تتضمن هذه المجموعة جميع الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المنشأة واستخدام مواردها الاقتصادية والبشرية في سبيل تحقيق الأهداف الموضوعة، فالمديرون يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط والتنظيم وإدارة المنشأة العام، أعضاء مجلس الإدارة، مدير التسويق، مشرفو الإنتاج، المدير المالي، العاملون وموظفو المنشأة.

على هؤلاء المستخدمين الداخليين الإجابة عن العديد من الأسئلة الهامة، مثل:

* هل تكفي النقدية لسداد الفواتير؟

* ما هي تكلفة إنتاج الوحدة من منتجات المنشأة؟

[1] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص ص 21،25.

* هل بإمكان المنشأة ، تتحمل زيادة رواتب العاملين؟

* أي خط إنتاجي هو الأكثر ربحية؟

* ما هو حجم المصروفات مقارنة بالمبيعات؟

للإجابة عن تلك الأسئلة وعن أسئلة أخرى عديدة تحتاج الإدارة إلى معلومات تفصيلية تقدم في الوقت المناسب، وتقوم المحاسبة بتزويد الإدارة بتقارير داخلية مثلا: أرصدة حسابات الشركة النقدية الحالية والتنبؤ بالاحتياجات النقدية خلال الأشهر القادمة، الدخل المتوقع من حملة دعاية معينة، ما هي قيمة الديون المستحقة على المنشاة (الذمم الدائنة)؟ ماهي قيمة الديون المستحقة للمنشأة (الذمم المدنية)؟ وما هو حجم وتكلفة البضاعة الموجودة في مخازن المنشأة؟

إضافة إلى تلك المعلومات التفصيلية تحتاج الإدارة أيضا إلى معلومات إجمالية تلخيصية تقدم في شكل قوائم مالية، مثلا قائمة الأرباح التي حققتها المنشأة في الشهر الماضي، تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين، الإدارة، فقد طور علم المحاسبة فروعا محاسبية تقدم لها المعلومات اللازمة، مثل المحاسبة الإدارية Managérial Accounting ومحاسبة التكاليف Cost Accounting.

- المستخدمون الخارجيون:

توجد عدة أنواع من المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية، ويمكن تقسيمهم إلى نوعين:

فئات لها مصالح مالية مباشرة في المنشأة، وفئات لها مصالح مالية غير مباشرة وتتضمن الفئات ذات المصالح المالية المباشرة الأطراف التالية:

1- المستثمرون الحاليون والمرتقبون (ملاك المنشأة: فرد أم شركاء أم مساهمون)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لاتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها وبزيادة رأس مال المنشأة أو تخفيضه، ويهم هؤلاء المستثمرين التعرف على مدى تقدم المنشأة وقياس نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المنشآت الأخرى المماثلة.

2- المقرضون الحاليون والمرتقبون (البنوك والمؤسسات المالية المختلفة وحاملوا سندات الدين والدائنون عموما)، وهم يستخدمون المعلومات المالية لتقييم مخاطر منح الائتمان والقروض والتنبؤ بمقدرة المنشأة على سداد ديونها والفوائد المترتبة عليها بتاريخ استحقاقها.

3- العاملون الحاليون والمرتقبون، فهم يستخدمون المعلومات المالية لمعرفة المركز المالي للمنشأة ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح بغرض الحكم على استمرارية تلك المنشأة، فالوضع المالي الجيد وتحقيق الأرباح يساعد بشكل عام على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين ودفع رواتبهم وتحسين مستوى معيشتهم.

4- النقابات العمالية: فهي تحتاج إلى المعلومات عن الوضع المالي ومستويات الأرباح المحققة في المنشأة للدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف العمل.

أما الفئات ذات المصالح المالية غير المباشرة فتتمثل في الأطراف التالية:

1- الدوائر والسلطات الحكومية ذات العلاقة مثل:

(أ) دائرة ضريبة الدخل التي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن المنشأة (قائمة المركز المالي أو الميزانية وقائمة الدخل أو الأرباح والخسائر) لاستخدامها في تحديد الضريبة المستحقة على المنشأة.

(ب) دائرة ضريبة المبيعات.

(ج) دائرة الإحصاءات العامة، فهي تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة لمراعاتها في حسابات الدخل القومي في مختلف القطاعات الاقتصادية (إعداد الحسابات القومية).

2- السلطات القضائية: فهي تحتاج إلى القوائم المالية والمعلومات المحاسبية للفصل في أمور التفليسية والمنازعات القضائية، مثلا بين ورثة مالك المنشأة .

3- المحللون الماليون والوسطاء الماليين: فهم يحتاجون إلى البيانات والقوائم بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

4- المستهلكون أو العملاء: حيث يهتمون بتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة المنشأة على الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة، كما يهمهم تقييم مقدرة المنشأة في الاستمرارية بتقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

5- المخططون الاقتصاديون: فهم يحتاجون إلى المعلومات المحاسبية لتحليل النشاط الاقتصادي والتنبؤ بتطوره واتجاهاته.

مما تقدم يمكن تلخيص مستخدمي المعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

الجدول رقم(2-1): فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

مستخدمون داخليون	مستخدمون خارجيون	
لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية مباشرة	لهم مصالح مالية غير مباشرة
الفريق الإداري في المنشأة بكافة مستوياته: * رئيس وأعضاء مجلس الإدارة * مدراء (تسويق، إنتاج مالي) * مشرفو الإنتاج * موظفون وعاملون	* مستثمرون حاليون ومرتقبون * مقرضون حاليون ومرتقبون * عاملون حاليون ومرتقبون * النقابات العمالية	* دوائر الضريبة * سلطات قضائية * محللون ماليون * بورصة الأوراق المالية ووسطاء ماليون * مستهلكون أو عملاء * مخططون اقتصاديون
المحاسبة المعتمدة: محاسبة إدارية ومحاسبة تكاليف للاستخدام الداخلي والمحاسبة المالية	المحاسبة المعتمدة: محاسبة مالية تختص بقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات المتعلقة بالمنشأة للاستخدام الخارجي	

المصدر: رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، دار إثراء للنشر والتوزيع، ط1 2009، ص 25.

المطلب الخامس: تصنيف المعلومات المحاسبية.

يختلف تصنيف المعلومات المحاسبية وتبويبها تبعا لاعتبارات عديدة ويمكن تصنيفها كما يلي:[1]

1- من حيث دلالتها:

أ- **معلومات تاريخية:** وهي معلومات تتعلق بقياس الأحداث والعمليات التي تمت في الزمن الماضي كالقوائم المالية السابقة التي تستخدم في تقييم كفاءة المنشأة في تحقيق أهدافها.

ب- معلومات حالية: وهي معلومات يتم إعدادها لأغراض الرقابة الداخلية وتتعلق بالأنظمة التشغيلية للمنشأة وتتوفر فيها الميزات التالية:

- تتعلق بالنشاط الجاري فقط.
- يتم تقديمها بصورة دورية منتظمة.

[1] أحمد عبد الهادي شبير، مرجع سبق ذكره، ص ص 42،44.

- يتم تقديمها بصورة فورية وفي الوقت المناسب.

ج- معلومات مستقبلية: وهي معلومات تقديرية يتم إعدادها لأغراض التخطيط والتنبؤ بالمستقبل ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة، واختيار أفضل البدائل المتاحة وبحيث تصبح هذه المعلومات معيارا وأساسا للحكم على الأداء في المستقبل.

2- من حيث مصدرها:

أ- معلومات داخلية: وهي معلومات تعبر عن الأحداث ووقائع تمت داخل المنشأة ويتم الحصول عليها من الأفراد والأقسام الداخلية.

ب- معلومات خارجية: وهي معلومات يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية كالعملاء والممولين والجهات الحكومية والمنظمات المهنية وغيرها، وتتضمن معلومات عن البيئة المحيطة وظروف السوق وتحتوي على مؤشرات تنبؤية تمكن مستخدميها من اتخاذ الاحتياطات لمواجهة الأحداث قبل وقوعها.

3- من حيث درجة التكرار:

أ- معلومات دورية: وهي معلومات يتم إعدادها وتقديمها لمحتاجيها على فترات دورية منتظمة (سنويا شهريا، أسبوعيا).

ب- معلومات غير دورية: وتتمثل في المعلومات التي تستخدم لأغراض خاصة وتكون الحاجة إليها محددة كدراسة الجدوى الاقتصادية.

4- من حيث توقيت الحصول عليها:

أ- معلومات فورية: وهي تلك المعلومات التي يتم الحصول عليها بشكل سريع ومباشر عند الحاجة وتكون معدة ومجهزة مسبقا وهي بالتالي مفيدة وبدرجة كبيرة في اتخاذ القرارات التشغيلية.

ب- معلومات غير فورية: وهي معلومات غير متوفرة عند الحاجة إليها مما يتطلب وقتا أطول في إعدادها تجهيزها وترتبط عادة بالقرارات الإستراتيجية للمنشأة.

5- من حيث متطلبات العملية:

أ- معلومات إجرائية: وهي معلومات تتطلب من متلقيها اتخاذ إجراءات معينة على الفور أو في وقت لاحق.

ب- معلومات غير إجرائية: وهي معلومات خبرية توضح أحداث وعمليات تمت في وقت سابق ولا يتطلب من متلقيها اتخاذ أي إجراء.

6- من حيث ارتباطها بالزمن:

أ- معلومات جامدة: إذا عبرت عن قيمة حدث معين في لحظة زمنية محددة.

ب- معلومات ديناميكية: إذا عبرت عن حالة التغير التي حدثت في قيمة الحدث خلال فترة زمنية.

كما يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية إلى ما يلي:[1]

أ- المعلومات الإستراتيجية: وهي التي تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا، وتتعلق بدرجة أساسية بصياغة أهداف المنظمة والخطط طويلة الأجل للوصول إلى هذه الأهداف.

ب- المعلومات التكتيكية: هي التي تغطي فترة زمنية متوسطة الأمد، وتتعلق بتنفيذ الإدارة الوسطى للإستراتيجيات الموضوعة من قبل الإدارة العليا، أي أنها تتركز حول وصف الخطط التكتيكية الضرورية لتنفيذ إستراتيجية معينة مثل: جدول الإنتاج، خطط الصيانة وتدريبات الأفراد.

ج- المعلومات التشغيلية: هي التي تتعلق بعمليات المنظمة اليومية، حيث يجب توفير معلومات تفصيلية ودقيقة وبصفة مستمرة ومتكررة عن جميع أوجه النشاط في المنظمة، مثل: المعلومات المتعلقة بحضور الموظفين وأنواع وكميات السلع المنتجة والمباعة.

والشكل التالي يوضح كيفية اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية.

الشكل رقم (2-3): اختلاف محتوى المعلومات باختلاف المستويات الإدارية.

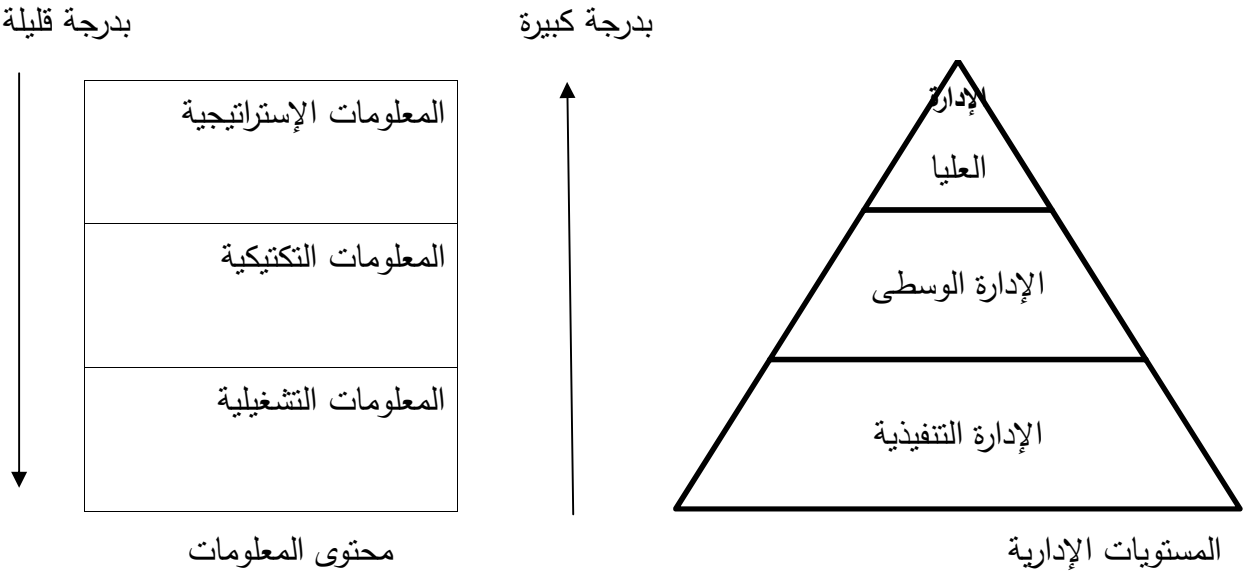

المصدر: عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية ، ص38.

ويتبين من الشكل السابق أنه على نظام المعلومات توفير الأنواع الثلاثة من المعلومات لكل مستوى إداري بحسب حاجته.

[1] عبد الرزاق حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية.

لا يكون للمعلومات المحاسبة دورا فعالا عند مستخدميها إلا إذا كانت ذات مصداقية وجودة عالية وذلك من خلال توفر بعض المعايير والمقاييس التي سنحاول في هذا المبحث التطرق إليها.

المطلب الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية.

أولا: تعريف الجودة:

أ- تعني الجودة الوفاء بمتطلبات المستفيد، بل وتتجاوز إلى تجنب العيوب والنواقص في المرحلة الأولى للعملية بما ترضي المستفيد، وتضم الجودة عدة جوانب مثل جودة المنتوج وجودة المعلومات وجودة السعر ...الخ، وتعني أيضا طبيعة الشيء ودرجة صلاحه[1].

ب- كما يمكن تعريف الجودة على أنها صفات وخصائص يمكن قياسها وتحديد كميتها، وتتمثل هذه الصفات في الصلابة والمتانة وإمكانية التحميل ومدى تحمل الاعتماد على هذا المنتج[2].

ج- كما يمكن تعريفها بأنها التوافق مع المواصفات والمتطلبات[3].

د- كما عرفت الجودة بواسطة الإيزو (1402) بأنها تكامل الملامح والخصائص لمنتج ما بصورة تمكن من الوفاء بمتطلبات واحتياجات محددة ومعروف ضمنيا، حيث عرف نظام الجودة بأنه الهيكل التنظيمي والمسؤوليات والإجراءات والعمليات والموارد اللازمة لإدارة الجودة[4].

ثانيا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:

يحدد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بالخصائص التي تتسم بها المعلومات المفيدة أو القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج.

1/ تعريف جودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية مدى الامتثال للقواعد والإجراءات التي يتم تطبيقها بانتظام وإخلاص بشكل يعكس حقيقة حسابات المؤسسة والأهمية النسبية للأحداث المسجلة، حيث تعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين

---

(1) مهدي السمراتي، إدارة الجودة الشاملة، دار جرير للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2007، ص 27.

(2) يوسف حجيم الغائي وآخرون، نظم إدارة الجودة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 57.

(3) نفس المرجع، ص 58.

(4) عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، **مجلة العلوم والثقافة**، جامعة السودان مجلد 12، نوفمبر 2012، ص 115.

ولتحقيقها يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير لما يحقق الهدف من استخدامها[1].

المطلب الثاني: معايير تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

تتحقق جودة المعلومات المحاسبية انطلاقا من مجموعة من المعايير التالية: [2]

1- معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وان بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة

3- معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما برز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة يؤدي ذلك إلى رفع وزيادة الاستثمار.

والشكل التالي يبين المعايير التي تحقق جودة المعلومات المحاسبية.

---

[1] أحمد قايد نورالدين، بوروبة إلهام، دور حوكمة شركات التأمين في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى **المؤتمر الدولي الثامن حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 19 و20 نوفمبر 2013، ص 136.

[2] ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وحودة التقارير المالية، **مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل**، جامعة غزة الإسلامية- فلسطين، ص ص 53،54.

الشكل رقم(2_4): معايير جودة المعلومات المحاسبية.

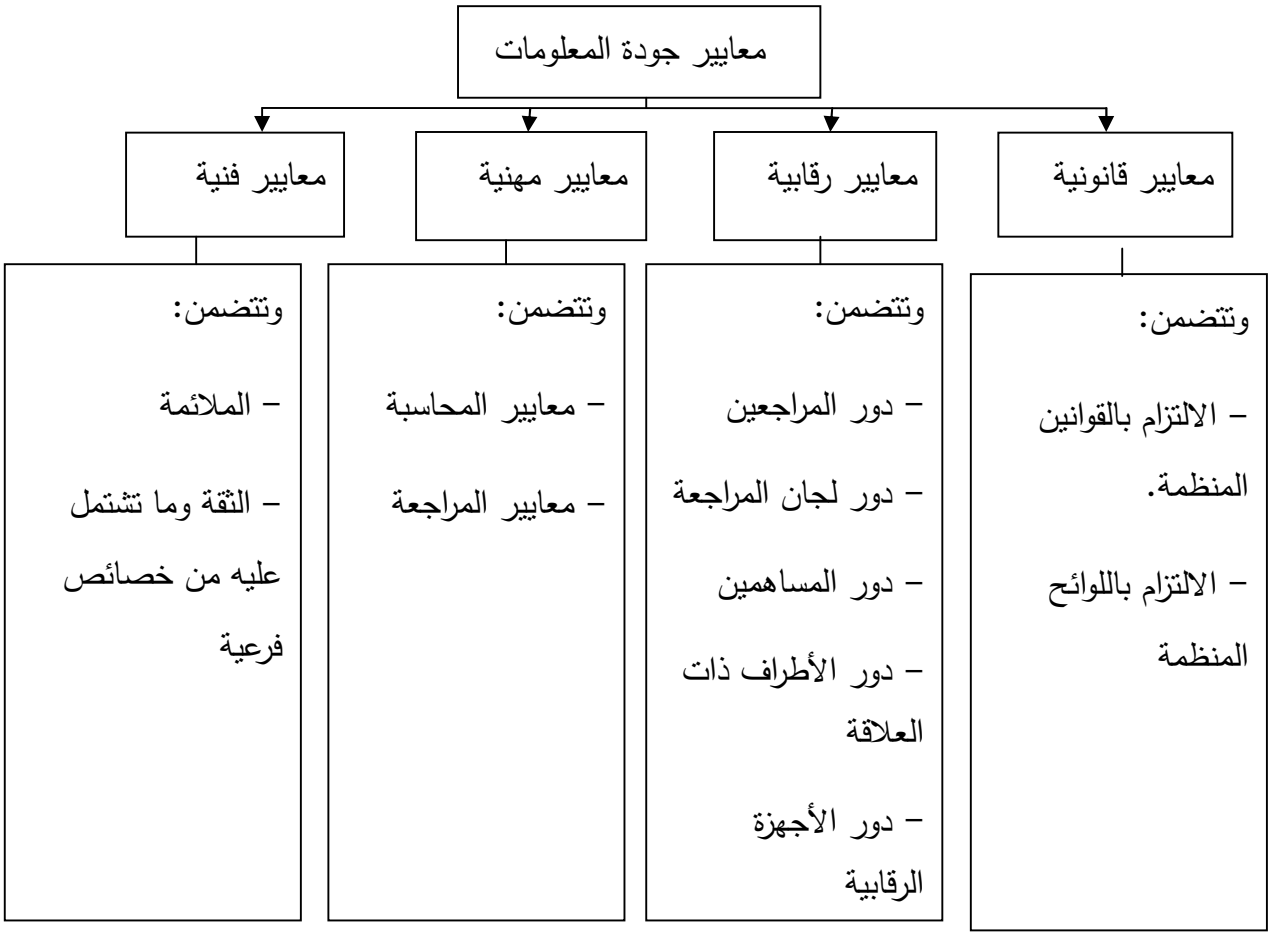

المصدر: صبايحي نوال، معايير المحاسبة الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة الوادي، ص 8.

المطلب الثالث: مقاييس جودة المعلومات المحاسبية.

نظرا لعدم وجود تعريف محدد لجودة المعلومات وذلك لاختلافه تبعا لاختلاف وجهات النظر وأهداف منتجي ومستخدمي المعلومات إلا أنه يمكن تحديد معايير عامة لقياس جودتها على النحو التالي:[1]

1- الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادة دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية.

[1] عطا الله وارد خليل وآخرون، **الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص 105.

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** أي تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار.
- **المنفعة الزمنية:** توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.
- **المنفعة المكانية:** أي الحصول عليها بسهولة.
- **المنفعة التقييمية أو التصحيحية:** أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار.

3- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه المعلومات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات، ومن تم فإنه من المؤكد أن جودة المعلومات تتمثل في تخفيض حالة عدم التأكد.

4- الفاعلية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

تعبر الفاعلية عن مدى ودرجة تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها من خلال موارد محددة، ولذلك يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

يقصد بالكفاءة حسب استخدام الموارد، أي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام ممكن للموارد وتطبيق مبدأ اقتصاد المعلومات الذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي لا يجب أن تزيد عن قيمته المعلومة.

المطلب الرابع: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي.

لقد تعددت واختلفت مفاهيم الإفصاح فمثلا يختلف مفهومه عند معدي القوائم المالية ولدى مدققي الحسابات، ولذا يمكننا استعراض بعض المفاهيم التالية:

1) عرف البعض الإفصاح المحاسبي على انه روح أي سوق مالية وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة ميزانيات الشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين[1].

[1] ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2) كما عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الإفصاح بأنه: عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعاني المصطلحات الواردة فيها[1].

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي:

يمكن تقسيم الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع وذلك كالآتي:[2]

1- الإفصاح الكافي: ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو المعلومات المحاسبية، وبما أن المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فإن الإفصاح يكون كافيا عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار وتشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه التقارير المالية.

2- الإفصاح العادل: يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عن نشر المعلومات ويكون الإفصاح العادل عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية يعني تزويدهم بنفس كميات المعلومات وفي نفس الوقت.

3- الإفصاح التام: يرتبط هذا النوع من الإفصاح بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد يترتب على هذا الإفصاح العديد من السلبيات التي قد تؤثر على المنشأة ومساهميها.

ثالثا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي.

يتركز الإفصاح المحاسبي على المقومات الأساسية التالية:[3]

1- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

ورد في المعيار المحاسبي رقم (1) بأنه لا يمكن للبيانات المالية أن تلبي كافة احتياجات المستخدمين من المعلومات، لكن يمكنها أن تلبي الاحتياجات المشتركة بين كافة المستخدمين، فإن كانت هذه المعلومات تفي بحاجات المستثمرين فإنها سوق تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين، وبما أن المعلومات الموجودة في التقارير المالية تستخدم من طرف عدة مستخدمين، فإنه يجب تحديد الغرض من

---

(1) زينب النابلسي، غسان الطالب، علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك، ورقة بحث مقدمة إلى **المؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية**، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013.

(2) محمود عزة عثمان اللحام، قدرة الحوكمة على دعم الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية دراسة حالة قطاع الصناعة، ورقة بحث مقدمة **للمؤتمر الدولي الثامن حول حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات**، جامعة الشلف، يومي20/19 نوفمبر2013، ص 174،175.

(3) حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، **مذكرة ماجستير في المحاسبة**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص ص 50،53.

استخدام المعلومات قبل تحديد الجهة المستخدمة لهذه المعلومات، وأن هذه الجهات المستخدمة للمعلومات المحاسبية سوف تساعد على تحديد خواص هذه المعلومات من حيث المحتوى أو من حيث الشكل.

2- تحديد الأغراض التي يستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يتحدد الغرض الذي سوف تستخدم فيه المعلومات المحاسبية للجهة المستفيدة بشكل رئيسي، حيث يعتبر تحديد الأغراض من الجهة المعدة للتقارير المالية ذات أهمية بالغة في تحديد الغرض من تلك المعلومات التي تعد للجهة المستفيدة، فبعض هذه المعلومات المالية تعد لغرض تقديمها للجهة المستفيدة مثل المقرضين ومثل البنوك، حيث تعتبر بعض تلك المعلومات ملائمة لجهة مستفيدة تكون غير ملائمة لجهة أخرى.

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في الميزانية العمومية، وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة، وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق الملكية بالإضافة إلى المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءا من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية، وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم.

4- تحديد أساليب وأدوات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض البيانات المالية للمشروع والإدارة، كذلك تهتم بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية القادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط واتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية، والقوائم المالية التي تقوم بها إدارة المنشأة من الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ويمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم المالية الأساسية كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة.

5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المالية:

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة حتى يكون الإفصاح مفيدا.

المبحث الثالث: إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية:

إن التطبيق السليم لحوكمة الشركات يشكل المدخل الفعال لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية على أن جودة المعلومات المحاسبية أحد المعايير الأساسية للحوكمة من خلال إبراز دقة وموضوعية المعلومات المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات، وبالتالي هناك علاقة وثيقة الصلة بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية، وإن تطبيق الحوكمة يعمل على مساهمة في تحقيق جودة المعلومات[1].

– ولإثبات إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية يمكننا الاعتماد على أركان حوكمة الشركات من أجل إثبات هذا الدور.

المطلب الأول: الحوكمة المحاسبية.

ترتبط المحاسبة سواء على المستوى التنظيري بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا أو تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة، فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفعالية وتأتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة، ويمكننا إثبات هذا الدور كما يلي[2]:

أ– ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مغريات هذه الوظيفة يمكننا قياس وتقرير نتائج أعمال الشركات، وتحقيق التوصل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف بشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب– يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سوف يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو احد أهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركة يجب أن يحقق إفصاح يتفق ومعايير الجودة المحاسبية.

ج– إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثر في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.

---

(1) أحمد حسن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 46.

(2) جاحد ورضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، **الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، (واقع، رهانات، أفاق)**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 7–8 ديسمبر 2010، ص 06.

د- يوجد ارتباط وثيق بين قوة آليات حوكمة الشركات المرتبطة بالمراجع وجودة التقارير المالية وفعالية عملية المراجعة.

المطلب الثاني: لجنة المراجعة كركن من أركان الحوكمة ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

قد أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات بضرورة وجود لجان المراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، حيث تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركات كما تقوم لجنة المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات الغير شرعية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة المراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، حيث أشارت دراسة Abbott التي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية، إلى أن الشركات التي لديها لجنة المراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية الغير قانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية لهذه الشركات وخاصة الشركات المقيدة أسهمها في البورصة.[1]

- كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة لشركات تتوقف على مدى وجود لجان المراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي.

كما أن ورد في المادة رقم (301) من قانون Sarbanes- oxley Act التي أصدرته الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2002 قسما خاصا عن تشكيل لجنة المراجعة وتحديد مهماتها وواجباتها من اجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير المراجعة الخارجية وحماية المراجع من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة[2].

- وتتأكد دور لجان المراجعة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية ما صدر عن توصيات لجنة blue ribbon committé المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية، حيث أسفرت أعمال تلك اللجنة عن عشر توصيات منها توصية تخص بتحسين جودة التقارير والقوائم المالية من خلال التنسيق الكامل بين المراجع الخارجي ولجنة المراجعة.

---

[1] سامح محمد رضا رياض أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] نفس المرجع، ص 53.

– وفي محاولة لتفعيل دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية جاء إصدار SAS 61 الذي أكد على ضرورة إعداد خطاب يناقش مدى جودة المبادئ المحاسبية المطبقة، وتقييم كيفية تأثير تطبيق هذه المبادئ عن التقارير والقوائم المالية[1].

– وبذلك يتضح بأن للجنة المراجعة التي تعتبر كركن من أركان الحوكمة الجيدة دورا هاما في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية ومصداقية.

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي كركن من أركان الحوكمة ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

للتدقيق الداخلي أهمية بالغة في تحقيق الحوكمة الجيدة في المؤسسات حيث أنه يعمل على إضفاء الشفافية والمصداقية على المعلومات الموجودة في القوائم المالية وبغرض تحقيق الهدف من التدقيق الداخلي يقوم المراجع الداخلي بما يلي:[2]

1- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح):

يسعى المدقق الداخلي إلى مساعدة وتوجيه الإدارة إلى إعداد قوائم مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تخلو من التزوير والتضليل، وللقيام بهذه العملية ينبغي على المراجع الداخلي التأكد من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والإفصاح عنها وفقا للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، فعليه أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم المالية، ومنه فإن المراجع الداخلي يسعى لتحقيق الإفصاح في كافة القوائم المالية أو ما ألحق بها من مرفقات وملاحظات، ويعتبر هذا العمل من أهم الأهداف التي يسعى إليها المراجع الداخلي.

2- شرعية وصحة المعلومات المالية (الشمولية):

يهدف مراجع الحسابات الداخلي إلى التأكد من أن كافة العمليات والحسابات التي يجب أن يتم إدراجها في القوائم المالية قد تم إدراجها فعلا، فلا يجب إغفال أي عنصر من عناصر القوائم المالية.

كما يتطلب هذا التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية من طرف المدقق الداخلي وذلك من خلال فترة موضوع العمل، حيث تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في حسابات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق من صحة وشرعية العمليات يحقق هدفين أساسيين هما:

أ/ يتمثل في التحقق من أن هذه العمليات مؤيدة ومدعمة بنظام الرقابة الداخلية الجيد.

ب/ يتطلب من المراجع الداخلي التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم لجميع العمليات التي تنتج عنها هذه الأرصدة.

---

[1] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2 يوليو 2009، ص ص 28،29.

[2] شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، **مذكرة ماجستير في علوم التسيير**، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008، ص 82.

3- الملكية:

يتأكد المراجع في بداية عملية المراجعة من أن العناصر التي تنص عليها الميزانية تخص المؤسسة التي هو يعمل فيها كمراجع.

فالمراجعة الداخلية هنا تعمل على تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لديها، ويجب على المراجع فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، وهنا المراجع يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تأكد له أن الأصول مسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، وبما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المراجع أن يتحقق من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر.

4- استقلالية الفترة المالية:

تتمثل استقلالية الفترة المالية في التحقق من ان الإرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، فالمراجع يقوم هنا بالتحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة قد حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية، ويتأكد أن العمليات المحاسبية الخاصة بالفترة اللاحقة لم يتم تسجيلها ضمن الفترة موضوع المراجعة.

5- التقييم والتخصيص:

تهدف المراجعة الداخلية إلى ضرورة تقييم الأحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق اهتلاك الاستثمارات وتقييم المخزونات، ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية ومراعاة انسجامها مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

وإن هذا التقييم والتخصيص الجيد للأحداث المحاسبية يؤدي إلى الحصول على الصورة الحقيقة للحالة المالية المحاسبية للمؤسسة، كما يؤدي الالتزام بهذا المبدأ إلى:

- التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- الالتزام بالمبادئ المحاسبية، وثبات الطرق المحاسبية من طريقة لأخرى.

6- الوجود:

يعمل المراجع الداخلي على التأكد من جميع العناصر الواردة في ميزانية المؤسسة والتحقق بان العمليات المسجلة في القوائم المالية قد حدثت فعلا خلال الفترة المحاسبية موضوع المراجعة.

كما يقوم المراجع الداخلي من القيام بعملية التأكد من الوجود الفعلي لجميع موجودات المؤسسة الواردة في التقارير والقوائم المالية.

* كما يمكن القول أن الدور الجيد للمراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات يتمثل فيما يلي:[1]

– وجود وظيفة مراجعة داخلية فعالة ترفع من مستوى ثقة المستثمرين بقدرة الشركة على تحقيق الأهداف التي تخطط للوصول إليها.

– يقوم المدققين الداخليين عن طريق الأنشطة التي ينفذونها بزيادة المصداقية والعدالة، من خلال ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية التي ينشرها مجلس الإدارة.

– تعمل المراجعة الداخلية بالتعاون مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة على ضمان عمل أقسام الشركة لما يخدم مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، والذين ليس لهم اطلاع مباشر على سير عمل الشركة وإدارة المخاطر التي تمس مصالحه.

– يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من وجود نظام رقابة داخلية فعالة من ناحية التصميم ومن الناحية العملية مما يجعل إدارة الشركة أكثر قدرة على تحقيق أهدافها.

المطلب الرابع: المراجع الخارجي كركن من أركان الحوكمة ودوره في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

من أجل الحصول على معلومات محاسبية ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال قوائم مالية ختامية، وبالتالي يجب على مراجع الحسابات الخارجي من أجل جودة المعلومات الحسابية والتحقق من أن كل عنصر يعكس ما يلي:[2]

– **الكمال:** يعني أن كل العمليات المتعلقة به قد تم تسجيلها محاسبيا.

– **الوجود:** يعني الوجود الفعلي للعناصر المعنية.

– **الملكية:** يعني حق المؤسسة في كل العناصر والتزامها بالنسبة لعناصر الخصوم.

– **التقييم:** أي كل الأرصدة المتعلقة بالعناصر قد تم تقييمها بشكل سليم.

– **التسجيل المحاسبي:** يعني أن كل العمليات المحاسبية قد تم تقيدها بشكل سليم.

هذا وعلى المراجع التأكد أن هذه الخصائص موجودة في كل عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج كما يلي:

---

[1] يحيى سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، **مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية**، جامعة الوادي، العدد 05، 2012، ص 200.

[2] سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، **مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال** جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2003–2004، ص ص 98،111 بتصرف.

أولا: التحقق من الأصول الثابتة:

وتشمل هذه النقطة على عناصر الاستثمارات التي تعتبر هذه العملية سهلة بالنسبة للمراجع مقارنة مع باقي العناصر الواجب التحقق منها لأنها قليلة الحركة المحاسبية كونها تمتاز بالدوام لعدة سنوات داخل المؤسسة.

ومن أجل التأكد من أن الخصائص السابقة محققة في الاستثمارات يجب ما يلي:

1- الكمال: يقوم المراجع في هذا العنصر بالتأكد من أن المعلومات المقدمة في القوائم المالية الختامية وبالنسبة لكل عنصر تعكس الواقع الحقيقي لها وذلك من خلال التأكد من الأرصدة الأولية والقيام بالمراجعة المستندية والحسابية للتأكد من تسجيل كل الإضافات الجديدة للعنصر، وحذف كل التنازلات خلال الدورة مع تتبع خطوات المعالجة المحاسبية للحصول على الحكم النهائي للمعلومات المحاسبية المقدمة على العنصر موضوع المراجعة، كما ينبغي أن يتأكد المراجع من صحة حساب الإهتلاكات المقابلة لاستخدام العنصر وتسجيلها، ومدى تحميل كل عنصر للأعباء المتعلقة به وعدم تحميله للمصاريف الأخرى.

2- الملكية: يتأكد المراجع من ملكية المؤسسة للأصول الثابتة المسجلة في دفاتر وسجلات المؤسسة والتي هي ظاهرة في القوائم المالية من خلال فواتير الشراء، أو عقود تثبت ملكية الأصل موضوع المراجعة.

3- التقييم: إن الاستثمارات تسجل في المحاسبة بتكلفة شرائها، أما تلك الاستثمارات المنشأة من طرف المؤسسة في حد ذاتها، فإنه يتم تسجيلها محاسبيا بالتكلفة الحقيقية لإنجازها من طرف المؤسسة.

وينم ذلك من خلال التأكد من صحة التقييم المسجل محاسبيا.

4- التسجيل المحاسبي: يعمل المراجع على التأكد من أن المعالجة المحاسبية تمت وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما وأن كل الوثائق المثبتة لكل هذه التسجيلات موجودة ومرفقة معه.

ثانيا: التحقق من المخزونات:

وتشمل المخزونات على العناصر التي تمر على المخزن، ففي هذا النوع من الأصول يجب على المراجع التأكد منها لكونها تعتبر ذات حركة كبيرة ومستمرة وبالتالي فإن المراجعة لهذا العنصر تتم من خلال النقاط التالية:

1- الكمال: تظهر القوائم المالية معلومات محاسبية حول مخزون آخر مدة، لذا يقوم المراجع بالتحقق من أن هذه المعلومات كانت وفق معالجة محاسبية سليمة.

2- الوجود: يسعى المراجع إلى التأكد من أن المخزون موجود فعلا في مخازن المؤسسة وذلك بالوقوف على عملية الجرد وتوجيهها وفق ما تنص عليه التشريعات للمعمول بها.

3- الملكية: تعتبر عناصر المخزونات ملك لها لذلك فعلى المراجع التأكد من ملكية المؤسسة لهذه العناصر انطلاقا من مراجعة العمليات المختلفة والمتعلقة بالمخزون، كما يجب أن يتأكد من ملكية المؤسسة للعناصر المخزنة خارجها.

4- التقييم: ينبغي على المراجع أن يتأكد من صحة التقييمات التي قامت بها المؤسسة من خلال التأكد من ثبات طرق تقييم المخزونات والطريقة المتبناة من طرف المؤسسة لتقييم مخرجاتها.

5- التسجيل المحاسبي: يسعى المراجع إلى التأكد من أن العمليات المتعلقة بالمخزونات قد تم تسجيلها محاسبيا بالطريقة السليمة.

ثالثا: التحقق من الحقوق والديون:

حيث يجب على المراجع التحقق من الحقوق والديون ومن أرصدتها الموجودة في السجلات المحاسبية للمؤسسة.

- ويتم تحقق من هذه العناصر من خلال النقاط التالية:

1- الكمال: تظهر المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة إلى مستعمليها، معلومات حول الديون والحقوق المتعلقة بها من خلال إظهار الأرصدة المالية لكل حساب على حدا، انطلاقا من تفاعل العمليات المختلفة سواء سلبا أو إيجابا، وأخذ الرصيد الأولي لكل حساب، لذا وجب على المراجع أن يتحقق من التسجيل المحاسبي لكل العمليات من أجل الحصول على معلومات صحيحة وصادقة.

2- الوجود: يعمل المراجع على التأكد من الوجود الفعلي للحقوق والديون من خلال القيام بالمقاربات الضرورية، بين ما هو مسجل محاسبيا وما هو مسجل عند الغير.

3- الملكية: إن الحقوق والديون المسجلة في سجلات ودفاتر المؤسسة يجب أن تتعلق بها، فلا يصح تسجيل أي شيء لا تكون المؤسسة طرفا فيه.

وبالتالي فإنه على المراجع أن يتأكد من أن كل الديون والحقوق المسجلة في القوائم المالية الختامية لها علاقة مباشرة مع المؤسسة، فالديون التزام عليها والحقوق حق لها.

4- التقييم: يستعمل المراجع المراجعة المستندية والمراجعة الحسابية من أجل الوقوف على تقييم الحقوق والديون للمؤسسة وفق طرق معتمدة للتقييم، كأن يعتمد طريقة التقييم وفق سعر السوق أو اعتماد أي طريقة أخرى معتمدة من طرف المؤسسة، وكذلك من طرف الجهة الأخرى سواء المدينة أو الدائنة للمؤسسة.

5- التسجيل المحاسبي: يجب التأكد على أن تسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالحقوق والديون ومعالجتها وفق الطرق المحاسبية السليمة.

رابعا: التحقق من الأموال المملوكة:

واجب على المراجع الخارجي التحقق من أسهم الشركاء وعددها ومن تقييمها بشكل سليم وتسجيلها بما يتوافق مع المبادئ المحاسبية، وكذلك يتبع تداول أسهم المؤسسة في السوق المالي والتأكد من التوزيع السليم للأرباح والخسائر الناتجة عن الدورة وموضوع المراجعة.

وللتأكد من الأموال المملوكة يتبع المراجع أحكام عامة متمثلة في ما يلي:

- التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظم للمؤسسة لمعرفة رأس المال وأنواع الأسهم.
- الإطلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص التخصيص وزيادة أو تخفيض رأس المال.
- يتحقق من أن المساهمين قد سددوا ما عليهم اتجاه المؤسسة.
- فحص سجل المساهمين والبيانات الواردة فيه.
- في حالة عدم سداد رأس المال بالتكامل يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية الختامية.
- التأكد من صحة عرض رأس المال في الميزانية أي إظهار رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وكذلك رأس المال المدفوع.

خامسا: التحقق من النتائج والأعباء:

تعتبر حسابات النواتج والأعباء (حسابات التسيير) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج التي على أساسها يتم تحديد النتيجة الصافية للسنة المالية.

وعلى العموم فإن التحقق من المعلومات المحاسبية في جدول الحسابات النتائج تكون عن طريق الآتي:

1- الكمال: ينبغي أن تعبر المعلومات المحاسبية عن كل العمليات المختلفة والمتعلقة بها سواء كانت أعباء أو نواتج، وأن يتم تسجيلها محاسبيا لتدخل ضمن تجهيز البيانات المختلفة والمتعلقة بالحسابات.

2- الوجود: يعمل المراجع في هذا الإطار على التحقق من أن النواتج والأعباء تتعلق مباشرة بالمؤسسة أي أن تكون طرفا فيها.

3- التقييم: تظهر النواتج والأعباء بأرصدة نهائية في القوائم الختامية لذلك ينبغي على المراجع أن يتحقق من صحة تقييمها، وفقا لطرق واضحة وثابتة من سنة إلى أخرى.

4- التسجيل المحاسبي: يسعى المراجع إلى التحقق من سلامة تسجيل الأعباء والنواتج حال وقوعها وفقا للمستند المدعم لذلك ولا ينتظر المحاسب تسوية الدين أو الحق الناتج عن العملية في الدورة موضوع المراجعة.

– مما سبق يتضح لنا أن المراجع الخارجي الذي يعتبر كركن من أركان الحوكمة له دور فعال وحيوي في النهوض بمصداقية وجودة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية للمؤسسات وذلك من خلال القيام بالإجراءات السابقة.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الوقوف على المفاهيم الأساسية للمعلومات بصفة عامة والمعلومات المحاسبية وجودتها بصفة خاصة ومدى إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة وذلك من خلال الوجود الفعال لأركانها الأساسية.

حيث توصلنا إلى أن الوجود الفعال لأركان حوكمة الشركات يساهم في تحقيق الشفافية.

وإضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبة، للشركات وتوفير معلومات محاسبة ذات جودة عالية حتى يمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات ومن الدراسة اتضح لنا إن دور لحوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبة المتمثلة في توفير الإفصاح الكافي والعادل لجميع مستخدمي المعلومات المحاسبة كما أنها تقوم بالكشف عن كل المعاملات الغير الشرعة من تحايل واختلاس وذلك من خلال تعزيز دور عملية المراجعة وتعمل على زيادة توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة التي بدورها تؤدي إلى زيادة الثقة بالشركات وسهولة اتخاذ القرارات.

الفصل الثالث:

دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية

تمهيد:

بعدما انتهينا من الدراسة النظرية ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية في شركة يمكن دراسة موضوع حوكمة الشركات بها، فاخترنا شركة مسعرة في بورصة الجزائر شركة أليانس للتأمينات الجزائرية التي سنقوم في هذا الفصل بتقديم الشركة وواقع الحوكمة بها ومدى مساهمة الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبة المنشورة من طرف الشركة وذلك من خلال ثلاث مباحث أساسية.

المبحث الأول: تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس.

المبحث الثالث: دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبة في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

المبحث الأول:تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

سنحاول في هذا المبحث تقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من خلال استعراض التعريف بالشركة وتكون رأس مالها ودخولها بورصة الجزائر وأهم الوقائع والمؤشرات الحاصلة خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بشركة أليانس.

أليانس للتأمينات هي واحدة من شركات التأمين مملوكة للقطاع الخاص، تأسست في 30 جويلية 2005 بموجب الأمر رقم 95_07 المؤرخ في 25 جانفي 1995م والصادر عن وزارة المالية، والمتعلقة بفتح سوق التأمينات، وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة انطلق نشاط الشركة سنة 2006م، ومنذ ذلك الحين وأليانس للتأمينات تقترح منتجاتها لمختلف ولجميع القطاعات والنشاطات وبالأخص ما يلي:[1]

- مخاطر الأفراد.
- المهن الحرة والحرفيين.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المؤسسات الصناعية الكبرى.
- الإدارات العمومية والجماعات المحلية.
- أنشطة نقل الأجسام بمختلف أنواعها البحرية والبرية والجوية.
- أنشطة البنوك والمؤسسات المالية.
- مشاريع الهياكل القاعدية والضخمة.

وتضم سلسلة المنتجات والخدمات التأمينية للشركة حسب الطلب وحاجة الزبائن والمتمثلة فيما يلي: [2]

1- التأمينات الموجهة للأفراد والمخصصة لـ:

- السيارات بما فيها المساعدة.
- الحوادث الفردية حياتا وفاة.
- المخاطر المتعددة للسكنات.
- السفر تأشيرة فضاء شنغن ووجهات أخرى، عمرة، الحج.....إلخ.
- الكوارث الطبيعية (nat- cat).
- الصحة والاحتياط.

1 www.allianceassurrances.com .dz

2 www.allianceassurrances.com .dz.

2- التأمينات المهنية: (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية والمهن الحرة والحرفيين والتجار).

- السيارات (أسطول صغير أو كبير).
- المخاطر المتعددة المهنية بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى.
- تأمين المجموعة (إضافي، صحة).
- الكوارث الطبيعية (cat- nat).
- نقل البضائع بحرا وجوا.
- أضرار المياه.

3- التأمين على الأخطار الصناعية:

- حرائق ومخاطر ملحقة.
- تحطم الآلات.
- المسؤولية المدنية العامة.
- المسؤولية المدنية المهنية.
- المسؤولية المدنية "المنتجات المسلمة".
- خسائر الاستغلال بعد حريق أو تحطم الآلات.
- خسارة منتجات مخزنة في غرف التبريد.
- سرقة منتجات وسرقة الصندوق/ الخزينة.
- تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة.
- أسطول سيارات (أكثر من 25 سيارة).
- نقل البضائع بحري، جوي، بري.
- اضطرابات واحتجاجات شعبية.

4- التأمينات على البناء والأعمال الهندسية:

- المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين).
- المسؤولية المدنية لمنجز المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون، رئيسيون أو مناولون في مجال الإنجاز).
- جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات والتجهيزات.

- نقل وتخزين وسيط شامل لتجهيز الورشة.
-جميع أخطار شاحنات الورشات.
- المسؤولية المدنية للوفاة.
- الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.
- التأمين على نقل المنتجات والتجهيزات.
- خطائر الاستغلال المسبق.

أليانس للتأمينات متواجدة على مستوى 42 ولاية في الجزائر حيث لديها مديرية عامة مقرها الشراقة الجزائر العاصمة وخمس مديريات جهوية والمتمثلة في الجزائر العاصمة شرق، وهران، عنابة، سطيف تلمسان، وأكثر من 200 مركز إنتاج إلى غاية سنة 2014 ومن أجل التقرب من زبائنها فهي اليوم تحصي 203 ممثل تجاري.

الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية:

يمكن عرض الهيكل التنظيمي لشركة أليانس وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (3/ 1):الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

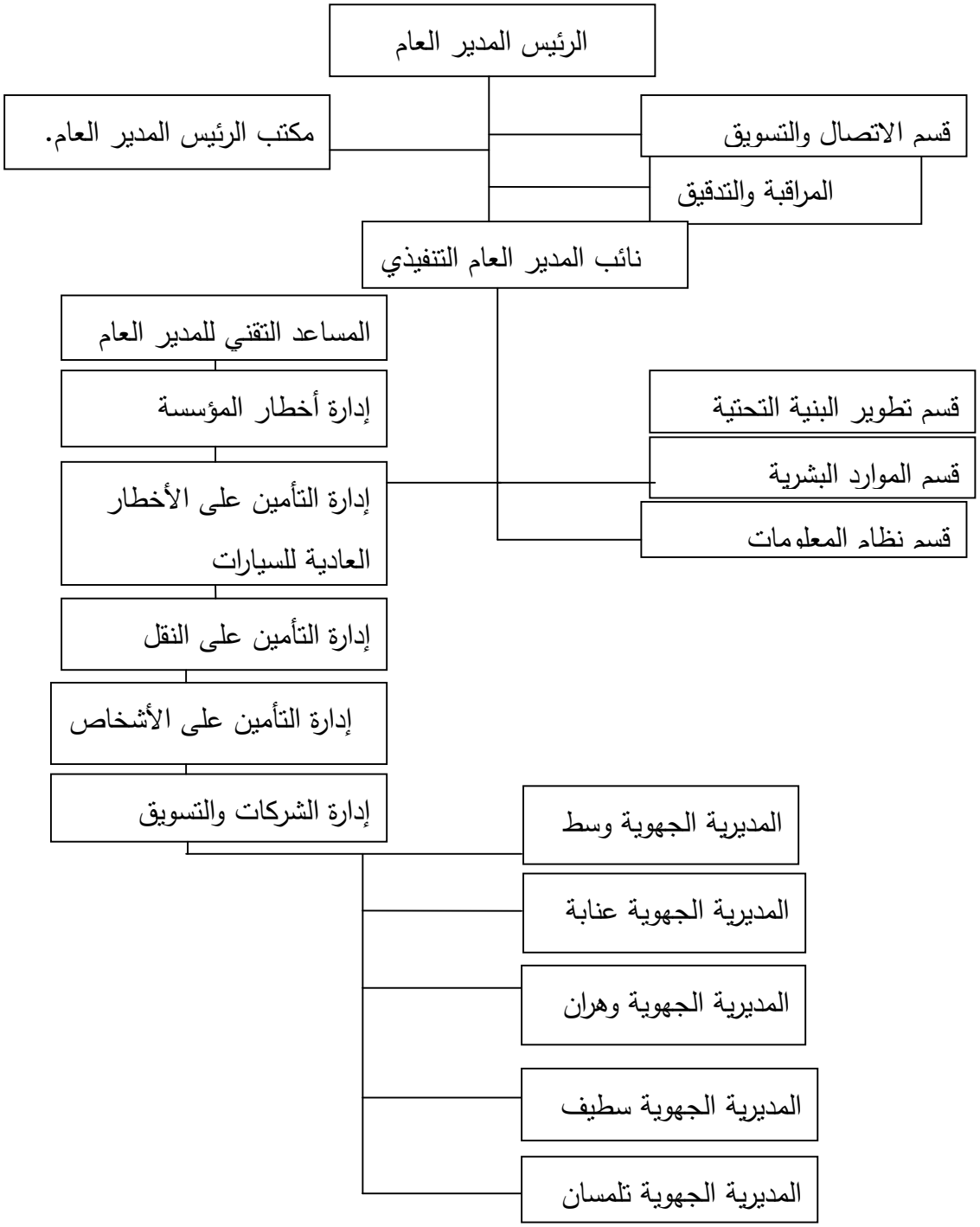

المصدر: شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

ووفقا للقانون الأساسي لشركة أليانس للتأمينات فإن الشركة تدار من قبل مجلس الإدارة يتألف مما لا لا يقل عن ثلاث أشخاص و12 شخص كحد أقصى وتطبيقا لهذا فإن شركة أليانس تدار من طرف سبعة

أعضاء برئاسة المدير العام "PDG" "خلفاتي حسان" والذين تتوفر فيهم جميع الشروط والمؤهلات لشغل هذه المناصب تم تعيينهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، والجدول التالي يوضح أسماءهم ووظائفهم.

الجدول رقم (03-01) أعضاء مجلس الإدارة لشركة أليانس للتأمينات.

الاسم	اللقب	الوظيفة
حسان	خلفاتي	المدير العام لشركة أليانس
عبد الكريم	بودرع	عضو
نسيم	كجوج	عضو
عبد الحكيم	أورحون	عضو
محمد	عيساتي	عضو
محمد	رحمون	عضو
عبد الرحمن	صالحي	عضو

Source : alliance assurances, notice d'information p 86

المطلب الثاني: تكوين رأس مال شركة أليانس للتأمينات.

عند بداية نشاط الشركة كان رأس مالها لا يزيد عن 500 مليون دج وتوالت عمليات رفع رأس المال إلى أن وصل في نهاية سنة 2009 إلى 600 مليون دج، وبعد صدور القرار رقم 09/ 375 المؤرخ في 16 نوفمبر 2009 يعدل ويكمل المرسوم رقم 95- 344 المؤرخ في 30 أكتوبر 1995، والمتعلق بالحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، قررت الجمعية العامة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية برفع رأس مالها إلى 2.2 مليار دينار وذلك من خلال عملية اكتتاب عملية اكتتاب عام تمهيد الإدراج حصة من أسهمها في بورصة الجزائر وذلك ابتداء من 2 نوفمبر إلى 1 ديسمبر 2010م وهذا بعد منح لجنة التنظيم عمليات البورصة ومراقبتها الضوء الأخضر من خلال موافقتها يوم الثامن أوت 2010.

حيث تعتبر شركة أليانس للتأمينات أول شركة من القطاع الخاص تدخل بورصة الجزائر، حيث كان رأس مالها قبل دخولها البورصة لا يتعدى 800 مليون دج مكون من 4000000 سهم مملوكة للفئات التالية:

الجدول رقم (3-2) الفئات المساهمة في شركة أليانس قبل دخولها بورصة الجزائر.

الفئة المساهمة أو الاسم واللقب	عدد الأسهم	النسب المئوية
خليفاتي حسان	2000000	%50
خليفاتي رشيد	600000	%15
رحمون محمد	560000	%14
عيساتي محمد	400000	%10
عيساتي العرب	200000	%5
أرحمون عبد الكريم	160000	%4
إيترابا، شركة ذات مسؤولية محدودة.	60000	%1.5
إنجلترا، شركة ذات المسؤولية م	20000	%0.5
المجموع	4000000	
دج	800000000	

Source : alliance assurances, natice d'information p22.

كما تعتبر شركة أليانس الشركة الوحيدة في قطاع التأمينات تدخل البورصة التي تم من خلال هذه العملية رفع رأس مالها إلى 2.2 مليار دج، حيث سجلت زيادة في رأس مال بقيمة 1.4 دينار جزائري وقد اشترك في عملية جمع بطاقات الاكتتاب البنوك التالية:

- القرض الشعبي الجزائري cpa، مسؤول الفريق.
- بنك التنمية المحلية BDL.
- بنك الفلاحية والتنمية الريفية BADR.
- البنك الخارجي الجزائري BEA.
- البنك الوطني الجزائري BNA.
- صندوق الادخار والاحتياط CNEP BANGUG.
- سوسييتي جنيرال الجزائر SGA.
- بي أن بي باريبا الجزائر BNP PARIBAS.

حيث أصبحت الفئات المساهمة في شركة أليانس هي كالتالي:

الجدول رقم (3-3) الفئات المساهمة في شركة أليانس للتأمينات بعد دخولها البوصة

الفئات المساهمة	عدد الأسهم	النسبة المئوية
- الأشخاص الطبيعيون ذوو الجنسية الجزائرية	1338346	%74.17
- المستثمرون من المؤسسات	181625	%10.07
- الأشخاص المعنيون ذوو الجنسية الجزائرية	186022	%10.31
- شركة المغرب للعربات ش.ذ.أ بعنوان السنة المالية	90226	%5
- الوكلاء العاملون لشركة التأمين أليانس ش.ذ.أ	3635	%0.2
- العمال الأجراء في شركة التأمين أليانس ش.ذأ	4657	%0.26
المجموع	1804511	%100

المصدر: تقرير لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير السنوي2010.ص30

ومن بين خصائص عملية دخول البورصة نجد ما يلي:

مبلغ الإصدار 1433787970دج.

عدد الأسهم الجديدة موضوع الإصدار 1804511 سهم.

صنف الأسهم عادية:

الشكل: أسهم منزوعة الصفة المادية ومقيدة في الحسابات.

القيمة الاسمية: 200 دج.

سعر الإصدار: 830 دج.

* كما بلغ متوسط سعر المرجع لأسهم الشركة في البورصة خلال شهر فيفري من سنة 2015 595 دج، كما سجلت أيضا معدل السعر بقيمة 610.63 دج وأعلى سعر بقيمة 620 دج وأدنى سعر بقيمة 620 دج. حيث تم إبرام صفقة واحدة خلال الشهر كما بلغت قيمة التداول خلال الفترة 220150 دج وحجم التداول بقيمة 370. [1]

المطلب الثالث: المؤشرات الرئيسية خلال فترة الدراسة.

سنذكر في هذا المطلب بعض وأهم الأمور الحاصلة خلال الفترة كما يلي:

[1] لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، التقرير شهر فيفري 2015.

حققت شركة أليانس مكانة هامة في سوق شركات التأمينات حيث تحتفظ على موقعها كمتحد حيوي، كونها أول شركة خاصة مدرجة في بورصة الجزائر، مع حصة في السوق تبلغ 4%، والمخطط التالي يمثل أسهم السوق من شركات التأمين[1].

الشكل رقم (3-2): أسهم السوق من شركات التأمين سنة 2012.

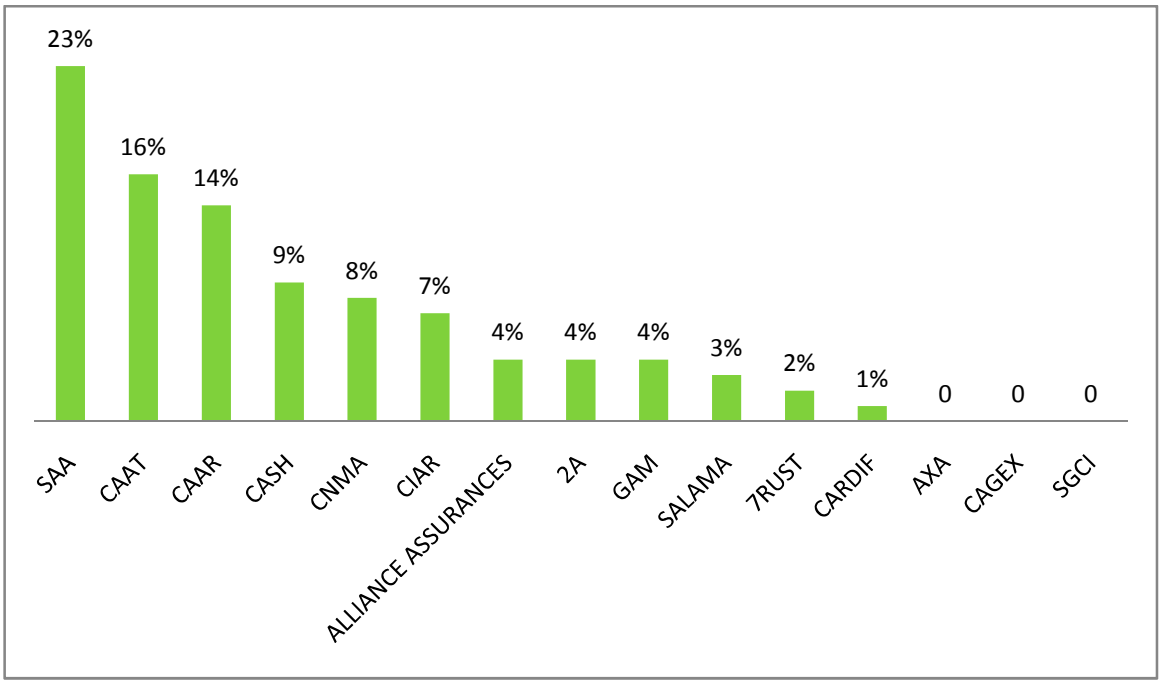

المصدر: التقرير السنوي 2012 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ص 06.

حيث سجلت أليانس للتأمينات نتائج جيدة خلال سنة 2012 من خلال ما يلي: [2]

- حققت رقم أعمال قدره 3.7 مليار دج ويكشف عن نمو متوسط بقدر ب 35% في الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012 على الرغم من تزايد المنافسة الغير العادية أحيانا، وفي ظل التضحيات الواجب على شركات التأمين الخاصة مواجهتها في الجزائر وهذا الأداء لا يمكن إهماله.
- كما حققت أيضا أرباحا صافية قدرها 232 مليون دج، حيث بلغ متوسط العائد على حقوق المساهمين 17% خلال 6 سنوات وقد مكن هذا الأداء و أليانس للتأمينات من مضاعفة رأس مالها إلى ثلاث مرات في 6 سنوات على الرغم من سياسة توزيع الأرباح المنتظمة.
- كما قد ارتفع مجموع الموجودات بنسبة تفوق 5 مرات في 6 سنوات ما يعكس نموا قويا ومدعما.

[1] التقرير السنوي 2012 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ص 06.
[2] التقرير السنوي 2012 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ص 07.

أما بالنسبة لجودة المحفظة وإستراتيجية تقليل المخاطر، الشركة تظهر مؤشر رئيسي للأداء المعدل حسب المخاطر لشركة التأمين 70%، والمعيار الدولي أقل من 100% مما يعكس هامش جيد من الأمان بالنسبة للأرباح مقارنة مع المخاطر.

كما سجلت الشركة خلال سنة 2013 نتائج أفضل كما يلي: [1]

- حققت رقم أعمال قدره 4.15 مليار دينار مسجلة زيادة ب 13.5%.

كما حققت أيضا نتيجة صافية بقيمة 367 مليون دج مسجلة زيادة بنسبة 58%، في حين حققت 500.5 مليون دج ناتج خام خلال سنة 2013 ويعود هذا التقدم في تزايد رقم الأعمال، وتحكم أحسن في تكاليف التسيير والخسائر حيث بلغ مجموع الأصول (الموجودات) 7.10 مليار دج مسجلا زيادة بنسبة 8% ويرجع سبب هذه الزيادة إلى تسجيل الاستثمارات المالية أقوى بنسبة من النمو قدرها 22% خلال سنة 2013.

كما بلغت الأموال الخاصة 2.56 مليار دج مسجلا زيادة بنسبة 17% وهذا راجع إلى تزايد مستمر في ربحية المؤسسة.

حيث سجلت أيضا مردودية مالية إجمالية بنسبة 24% وهذا المعدل يتوافق مع المعايير الدولية ويبقى أعلى من متوسط السوق الجزائري، كما حققت مردودية مالية صافية قدرها 17% ويعكس هذا المعدل الفعالية الوطيدة للشركة التي عرفت تحقيق أرباح من خلال رؤوس أموالها الخاصة، والذي يترجم أيضا مؤشر المردودية المالية المتينة للمؤسسة إذا تمت مقارنتها بمعدلات دون المخاطر أو بالتضخم مما يسمح لشركة أليانس للتأمينات بالتخلص من ديونها بفعالية إذ ينبغي على قيمة سهم الشركة أن تتطور بدورها وفقا لنفس نسب زيادة الأرباح المعاد استثمارها.

* يمكن تلخيص أهم التطورات بين سنتي 2012 و2013

[1] التقرير السنوي سنة 2013 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية، ص 12.

الجدول رقم (3-4) أهم التطورات الحاصلة في ميزانية شركة أليانس للتأمينات بين سنتي 2012و2013.

الأصول	2012	2013	نسبة التغير	الخصوم	2012	2013	نسبة التغير
الديون	2204493951	2483709281	%13	الأموال الخاصة	2201384804	2568710605	%17
الموجودات	1655898809	1645221547	%1	المؤونات التقنية	2532719977	2497019769	%1
الاستثمارات	1117540393	1364212847	%22	المؤونات التنظيمية	185255601	1947260229	%6
التثبيثات	1111848358	1084166238	%2	ديون الاستغلال	1546648551	194726029	%16
Part-Réa-p-t	464926389	529934468	%14	الديون المالية	86656356	1788548708	%32
				المؤونات والمنتجات المقيدة في حساب مسبق	2042612	58239270	
المجموع	6554707900	7107244381		المجموع	6554707900	7107244381	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي 2013 للشركة.

الموارد البشرية في المؤسسة:

خلال سنة 2012 كان الاستثمار المبذول لصالح الموارد البشرية من أجل تنمية قدرات الفريق العامل بالشركة لأنهم يمثلون القوى العظمى وهم قاعدة مؤكدة للمستقبل، كما أن مديرية الموارد البشرية تعمل على تطوير الشعور بالانتماء وتقييم لقدرات كل شخص بالتفرع للجميع وبتبادل المعلومات والكشف عن الإمكانيات عن طريق برنامج سنوي للتكوين الكامل حيث يمثل 1.3% من العاملين، وهذا العمل كان له

ناتج إيجابي على نوعية العلاقة الموجودة بين الزبون مع التطلع لأن تصبح شركة التأمين المفضلة لدى الجزائريين.

كما أن الشركة توظف أكثر من 400 شخص عامل على المستوى الوطني حيث تم تعيين خلال السنة 10 مهن مكملة لنشاطات التأمين تساهم في منح خبرتها للتفكير وتجسيد الأعمال المشتركة المسطرة في الخطة الإستراتيجية للشركة من خلال قطبين هما:

– قطب المدعم مع الموارد البشرية: تتمثل مهامه في الاتصال بإدارة أعمال نظام المعلومات، وشبكة دراسة وتطوير مالية ومحاسبة.

– قطب تقني مع السيارات: النقل، إعادة التأمين، التعويض والتأمين على الحرائق والحوادث والأخطار المتنوعة.

– مع معدل عمري 37.7 سنة، تتجمع في هؤلاء العمال التجربة وخبرة المدراء كما أنهم شباب حاصلين على شهادات من المدارس العليا الجزائرية.

– أليانس للتأمينات مكونة من 35.8% من إطارات و 49.8% عون تحكم و14.1% من عون التنفيذ[1].

خلال سنة 2013 تم إحصاء بعض التكافؤ في المؤسسة بين الجنسين من العمال بمعدل 58.8% من الرجال مقابل 41.2% نساء، كما أن متوسط العمر انخفض من 37.7 سنة خلال سنة 2012 إلى 36.6 سنة خلال سنة 2013 وهو ما يبين أيضا أن الشركة تقدم فرص العمل للشباب[2].

الالتزام الاجتماعي للشركة:

أليانس للتأمينات تأكد حسها الأخلاقي ومسؤولياتها وتعاملها مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

* خلال سنة 2012 الشركة سخرت مبلغ بقيمة 3301375 دج لتدعيم نشاطات اجتماعية وثقافية المتمثلة فيما يلي: [3]

السلامة المرورية:

– رعاية برنامج التربية لأمان الطرقات داخل المؤسسات الدراسية مع جمعية البركة.

– تدريب الشباب (أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).

– يوم الإدارة وتسيير الأعمال EGIC ابن سينا.

---

(1) التقرير السنوي**سنة** 2012 **للشركة**، ص18.
(2) التقرير السنوي سنة 2013 **للشركة**، ص 14.
(3) التقرير السنوي سنة 2012 **للشركة**، ص 19.

– رعاية ملتقى دولي حول القضايا الاقتصادية وحلقات التفكير CCFCCARE, MDI, EMERGY.

دعم الأشخاص الضعفاء المحتاجين:

– التكفل ب 800 طفل مريض (جمعية SOUK).

– دعم للحملة الاتصالية لمحاربة الإدمان (جمعية FORUM).

– رعاية أندية رياضية مكونة من لاعبين محترفين لكرة السلة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مثل: ASHW بجاية و IRB بوفاريك.

– رعاية لشراء مقر دراسي لفائدة أطفال المرحلة الابتدائية "جمعية إحسان".

– تكفل شهري ب 50 يتيم جمعية FORUM (برنامج كافل اليتيم).

– دعم لدار حضانة الأبيار وشاطئ النخيل.

رعاية رياضية:

– رعاية بطولة كارتينج المحترف ALKARAT SPORT ONE تحت شعار الوقاية من حوادث المرور.

– دعم لجامعيين جزائريين مختارين لبطولة ركوب الخيل.

أليانس للتأمينات ميزانية قدرها 5651000 دج لرعاية رسمية مع التمسك بالتزاماتها من أجل الوقاية عبر الطرق، الشراكة والتضامن حيث خصصت 18% منها للشراكة و5% للإعلام و18% للسلامة المرورية و44% للتضامن و10% للرياضة[1].

المبحث الثاني: واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات.

بعدما تطرقنا في المبحث إلى التعريف بالشركة محل الدراسة سنحاول في هذا المبحث إلى مدى التزام شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بتطبيق حوكمة الشركات، حيث يتم التطرق إلى مدى التزامها بتطبيق مبادئ الحوكمة ومدى وجود وفعالية أركان الحوكمة بها.

المطلب الأول: مدى التزام شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بمبادئ حوكمة الشركات.

سنحاول في هذا المطلب من خلال المقابلات المجرات مع بعض الإطارات العاملين بشركة أليانس والاطلاع على القانون التجاري الجزائري وبعض المقابلات مع بعض المساهمين ذو أقلية في رأس مال الشركة معرفة مدى تطبق مبادئ الحوكمة بالشركة من خلال ما يلي:

(1) **التقرير السنوي 2013 للشركة**، ص 15.

المبدأ الأول: الحفاظ على حقوق كل المساهمين:

ما يجب أن يكون:

أ- في أدبيات حوكمة الشركات:

من خلال هذا المعيار يتم العمل على وضع إطار، بإمكانه حماية وتسهيل ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المتمثلة في نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ب- في التشريع الجزائري:

تنص المادة 715 من القانون التجاري الجزائري على أنه يجب على الشركة أن:

- تعطي للمساهم الحق في المشاركة في الجمعيات العامة.

- للمساهم الحق في انتخاب هيئات التسيير أو عزلها أو المصادقة على كل عقود الشركة أو جزء منها وقانونها الأساسي أو تعديله مع حق التصويت الذي بحوزته.

ج- في شركة أليانس:

لا تعطي للمساهمين ذو أقلية الحق في التصويت لاختيار مجلس الإدارة وليس لديهم الحق في حضور اجتماعات مجلس الجمعية العامة، رغم أن الشركة تعمل في البيئة التشريعية الجزائرية[1].

المبدأ الثاني:التعامل بنفس القدر من المساواة بين جميع المساهمين:

ما يجب أن يكون:

أ- في أدبيات حوكمة الشركات:

من خلال هذا المعيار يتم العمل على توفير المعاملة العادلة لجميع حملة الأسهم حتى وإن كانوا ينتمون إلى الأقلية الذين يجب أن تعطى لهم نفس الحقوق مع باقي حملة الأسهم، والمتعلقة بالدفاع على حقوقهم، ومن تم ضمان تحقيق المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وكذا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

ب- في التشريع الجزائري:

تنص المواد 678 و715 من القانون التجاري الجزائري على أنه:

[1] **مقابلة مع السيدة فاشور كهينة مساهمة بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية**، يوم 2015/03/23 **على الساعة** 11:30.

- يجب إتاحة الفرصة لكل مساهمي الشركة وبدون تفرقة للاطلاع على كافة المعلومات الخاصة بالشركة.
- جميع الأسهم في الشركة تتمتع بحقوق متساوية وملازمة لحق ملكيتها.

ج- في شركة أليانس:

لا تقوم بإبلاغ وإعطاء الفرصة للمساهمين الصغار لمعرفة المركز الحقيقي للشركة والأمور الخاصة بها حفاظا على الميزة التنافسية للشركة [1].

غير أنه في شركة أليانس للتأمينات لا تتم إعطاء الحق للمساهمين الصغار في التصويت على القرارات الأساسية التي تصدر في الجمعية العامة.

كما أنه في شركة أليانس للتأمينات تحترم مواعيد قيم توزيعات الأرباح بطريقة متساوية بين المساهمين [2].

المبدأ الثالث: الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة:

ما يجب أن يكون:

أ- في أدبيات حوكمة الشركات:

من خلال هذا المعيار يتم الإقرار بحقوق أصحاب المصالح التي ينص عليها القانون أو الاتفاقيات المتبادلة كما يتم تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح بهدف خلق الثروة وفرص العمل والحفاظ على المشاريع، وتشمل حوكمة الشركات أيضا إلزامية احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح والتعويض لهم من أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذا آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة. وتتم الإشارة من خلال أصحاب المصالح إلى البنوك والعاملين وحملة الأسهم والسندات والموردين والعملاء والدائنين ...إلخ.

ب- في التشريع الجزائري:

تنص المادة 619 من القانون المدني الجزائري على أن عقد التأمين هو عبارة عن عقد بين المؤمن والمؤمن له فيلتزم الأول بدفع القسط ويلتزم الثاني بدفع التأمين في حالة وقوع الخطر.

ج- في شركة أليانس:

شركة أليانس للتأمينات كغيرها من شركات التأمين تبحث قدر الإمكان على كسب ثقة كل الجزائريين وذلك حسب الإستراتيجية المسطرة 2012م_ 2015 التي سخرت من أجل جعل أليانس للتأمينات المؤمن

---

[1] **مقابلة مع السيد باجي المختار مساهم بالشركة أليانس للتأمينات**، يوم 2015/04/30 **على الساعة** 14:00.
[2] **نفس المرجع.**

الأفضل للجزائريين[1]. فهي ملتزمة بدفع جميع حقوق زبائنها الذين يعتبرون أكثر وأغلب الأطراف المتعاملة مع الشركة، ومن أجل إثبات مدى التزامها بهذا المبدأ قمنا بعملية سبر الآراء للمتوافدين على الشركة أثناء فترة التربص، توصلنا إلى ارتياح أغلب المتعاملين للخدمات التي تقدمها الشركة، وكذلك من أدلة ذلك تحسن وتيرة التسوية بشكل واضح مع 50125 ملف معالج (تم التعويض) خلال سنة 2013[2].

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في شركة أليانس للتأمينات لاحظنا أن كل المعلومات المتعلقة بعمل الشركة والأمور الخاصة بها منشور عبر شبكة الانترنت من خلال نشر تقرير النصف سنوي والتقرير السنوي وتقرير مراجع الحسابات والقرارات التي تصدرها الجمعية العامة للمساهمين، كل هذه المعلومات وغيرها نجدها في القنوات التالية:

* الموقع الإلكتروني للمساهمين: www.allianceassurances.com.dz

*الموقع الخاص بالمساهمين: www.allianceactionnaires.com.dz

كما نجد أيضا أن المعلومات المنشورة في بورصة الجزائر والمتعلقة بالشركة موجودة أيضا في شبكة الأنترنت في المواقع التالية:

* موقع بورصة الجزائر: www.sgbv.dz

* موقع لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها: www.cosob.org

كما نجد أيضا أن السيد مدير شركة أليانس يقوم وبصفة دورية بعقد ندوات صحفية التي يجيب فيها على أسئلة الصحفيين المتعلقة بعمل الشركة ونشاطاتها وطموحاتها.

أما عن المعلومات المفصح عنها (المنشورة) من قبل الشركة نذكر ما يلي:

1- معلومات عامة ومنها:

- اسم الشركة.
- رأس مال الشركة.
- إستراتيجية الشركة.
- معلومات الموارد البشرية بالشركة.

---

[1] **التقرير السنوي 2012 للشركة**، ص5.

[2] **التقرير السنوي 2013 للشركة**، ص 10.

2- معلومات مالية:

- عرض جدول حسابات النتائج.
- عرض جدول تدفقات الخزينة.
- عرض الميزانية.
- الملاحق.
- تقديم قوائم مالية ضرورية.
- عرض تقرير ومحافظ الحسابات.

* كما أن شركة أليانس للتأمينات تبرز في تقريرها السنوي مرتبتها الوطنية في قطاع التأمينات وذلك عن طريق جداول ومخططات .

- كما تقدم جداول توضح التغيرات التي تطرأ على مختلف المتغيرات المتعلقة بالشركة مثل: تغيرات رقم الأعمال.

ومن خلال الدراسة لا حظنا أن شركة أليانس للتأمينات لا تقوم بعرض القوائم المالية الحقيقية في السوق المالي وذلك حفاظا على الميزة التنافسية للشركة[1]، كما لاحظنا أيضا أن شركة أليانس لا توضح كيفية اختبار القائمين على إدارة الشركة والإطارات القائمين على صنع القرارات داخل الشركة، كما أنها لا تقوم بالإفصاح على أجورهم ولا على مكافأتهم، كما أنها لا تحترم بعض الشروط الأساسية للإفصاح مثل تحديد الفئة المستفيدة من المعلومات المحاسبية وذلك من خلال عدم تخصيص المعلومات المحاسبية المنشورة في السوق المالية.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة:

لمجلس الإدارة بشركة أليانس للتأمينات برئاسة المدير العام (PDG) السيد "حسان خلفاني" أهمية بالغة ودور فعال في تسيير وتوجيه ومراقبة أعمال الشركة، حيث نجد أن للسيد المدير دور رقابي كبير من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بعملية الرقابة على الوكالات الذي يتم الاطلاع عليه يوميا وبصفة مستمرة على جميع الوكالات الموجودة عبر 42 ولاية، كما أنه يقوم بإرسال فريق يتكون من عضويين ذو كفاءة عالية في المجال اللذان يقومان بالتحقق من أن المعلومات المقدمة لمجلس الإدارة خالية من الأخطاء والتزوير[2].

(1) **مقابلة مع السيدة فاشور كهينة وكيل عام بشركة أليانس**، يوم 2015/03/25 **على الساعة** 10:00.
(2) **مقابلة مع السيدة ديب فايزة وكيل عام بشركة أليانس للتأمينات**، يوم 2015/04/02 **على الساعة** 13:30.

المبدأ السادس: توفر إطار فعال لحوكمة الشركات:

شركة أليانس للتأمينات كما أشرنا سابقا أنها تعمل في البيئة التشريعية الجزائرية التي عملت على إصدار القوانين والمراسيم والتشريعات فيم يخص شفافية وكفاءة الأسواق المالية والنظم المحاسبية والضريبية. ومن خلال الدراسة التطبيقية للشركة لاحظنا أن الشركة تعمل جاهدة على تطوير دورها في الأداء الاقتصادي وكفاءة السوق المالي الجزائري، وهي التي كانت سببا في دخول مؤسسة رويبة للمواد الغذائية في بورصة الجزائر، كما لاحظنا أن الشركة تعمل على زيادة قوتها الرقابية من خلال الإجراءات والقوانين التي تنظم عملها.

المطلب الثاني: أركان حوكمة الشركات في شركة أليانس.

كما أشرنا في الدراسة النظرية أن الحوكمة الجيدة تقوم على أربعة أركان أساسية، ولهذا ارتأينا في هذا المطلب أن نقوم بدراسة مدى توفر وجودة هذه الأركان.

1- الإدارة:

يوجد في شركة أليانس للتأمينات مجلس إدارة قوي يتكون من إطارات ذات كفاءة عالية وخبرة طويلة في مجال التسيير، كما يمكننا توضيح أسماء للإطارات الإداريين الرئيسيين للشركة كما يلي: [1]

- سكساف عمر: المدير العام النائب التقني خريج كلية الحقوق بجامعة الجزائر سنة 1978 شغل عدة مناصب بوزارة المالية وشركات التأمين، شغل لعدة سنوات منصب نائب رئيس تنفيذي في ل CAAR.

- لعبيدي رابح: مدير المالية والمحاسبة حاصل على شهادة DESS في المالية وحاصل على شهادة CED في الحقوق والاقتصاد.

- مسلوب رابح: مدير الموارد البشرية حاصل على شهادات عليا في إدارة الموارد البشرية، شغل عدة مناصب في شركات تأمين جزائرية منذ سنة 2002.

- سايج محمد: مدير التأمين على الأشخاص حاصل على شهادة الليسانس في القانون الخاص سنة 1972 شغل عدة مناصب في شركات التأمين منذ 1971.

- سليج عبد الحكيم: مدير التأمين على السيارات والأخطار البسيطة حاصل على شهادة الليسانس في علم الاجتماع، شغل عدة مناصي في شركات التأمين منذ 1987، كما شغل منصب مدير لشركة إعادة التأمين SAA في الفترة 2003 إلى 2009.

[1] ALLIANCEASSURANCE.notice d'information p87

– بوتراب رياض: مدير التأمين على النقل حاصل على شهادة في التمويل والتأمين من معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي تونس سنة 2000.

– بلهوشات وداد زوجة مهيدي: مديرة إعادة التأمين خريجة معهد التمويل والتنمية للمغرب العربي تونس سنة 1999.

ومن خلال الدراسات التطبيقية تبين أن لمجلس إدارة الشركة لجان مختصة تقوم بمساعدة مجلس الإدارة على تقديم صورة واضحة حول عمل الشركة ومن بين هذه اللجان نجد:

– لجنة الأجور والمكافآت: حيث تقوم هذه اللجنة بتحديد قيمة أجور العاملين في الشركة وقيمة مكافآتهم.

– لجنة الإستراتيجية: حيث تقوم هذه اللجنة باقتراح بعض إستراتيجيات جديدة من أجل تطوير عمل الشركة.

2- التدقيق الداخلي:

في الدراسة النظرية أشرنا إلى أن التدقيق الداخلي له أهمية بالغة في تفعيل أداء المؤسسة من خلال الدور الرقابي والتوجيهي الذي يقوم به في المؤسسة، ومن خلال الدراسة التطبيقية لاحظنا أن شركة أليانس للتأمينات لديها قسم التدقيق الداخلي بالمديرية العامة برئاسة المحافظ "غدير مهدي" الذي يقوم بإرسال فريق متكون من عضوين من القسم كل ثلاثة أشهر إلى جميع الوكالات الموجودة عبر الوطن، حيث يقوم هذا الفريق بالوقوف على ما يلي: [1]

– التأكد من أن الديون المسجلة بدفاتر الوكالة موجودة فعلا.

– يقوم بإعداد حالة التقارب البنكي للوكالة.

– يقف على مدى تحصيل الشيكات التي بحوزة الوكالة.

– يقوم بالتأكد من أن الأموال المسجلة في الحساب البنكي لدى الوكالة موجودة فعلا في حسابها البنكي.

– يقوم بتصحيح الأخطاء التي قد يرتكبها محاسبو الوكالة.

– كما يقوم التدقيق الداخلي الذي أنشأ في شركة أليانس سنة 2012 تحت اسم ميثاق المراجعة الداخلية بالمهام التالية: [2]

– تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة وبيان نقاط القوة والضعف.

– ضمان احترام الأحكام القانونية والتنظيمية والإجرائية.

– ضمان فعالية إجراءات المراجعة وتوفير الموثوقية في المعلومات المنشورة.

– حماية الأصول.

---

[1] **مقابلة مع السيدة فاشور كهينة وكيل عام**، يوم 2015/03/22، **على الساعة** 14:00.

[2] CHARTEDE L'AUDITIERNE. Alliance assurances. 2012, p 04.

– الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية.

3– التدقيق الخارجي:

يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي في شركة أليانس من طرف الجمعية العامة للمساهمين، حيث تمت مراجعة الحسابات المتعلقة بفترة الدراسة (2012–2013) من طرف السيد " مقلاتي إن شاء الله" خبير محاسبي ومراجع حسابات الكائن مكتبه بحي 216 مسكن العمارة 4 القبة الجزائر العاصمة، الذي يقوم بعمله بكل تحرر وإتقان وتحيد، حيث يقوم بمراجعة حسابات الشركة بصفة دورية (كل 6 أشهر) الذي يثبت من خلال هذه العملية صحة المعلومات المالية الموجودة في السوق المالي من خلال القيام بالواجبات الموجودة في القانون 01/10 التي يبين عمل محافظ الحسابات المتمثل فيما يلي:

– إبداء الرأي في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من طرف مجلس الإدارة أو مجلس المديرين.

– إعلام المسيرين أو الجمعية العامة بكل نقص اكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار الشركة.

– التحقق من إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين.

– تقدير شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها.

– فحص وثائق الشركة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير.

– التأكد من انتظام حسابات الشركة وصحتها ومطابقتها لنتائج السنة المالية.

– فحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء.

ومن خلال الدراسة التطبيقية في الشركة لاحظنا أن تقرير مراجع الحسابات يصادق على صحة المعلومات المحاسبية المنشور كل سداسي ويقوم بإعداد تقرير خاص يتم نشره في موقع الشركة.

(أنظر الملحق رقم 1)

4– لجنة المراجعة:

تم إنشاء لجنة المراجعة في شركة أليانس للتأمين في سنة 2012، حيث تم تسميتها لجنة الحكامة التي تم تكوينها 3 أعضاء من مجلس الإدارة الغير تنفيذيين التي تنعقد مرتين في السنة، وكان أول اجتماع

لها في الربع الأول من سنة 2012 الذي تتم فيه التأكيد على استقلالية المراجع الخارجي وتحديد عمل هذه اللجنة التي يتمثل فيما يلي: [1]

- تقييم كفاءة المدير المالي وباقي أفراد الإدارة المالية الرئيسيين.
- دراسة الطرق المحاسبية المستخدمة والإدلاء بملاحظات عليها.
- تحديد أتعاب المدقق الخارجي.
- دراسة ملاحظات المدقق الخارجي ومتابعة عملية التصحيح.
- تعديل نظام الرقابة الداخلية للشركة.
- دراسة عمل المراجع الداخلي وضع الأنظمة التي تنظم عمله.

المبحث الثالث: دور حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات.

سنحاول في هذا المبحث من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها بتوضيح مصادر المعلومات المحاسبية في شركة أليانس وأهم مستخدمي هذه المعلومات، كما سنحاول إثبات مدى إسهامات تطبيق الحوكمة في تحقيق جودة المعلومات.

المطلب الأول: مصادر المعلومات المحاسبية ومستخدميها في شركة أليانس للتأمينات.

سنحاول في هذا المطلب التعرف على المصادر التي يمكننا أن نجد فيها المعلومات المحاسبية الخاصة بشركة أليانس والتعرف أيضا على مستخدمي هذه المعلومات.

أولا: مصادر المعلومات المحاسبية:

1- القوائم المالية: شركة أليانس كغيرها من شركات المساهمة تقوم بإعداد عدة قوائم مالية ونشرها في السوق المالي وذلك تطبيقا للقانون 07-11 الذي يلزم الشركات بعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكاتها ووضعية خزينتها في نهاية كل سنة مالية، ومن بين القوائم المالية التي تقوم بإعدادها شركة أليانس للتأمينات نجد:(أنظر الملحق رقم 2)

أ- الميزانية (Bilan): تقوم شركة أليانس بإعداد الميزانية الختامية في 31 ديسمبر من كل سنة التي يتم فيها إعداد ميزانية مفصلة متضمنة لأصوله والخصوم بكل التفاصيل، كما تقوم شركة أليانس بإعداد ميزانية تصف سنوية التي يتم إعدادها في 30 جوان من كل سنة.

ب- جدول حساب النتائج (TCR): تقوم شركة أليانس للتأمينات في نهاية كل سنة بإعداد جدول لحسابات النتائج حيث تظهر فيه جميع الأعباء التي تم دفعها والإيرادات التي تم تحصيلها خلال نفس الفترة.

[1] مقابلة مع السيدة ديب فايزة وكيل عام في شركة أليانس، يوم 2015/04/25.**على الساعة** 14:00.

ج- الملاحق (les annex): تقوم شركة أليانس بإعداد ملاحق يتم فيها توضيح بعض العمليات الموجودة في مختلف القوائم المالية والتي من شأنها أن تساعد على فهم إستراتيجية المؤسسة.

د- جدول تدفقات الخزينة: تقوم شركة أليانس للتأمينات بإعداد جدول تدفقات الخزينة من أجل إثبات مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وكذا أسباب جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال هذه السنة.

2- التقرير السنوي: تقوم شركة أليانس للتأمينات في نهاية كل سنة وفي أجل أقصاه ستة أشهر بإعداد تقرير مفصل حول عمل الشركة خلال السنة، حيث يتم فيه عرض نقاط مهمة متكونة من معلومات مالية وعامة حول الشركات متمثلة فيما يلي: [1]

- رسالة الرئيس المدير العام إلى جميع مستخدمي المعلومات المتعلقة بالشركة.
- نبذة تاريخية عن الشركة من إنشائها إلى غاية سنة إعداد التقرير.
- أهم الوقائع الصادرة في الشركة.
- آفاق الشركة.
- أرقام مهمة عن الشركة.
- النتائج المحققة خلال السنة.
- انتشار شبكة الشركة.
- لمحة عن البورصة.
- الموارد البشرية للشركة.
- الالتزام الاجتماعي للشركة.
- توزيع وكالاتها عبر الوطن.
- مراكز المديريات الجهوية.

3- التقرير السداسي: تقوم شركة أليانس للتأمينات بصفة دورية كل ستة أشهر بإعداد تقرير يبين فيه مختلف التغيرات والأحداث الطارئة خلال السداسي وذلك من أجل تسهيل عملية فهم عمل الشركة واتخاذ القرارات اللازمة بشأن الشركة، وجعل الأطراف المرتبطة بالشركة في تواصل دائم بها حيث نجد في هذا التقرير ما يلي: [2]

- الملاحظات المسجلة في السداسي والمتعلقة بالشركة وقطاع التأمين في الجزائر.

---

[1] **التقارير السنوية من سنة 2007 إلى سنة 2013 للشركة.**

[2] يمكن الاطلاع على التقرير السداسي للشركة من خلال الموقع التالي: www.allianceassurances.com.dz

- النتائج المحققة خلال السداسي.
- المعلومات المتعلقة بالإدارة.
- نتائج إعادة التأمين.
- المعلومات المالية والمحاسبية المتعلقة بالفترة.

4- تقرير مراجع الحسابات: يقوم مراجع الحسابات الخارجي الذي يقف على حسابات الشركة كل ستة أشهر من إعداد تقرير محايد حول صحة المعلومات الموجودة في القوائم المالية، ويقوم بتوضيح جميع الاختلالات التي يمكن أن تحدث في القوائم المالية التي من شأنها أن تساعد متخذي القرارات داخل وخارج الشركة (أنظر الملحق رقم 1).

5- تقرير الجمعية العامة للمساهمين: تقوم الجمعية العامة للمساهمين بعقد دورات عادية كل سنة، وبعض الأحيان تقوم بعقد دورات استثنائية وعادة ما يتم انعقاد هذه الجمعية في ماي أو جوان، حيث تقوم بإلزام مجلس الإدارة على وضع جميع الوثائق الخاصة بالشركة تحت تصرفها وذلك قبل شهر من تاريخ انعقاد الجمعية، حيث يتم في هذه الجمعية القيام بما يلي: [1]

- مناقشة معطيات التقرير السنوي للسنة الماضية.
- تعديل القانون الأساسي للشركة إن تطلب الأمر ذلك مثل: تغيير رأس المال أو تغيير الاسم وانسحاب بعض الشركاء أو إدخال شركاء جدد.
- المصادقة على حسابات الشركة.
- تخصيص وتقييم نتيجة الدورة.

ثانيا: مستخدمو المعلومات التي تنتجها شركة أليانس للتأمين:

هناك العديد من الفئات التي تستخدم المعلومات المحاسبية التي تقوم بنشرها الشركة سواء كانت لها علاقة مباشرة بالشركة أو غير مباشرة نذكر منها ما يلي:

- **مجلس إدارة الشركة:** يهتم القائمون على إدارة شركة أليانس بكل المعلومات الكافية من أجل اكتشاف أخطاء التسيير وتصحيحها ومدى الكفاءة التي يتمتعون بها وذلك من أجل كسب الخبرة العالية في مجال التسيير.
- **المساهمين:** يهتم جميع مساهمي شركة أليانس بالمعلومات المنشورة من طرف الشركة لا سيما المعلومات ذات الطابع الكمي التي تخصها كتوزيعات الأرباح وسعر السهم في السوق وقيمة الشركة وآخر التطورات

[1] مقابلة مع السيدة ديب فايزة وكيل عام في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ليوم 2015/04/25 على الساعة 12:00.

الحاصلة في الشركة داخل بورصة الجزائر، ثم يقومون باتخاذ القرارات اللازمة بشأن أسهمهم التي يملكونها في الشركة (البيع والاحتفاظ أو شراء أسهم جديدة).

- **المستثمرين المحتملين:** شركة أليانس للتأمينات أصبحت الآن محل اهتمام من طرف العديد من المستثمرين الذين يهتمون بالمعلومات الخاصة بالشركة من أجل معرفة سير عمل الشركة والتنبؤ بمستقبلها وكذلك يهتمون بسياسات توزيعات الأرباح.

- **العاملون في الشركة:** يهتم العاملون بالشركة بكل المعلومات التي تنشرها الشركة وخاصة ما يخص الموارد البشرية ومكافآت العمال ومدى قدرة الشركة على تحقيق الأعباء للحكم على مدى استمرارية الشركة لأن تحقيق الأعباء يساعد على تحقيق الأمن الوظيفي للعاملين وتحسين مستوى معيشتهم.

- **السلطات الحكومية:** تتمثل السلطات الحكومية التي تهتم بالمعلومات المنشورة من طرف شركة أليانس في مصلحة الضرائب التي تهتم بالقوائم المالية للشركة من أجل تحديد الوعاء الضريبي للشركة سواء تعلق الأمر بالضرائب على أرباح الشركات أو الضرائب على الدخل الإجمالي للمساهمين والسلطات القضائية تهتم هذه الأخيرة بالقوائم المالية للشركة التي تحتاج إليها في الفصل في الأمور التفليسية والمنازعات القضائية التي قد تحدث بين المساهمين أو بين الشركة ومتعامليها.

- **الدائنون:** يهتم مقرضوا شركة أليانس بالقوائم التي يتم على أساسها تحديد المركز المالي للشركة واتخاذ القرارات بشأن القروض الممنوحة لها (تقييم مخاطر الائتمان).

- **العملاء:** يهتم عملاء شركة أليانس للتأمينات بالتقارير المالية المنشورة من اجل تقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار والوفاء بالتزاماتها في حالة وقوع أخطاء.

- **المحللون الماليون:** يهتم المحللون الماليون بالتقارير المالية للشركة وذلك من أجل إجراء التحليلات المالية بالجزائر نظرا إلى أن الشركة من أكبر شركات الخواص في الجزائر وإجراء تحليلات حول بورصة الجزائر.

- **الطلاب والباحثين:** يهتم طلاب الجامعات الجزائرية بالمعلومات المنشورة من طرف الشركة كون الشركة أكبر شركات الخواص وأول شركة تدخل بورصة الجزائر، كما تعتبر من أحسن الشركات من ناحية الحصول على المعلومات المتعلقة بها.

المطلب الثاني: تقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف شركة أليانس للتأمينات في ظل حوكمة الشركات.

ومن أجل توضيح ذلك ارتأينا أن نقوم بدراسة مدى توفر مقاييس جودة المعلومات المحاسبية المذكورة في الدراسة النظرية في الفصل الثاني.

1- الدقة كمقياس جودة المعلومات المحاسبية:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في شركة أليانس لاحظنا أن جميع المعلومات المنشورة تتصف بدرجة عالية من الدقة وذلك كونها تحتوي على معلومات تمثل ماضي الشركة من خلال النبذة التاريخية التي يتم نشرها والقوائم المالية المنشورة الممثلة للفترات السابقة (من سنة 2007 إلى سنة 2013) كما أنها تقوم بنشر المعلومات السنوية للفترة الحالية من خلال الأرقام المهمة والأساسية التي يتم توضيحها في التقرير السنوي والقوائم المالية المنشورة لنفس الفترة كما أنها أيضا تقوم بتوضيح التنبؤات المستقبلية لعمل الشركة مثل: الخطة الإستراتيجية 2012- 2015 التي تقوم أليانس بتنفيذها. [1]

2- المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

كما تطرقنا في الفصل الثاني أن منفعة المعلومات المحاسبية يمكنها أن تأخذ الأشكال التالية:

المنفعة الشكلية والزمنية والمكانية والتقييمية أو التصحيحية، ومن خلال الدراسة الميدانية لشركة أليانس للتأمينات لاحظنا أن الشركة تقوم بنشر معلومات تفيد متخذي القرارات في عملهم مثل المساهمين المحتملين ومجلس الإدارة، كما لاحظنا أن الشركة تتأخر في نشر التقرير السنوي والقوائم المالية المتعلقة بالسنة، وذلك من أجل أن تكون لها فائدة لمستعمليها من خلال التفكير كما أنها تحترم القوانين والتشريعات الجزائرية للكشف عن القوائم المالية في أجل أقصاه 4 أشهر من إغلاق الدورة المحاسبية، كما نلاحظ أن عملية الحصول على المعلومات المتعلقة بالشركة سهلة جدا وذلك لأننا إن أردنا أي معلومة متعلقة بها فما علينا إلى الدخول إلى موقع الشركة: www.allianceassurances، ولاحظنا أيضا أن المعلومات المحاسبية المنشورة من طرف الشرطة تساعد مجلس الإدارة على تصحيح الأخطاء المرتكبة وتصحيح اتخاذ القرارات.

3- التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في الشركة لاحظنا أنها تقوم بنشر معلومات تمثل ماضي الشركة التي على أساسها يمكن التنبؤ النسبي بمستقبل الشركة لا سيما وأن الشركة تحقق في أغلب الأحيان تزايد مستمر في النتائج، كما لاحظنا أيضا أن الشركة لها قدر تنبؤية بالمستقبل وذلك من خلال أن الشركة

[1] يمكن الاطلاع على التقارير السنوية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية من خلال الموقع التالي:
www.allianceassurances.com.dz

حققت النتائج التي تم التنبؤ بها وتم تسطيرها في الإستراتيجية 2012-2015 حسب ما ذكر الرئيس المدير العام للشركة في التقرير السنوي للشركة للسداسي الأول من سنة 2014.

4- الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

لقد ذكرنا في الفصل الثاني أن معنى فعالية المعلومات تتمثل في مدى تحقيق المعلومات لأهداف الشركة ومتخذ القرار من خلال استخدام موارد محددة، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في الشركة لاحظنا أن المعلومات التي تفصح عنها الشركة تخدم إستراتيجيتها وذلك من خلال التقرب من الزبائن وتعريفهم بالشركة والخدمات التي يمكنهم الحصول عليها من الشركة، حيث أنها تحفزهم على التأمين لدى الشركة من خلال النتائج التي تحققها الشركة المتمثلة في الالتزام بمسؤولياتها في الأوقات المحددة، بالإضافة إلى أنها تسهل عليهم عملية الحصول على المعلومات وذلك من خلال الاطلاع على موقع الشركة أو الاستعانة بأقرب وكيل لها.

5- الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:

عرفنا في الفصل الثاني معنى كفاءة المعلومات على أنها المعلومات التي تحقق الأهداف المرجوة منها بأقل استخدام ممكن للموارد، وفي شركة أليانس للتأمينات لاحظنا أن المعلومات التي تفصح عنها الشركة لا تكلفها كثيرا مقارنة مع النتائج التي تحققها من خلاله هذه العملية، كما أن مستخدمو معلومات الشركة يتحصلون عليها بأقل التكاليف وفي أسرع وقت، كما أنها تحقق أهدافهم كونها تفصح عن معلومات ذو دقة عالية تساعدهم على اتخاذ قراراتهم وبكل سهولة وسرعة.

خلاصة الفصل :

بعدما تناولنا هذا الفصل واقع حوكمة الشركات في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومدى إسهاماتها في تحسين جودة معلوماتها المحاسبة والمالية ، تبين لنا أن الشركة محل الدراسة تولي اهتماما كبيرا لمفهوم حوكمة الشركات رغم وجود بعض النقائص فيما يخص تطبيق مفهوم حوكمة الشركات نظرا لحداثة الشركة واتساعها السريع، كما أن شركة أليانس تسعى إلى تحقيق هذه النقائص من خلال الإجراءات التي تقوم بوضعها وتطبيقها من خلال الاعتناء بالوجود الفعال لأركان الحوكمة التي ساهمت في تحقيق مقاييس جودة معلوماتها المحاسبية، كما تعتبر شركة أليانس للتأمينات الجزائرية من أكبر شركات التأمين في الجزائر باعتبارها أكبر شركات التأمين الخواص من ناحية رأس المال، وتعتبر شركة التأمين الوحيدة المدرجة في بورصة الجزائر وأول شركة من القطاع الخاص تدخل بورصة الجزائر.

الخاتمة

إن المعلومات المحاسبية أصبحت في الوقت الراهن من أهم الأمور التي يهتم بها مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة وحتى تعود بفائدة على هذه الأطراف يجب أن تتميز بالجودة والدقة العالية، وإن جودة المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا بما توفر والتطبيق الجيد لمفهوم حوكمة الشركات للشركة. ولقد حاولنا من خلال الدراسة بموضوع دور حوكمة الشركات لتحسين جودة المعلومات المحاسبية التي جعلتنا ندرك أهمية حوكمة الشركات في تحقيق أهداف المؤسسة ومنع الاختلاسات وتضارب المصالح بين الأطراف المرتبطة بالشركة، ومن خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: نتائج الدراسة:

أ- نتائج الدراسة النظرية: من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- لحوكمة الشركات تعاريف متعددة تختلف باختلاف المنظمة أو المفكرين الذين قاموا بتعريفها غير أنها تصب في نفس المعنى.
- لمفهوم حوكمة الشركات أهمية بالغة على الصعيد الدولي نظرا للدور الذي تلعبه في الفصل في النزاعات الحاصلة بين الأطراف المرتبطة بالشركة.
- حوكمة الشركات تقوم على ست مبادئ أساسية وست أبعاد أساسية وأربعة أركان أساسية.
- لاحظنا من خلال الدراسة التي قمنا بها أن العديد من دول العالم الأجنبية والعربية تسعى إلى تطبيق مفهوم الحوكمة من خلال المراسيم والتشريعات التي تقوم بإصدارها.
- لاحظنا أن الجزائر تسعى إلى تطبيق مفهوم الحوكمة من خلال الإصلاحات المحاسبية التي تقوم بها مثل النظام المحاسبي المالي وقانون تنظيم مهنة المراجعة والمحاسبة.
- لاحظنا أن المعلومات هي عبارة عن بيانات تم معالجتها.
- المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مخرجات نظام المعلومات المحاسبية.
- للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية أساسية وأخرى ثانوية.
- يمكن تصنيف المعلومات المحاسبية حسب عدة معايير.
- هناك عدة مصادر يمكننا الاطلاع عليها للحصول على المعلومات المحاسبية المتعلقة بالشركة.
- حتى تكون المعلومات المحاسبية ذات جودة عالية يجب أن تتوفر فيها عدة معايير ومقاييس.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية توصلنا إلى النتائج التالية:

- شركة أليانس للتأمينات الجزائرية أول شركة من القطاع الخاص تدخل بورصة الجزائر.
- تعتبر شركة أليانس من أكبر الشركات الخواص في الجزائر من ناحية رأس المال الذي بلغ في سنة 2014 2,5 مليار دينار جزائري.
- شركة أليانس تقدم أحسن الخدمات التأمينية للجزائر من خلال مختلف أنواع التأمينات التي تقدمها.
- لاحظنا أن شركة أليانس لا تلتزم بالمبدأ الأول من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على الحفاظ على حقوق كل المساهمين.
- شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تلتزم نسبيا بتطبيق المبدأ الثاني من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على التعامل من نفس القدر من المساواة بين جميع المساهمين.
- شركة أليانس تلتزم بتطبيق المبدأ الثالث من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة.
- شركة أليانس للتأمينات تلتزم نسبيا بالمبدأ الرابع من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على الإفصاح والشفافية.
- شركة أليانس تلتزم بالمبدأ الخامس من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على مسؤولية مجلس الإدارة.
- شركة أليانس للتأمينات الجزائرية تلتزم بتطبيق المبدأ السادس من مبادئ حوكمة الشركات الذي ينص على توفير إطار فعال لحوكمة الشركات.
- لشركة أليانس للتأمينات مجلس إدارة قوي متكون من إطارات ذات كفاءة عالية.
- شركة أليانس للتأمينات لها قسم للتدقيق الداخلي يقوم بالتأكد من صحة العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
- لشركة أليانس مراجع حسابات خارجي يقوم بكل استقلالية وحيد بالوقوف على حسابات الشركة.
- لشركة أليانس للتأمينات لجنة مراجعة فعالة متكونة من ثلاثة أعضاء من الإدارة غير التنفيذية.
- ساهمت حوكمة الشركات في تحقيق مقياس الدقة في المعلومات المحاسبية في شركة أليانس.
- ساهمت حوكمة الشركات في تحقيق المنفعة للمعلومات المحاسبية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.
- تساهم حوكمة الشركات في تحقيق التنبؤ بالمستقبل في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية.
- تساهم الحوكمة في تحقيق فعالية المعلومات المحاسبية لشركة أليانس.

- تساهم الحوكمة في تحقيق كفاءة الملعومات المحاسبة لشركة أليانس.

ثانيا: اختبار الفرضيات

لقد تم صياغة ثلاثة فرضيات ونحن الآن بصدد إثبات صحتها او نفيها من خلال ما يلي:

الفرضية 1: تنص على ما يلي:

تساهم حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال التطبيق الفعال لأركانها.

وقد تبين أنها صحيحة من خلال إثبات أن أركان الحوكمة تساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية للشركات، من خلال التطرق إليه في الفصل الثاني من الجانب النظري.

الفرضية 2: تنص على ما يلي:

هناك تطبيق جيد لمفهوم حوكمة الشركات من حيث المبادئ والأركان في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وقد تبين أن هذه الفرضية صحيحة نسبيا نظرا للتطبيق النسبي لمبادئ الحوكمة في الشركة والوجود الفعال لأركانها داخل الشركة.

الفرضية 3: تنص على ما يلي:

تساهم الحوكمة في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية في شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، وقد تبين أن هذه الفرضية صحيحة من خلال نتائج الدراسة التطبيقية التي تبين أن حوكمة الشركات تساهم في تحقيق مقاييس جودة المعلومات المحاسبية للشركة.

ثالثا: التوصيات

من أجل الاستفادة من حوكمة الشركات ومزاياها والعمل على تطوير وتحسين كفاءة الأسواق المالية ارتأينا أن نقدم التوصيات التالية لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية ومختلف المؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال الجزائرية:

1- على الدولة الجزائرية تطوير آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي المنتشر في اقتصادياتها وتفعيل دور التدقيق الخارجي في المؤسسات.

2- على شركة أليانس للتأمينات الجزائرية بتطبيق مبدأ الحفاظ على حقوق كل المساهمين من خلال إعطاء الحق للمساهمين الصغار في التصويت على قرار الجمعية العامة واختيار مجلس الإدارة.

3- المعاملة العادلة بين المساهمين الصغار والكبار مثل المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين.

4- تحقيق مبدأ الإفصاح الكافي من أجل تحقيق كفاءة السوق المالي الجزائري وتطوير دور بورصة الجزائر في الاستثمار.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع:

الكتب:

1- أحمد حسين ظاهر، المحاسبة الإدارية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.

2- أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2007.

3- جبرائيل جوزيف كحالة، رضوان حلوة حنان، المحاسبة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

4- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية، ط2، دار وائل للنشر، 1999-2000.

5- خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي ط1، دار أوراق، 2006.

6- خيضر كاظم محمود، موسى سلامة اللوزي، مبادئ إدارة الأعمال، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع المكتبة الجامعية، الشارقة، 2008.

7- رضوان حلوة حنان وآخرون، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع 2009.

8- سامي محمد هشام حريز، الإدارة بالأفكار، ط1، دار الراية، 2008.

9- سليمان مصطفى السلاهمة، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار الوراق للنشر والتوزيع، 2008.

10- شوقي عبد الله، إدارة الوقت ومدارس الفكر الإداري، دار المشرق الثقافي، دار أسامة النشر والتوزيع عمان، الأردن.

11- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات، القطاع العام والخاص المصاريف والمفاهيم، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

12- عامر إبراهيم قنديلي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارات، ط2، دار المسيرة عمان، 2007.

13-عبد العزيز صالح بن حيتور، الإدارة الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2004.

14- عطا الله وارد خليل وآخرون، الحوكمة المؤسسية، المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهر، مصر، 2008.

15- غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

16- قاسم محسن إبراهيم الحبطي، زياد يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدبا للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 2003.

17- محمد أحمد الخضري، مجموعة النيل العربية للنشر، الإسكندرية، 2005.

18- محمد القومي، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبي، بدون دار نشر، مصر، 1999.

19- محمد عبد السلام، الأسس العلمية الحديثة في تنظيم وإدارة الأعمال، دار الكتاب الحديث، الجزء الأول، 2008.

20- محمد علي بن عطاء، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الدية للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

21- محمد فيصل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

22- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي، ط1، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006.

23- محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

24- محمود سمير العيان، محمد مصطفى سليمان، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005/2004.

25- مهدي السمراتي، إدارة الجودة الشاملة، دار جرير للنشر والتوزيع، ط1، بغداد،العراق، 2007.

26- يوسف حجيم الغائي وآخرون، نظم إدارة الجودة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

المقالات والمجلات:

27- بن عشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، دراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

28- رافد عبيدة النواس، أثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14، العدد 50 لسنة 2008.

29- سامح محمد، رضا رياض أحمد،، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 1، 2011.

30- ضبغي بوبكر، مجدي حسن، حوكمة الشركات في تونس إطار تشريعي قوي وواقع متواضع، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2012.

31- عوض الله جعفر الحسين أبو بكر، أهمية وجودة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم والثقافة، جامعة السودان، مجلد 12 نوفمبر 2012.

32- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 46، العدد 2 يوليو 2009.

33- مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 13، مارس 2009، القاهرة.

34- نرمين أبو العطاء، حوكمة الشركات ... سبل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، إصدارات مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.

35- يحيى سعيدي، لخضر أوصيف، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 5، 2012.

المذكرات:

36- أحمد عبد الهادي شبير، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة في فلسطين، 2006، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة فلسطين.

37- إياد سعيد محمود الصوص، مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي، دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2012.

38-حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2012.

39- ريم خالد مطاحن، مدى قدرة مدققي الحسابات الخارجيين على تدقيق حسابات الشركات الأردنية المتعاملة في التجارة الإلكترونية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا تموز، 2009.

40- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2012.

41- سردوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

42- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة بومرداس، الجزائر،2008.

43- عاشور عايدة، لقصير مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماستر أكاديمي في المحاسبة والمالية، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر،2011.

44- عبد الرزاق حسن الشيخ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية.

45- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة غزة الإسلامية، فلسطين.

46- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرار، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

الملتقيات:

47- صبايحي نوال: معايير المحاسبة الدولية ودورها في جودة المعلومات المحاسبية، ورقة بحث مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، جامعة الوادي.

48- زينب النابلسي، غسان الطالب، علاقة الشفافية والإفصاح في أداء البنوك، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر 2013.

49- محمود غزة، عثمان لحام، قدرة الحوكمة على دعم الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي الثامن حول دور الحوكمة في تفعيل المؤسسات الاقتصادية، جامعة الشلف الجزائر، يومي 19-20 نوفمبر2013.

50- جاحد ورضا، تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم، متطلبات ضرورية لإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، (واقع، رهانات آفاق)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 7-8 ديسمبر 2012.

51- هوام جمعة، العشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية للمؤسسة وقع رهانات آفاق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 6-7 ديسمبر 2010.

52- عزيزة بن ياسمينة، طبيني مريم، المبادئ الأساسية لحوكمة الشركات، ورقة بحث مقدم للمؤتمر الدولي السابع حول الصناعات التأمينية، الواقع وآفاق التطور وتجارب الدول، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 03-04 ديسمبر 2012.

53- أحمد قايد نورالدين، بوروبة إلهام، دور حوكمة التامين في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالجزائر ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثامن حول دور حوكمة الشركات في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة الشلف الجزائر، يومي، 19-20 نوفمبر 2013.

التقارير:

54- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير شهر فيفري 2015.

55- لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، تقرير سنة 2010.

56- التقرير السنوي، 2012 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

57- التقرير السنوي 2013 لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية.

القوانين والتشريعات:

58- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، الصادرة في 25 مارس 2009، المرسوم التنفيذي رقم 2008/05/26.

المقابلات:

59- مقابلة مع السيدة فاشور كهينة مساهمة بشركة أليانس للتأمينات الجزائرية

60- مقابلة مع السيد باجي المختار مساهم بشركة أليانس للتأمينات.

61- مقابلة مع السيدة ديب فايزة وكيل عام بشركة أليانس للتأمينات .

المواقع الإلكترونية:

62- www.allianceassurrances.com.dz

63- alianceassurrances.notice d'information disponible sur le site :

www.allianceassurrances.com.dz

64- charte de l'Audi tierne.allianceassurrances.2012 disponible sur le site :

www.allianceassurrances.com.dz

65- عمر مشهور الجازي، حوكمة الشركات في الأردن، مقال منشور عبر شبكة الأنترنت على الموقع التالي:

http:/www.jcdr.com/pdf/haw kamat-alsherka/.pdf.

66- محمد فلاق، التدقيق الداخلي وعلاقته بضبط الجودة في المؤسسات العمومية الحاصلة على شهادة الإيزو 9001، مقال منشور على شبكة الأنترنت على الموقع التالي:

http://www.univ-chlef.dz/ar/seminaires_2010/seminaire_skikda_mohamedfellague.pdf

الملاحق

MEGUELLATI Encha Ellah
Expert comptable DPLE
Commissaire aux Comptes
Tour EPLF Garidi
Cité des 216 logements Apt n° 04
BP-22 - KOUBA - ALGER
Tel : 021-28-11-75
Fax : 021-28-80-03
e - mail : meguellati @ wissal.dz

GASMI Hamid
Audit & Consulting
Commissaire aux comptes

Centre d'Affaires le Thifinagh
8, Rue Said Guendouze -
Sidi M'hamed ALGER
Tél & Fax : 021 29 40.21
G.S.M. 061.50.74.78

Alger, le 27 Septembre 2012
Messieurs les Actionnaires de la
Spa Alliance Assurance
CHERAGA – ALGER

Objet : Attestation du commissaire aux comptes sur les comptes semestriel au 30 Juin 2012.
Références : - Articles 715 bis 4 du Code de Commerce
- Visa n°2010/02 du 08 Aout 2010 COSOB
- Avis n°89 du CNC Ministère des finances du 10 Mars 2011

Monsieur,

Conformément aux dispositions réglementaires et aux normes et diligences de la profession, Nous avons procédé à la revue limitée de la situation active et passive et du compte de résultats d'Alliance Assurance arrêté au 30 juin 2012.

La préparation et la présentation de ces comptes intermédiaires conformément aux dispositions légales et réglementaires relèvent de la responsabilité de l'organe de gestion de la société.

Nous avons effectué notre revue limitée sur la base de contrôles, vérification, sondages et recoupements nécessaires des documents et pièces mis à notre disposition ainsi que des informations reçues lors des entretiens avec les responsables financiers et comptables de la compagnie.

Cette revue limitée nous a permis de constater que la société a établi une situation financière et comptable arrêtée au 30 juin 2012 conforme aux principes du système financier et comptable et aux dispositions légales et réglementaires.

Les Commissaires Aux Comptes

E.MEGUELLATI

MEGUELLATI Ene-Cha Ellah
Expert Comptable - Diplômé d'Etat
Commissaire aux Comptes
Cité 216 Logts GARIDI 1 B.P 22. KOUBA - ALGER

A.GASMI

Audit & Consulting
Commissaire aux Comptes
8, rue Saïd Guendouze
Sidi M'Hamed - ALGER

MEGUELLATI Encha Ellah
Expert comptable DPLE
Commissaire aux Comptes
Tour EPLF Garidi
Cité des 216 logements Apt n° 04
BP-22 - KOUBA - ALGER
Tel : 021-28-11-75
Fax : 021-28-80-03
e-mail : meguellati @ wissal.dz

GASMI Abdelhamid
Audit & Consulting
Commissaire aux comptes
Centre d'Affaires le Thifinagh
8, Rue Said Guendouze -
Sidi M'hamed ALGER
Tél & Fax : 021 29 40.21
G.S.M. 061.50.74.78

Alger, le 23 Mai 2013

Messieurs les Membres de l'Assemblée

Générale Ordinaire de la Spa ALLIANCE ASSURANCES

Objet : Rapport général et opinion sur les comptes de la Compagnie clos le 31 Décembre 2012.

Réf : Article 715 bis-4 du Code de Commerce,

Loi 10-01 du 29 Juin 2010 relative à la profession d'expert comptable, commissaire aux comptes et comptable agréé.
Ordonnance n° 95-07 du 23 chaabane 1415 correspondant au 25 janvier 1995 relative aux assurances et ses textes d'application
Avis 89 du 10 Mars 2011 du Conseil National de la Comptabilité

Messieurs,

Nous avons examiné les Etats Financiers de la société ALLIANCE ASSURANCES Spa, tel qu'établis le 31 Décembre 2012, selon la forme des documents de synthèse prévus par le système comptable financier.

Les comptes arrêtés le 31 Décembre 2012 font ressortir un total Net Actif et Passif de 6.554.707.900,83 DA et un résultat bénéficiaire de 232.934.936,07DA.

Notre mission a été effectuée conformément aux normes d'audit généralement admises et a comporté toutes les autres procédures de vérifications que nous avons jugées nécessaires compte tenu des recommandations de la profession.

En conclusion et sous les remarques et observations formulées dans notre rapport, nous estimons être en mesure de certifier la régularité et la sincérité des états financiers de synthèse clos le 31 Décembre 2012 tels qu'arrêtés par son Conseil d'Administration ainsi que la situation du patrimoine de la Société.

Veuillez agréer, Messieurs, l'assurance de notre parfaite considération.

Les Commissaires aux Comptes

E. MEGUELLATI

MEGUELLATI Ene-Cha Ellah
Expert Comptable - Diplômé d'Etat
Commissaire aux Comptes
Cité 216 Logts. GARIDI I B.P 22. KOUBA - ALGER

A.GASMI

GASMI
Audit & Consulting
Commissaire aux Comptes
8, rue Saïd Guendouze
Sidi M'Hamed - ALGER

ALLIANCE ASSURANCES

MATRICULE FISCAL : 000 516 097 144 217

BILAN AU 31 DECEMBRE 2012

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif ou négatif		0.00	0.00	0.00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	40 422 983.84	19 328 219.62	21 094 764.22	26 777 148.96
Immobilisations corporelles				0.00	
- Terrains	A 2	78 943 100.00	0.00	78 943 100.00	78 943 100.00
- Batiments	A 3	685 319 708.86	37 436 510.26	647 883 198.60	482 487 179.11
- Autres immobilisations corporelles	A 4	411 378 801.37	184 636 162.36	226 742 639.01	238 058 918.25
- Immobilisations en cours	A 5	69 557 942.25	0.00	69 557 942.25	196 353 228.73
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0.00
- Autres participations et créances rattachées	A 6	52 941 788.48		52 941 788.48	52 941 788.48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 053 000 000.00		1 053 000 000.00	1 476 307 487.00
- Prets et autres actifs financiers non courants	A 8	11 598 604.71		11 598 604.71	11 405 384.23
- Impots différés actif	A 9	0.00		0.00	137 965 831.00
- Autres charges et produits différés	A 10	67 626 714.64	0.00	67 626 714.64	101 440 071.97
- Fonds ou valeur déposés chez les cédants		0.00	0.00	0.00	0.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 470 789 644.15**	**241 400 892.24**	**2 229 388 751.91**	**2 802 680 137.73**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0.00	0.00	0.00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	464 926 388.82	0.00	464 926 388.82	471 315 301.82
Créances et emploi assimilés				0.00	
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	21 884 910.85	0.00	21 884 910.85	116 503 533.81
- Assurés,intermédiaires d'assurance et comptes rattachés	A 13	2 464 631 196.00	517 089 922.33	1 947 541 273.67	1 756 702 283.19
				0.00	
- Autres débiteurs	A 14	210 192 483.72	0.00	210 192 483.72	444 281 864.84
- Impots et assimilés	A 15	24 875 282.91	0.00	24 875 282.91	40 294 057.51
- Autres créances et emplois assimilés		0.00	0.00	0.00	
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs financiers courants	A 16	1 373 972 237.64		1 373 972 237.64	523 235 061.26
- Trésorerie	A 17	281 926 571.31		281 926 571.31	475 424 629.53
TOTAL ACTIF COURANT		**4 842 409 071.25**	**517 089 922.33**	**4 325 319 148.92**	**3 827 756 731.95**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 313 198 715.40**	**758 490 814.57**	**6 554 707 900.83**	**6 630 436 869.68**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180.00	2 205 714 180.00
- Capital non appelé		0.00	0.00
- Primes et reserves (Reserves consolidées 1)	P 2	92 134 837.14	92 134 837.14
- Ecart de réevaluation		0.00	0.00
- Ecart d'équivalence 1		0.00	0.00
- Résultat net (Résultat net part du groupe 1)	P 3	232 934 936.67	-364 615 008.67
- Autres capitaux propres -Report à nouveau	P 4	-329 399 149.66	35 215 859.01
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 201 384 804.15**	**1 968 449 867.48**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	86 656 355.79	115 073 441.55
- Impots (différés et provisionnés)		0.00	378 929.28
- Autres dettes non courants		0.00	0.00
- Provisions réglementées	P 6	185 255 601.43	206 347 668.79
- Provisions et produits comptabilisés d'avance	P 7	2 042 612.00	0.00
- Fonds ou valeurs recus des reassureurs	P 8	564 892 876.40	676 168 628.20
TOTAL II PASSIF COURANT		**838 847 445.62**	**997 968 667.82**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 532 719 976.66	2 741 289 275.33
- Acceptations		0.00	0.00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes rattachés	P 10	113 158 336.47	73 432 211.84
- Assurés et intermédiaires d'assurance	P 11	203 964 322.23	177 203 127.22
Impots	P 12	430 375 485.04	317 911 001.83
Autres dettes	P 13	243 920 269.40	357 495 344.27
Trésorerie passif	P 14	-9 662 738.73	-3 312 626.10
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 514 475 651.06**	**3 664 018 334.38**
TOTAL GENERAL PASSIF		**6 554 707 900.83**	**6 630 436 869.68**

ALLIANCE ASSURANCES

BILAN AU 31 DECEMBRE 2013

ACTIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	MONTANTS BRUTS	AMORTISSEMENTS OU PROVISIONS	Montants net (n)	Montants net (n-1)
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition -Goodwill positif		0,00	0,00	0,00	
- Immobilisations incorporelles	A 1	43 507 937,82	26 632 230,06	16 875 707,76	21 094 764,22
Immobilisations corporelles				0,00	
- Terrains	A 2	78 943 100,00	0,00	78 943 100,00	78 943 100,00
- Batiments	A 3	685 319 708,86	51 133 902,72	634 185 806,14	647 883 198,60
- Autres immobilisations corporelles	A 4	431 195 051,63	214 872 611,15	216 322 440,48	226 742 639,01
- Immobilisations en cours	A 5	104 025 826,52	0,00	104 025 826,52	69 557 942,25
Immobilisations financières					
- Titres mis en equivalence					0,00
- Autres participations et créances	A 6	104 624 188,48		104 624 188,48	52 941 788,48
- Autres titres immobilisés	A 7	1 248 000 000,00		1 248 000 000,00	1 053 000 000,00
- Prets et autres actifs financiers non	A 8	11 588 658,55		11 588 658,55	11 598 604,71
- Impots différés actif	A 9	0,00		0,00	0,00
- Autres charges et produits différés	A 10	33 813 357,31	0,00	33 813 357,31	67 626 714,64
- Fonds ou valeur déposés chez les		0,00	0,00	0,00	0,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**2 741 017 829,17**	**292 638 743,93**	**2 448 379 085,24**	**2 229 388 751,91**
ACTIF COURANT					
Provisions techniques d'assurances					
- Part de la coassurance cédée		0,00	0,00	0,00	
- Part de la réassurance cédée	A 11	529 934 468,35	0,00	529 934 468,35	464 926 388,82
Créances et emploi assimilés				0,00	
- Cessionnaires & cédants débiteurs	A 12	50 678 010,49	0,00	50 678 010,49	21 884 910,85
- Assurés,intermédiaires d'assurance	A 13	2 586 167 900,98	442 817 099,08	2 143 350 801,90	1 947 541 273,67
rattachés				0,00	
- Autres débiteurs	A 14	219 856 250,22	0,00	219 856 250,22	210 192 483,72
- Impots et assimilés	A 15	69 824 217,42	0,00	69 824 217,42	24 875 282,91
- Autres créances et emplois assimilés		0,00	0,00	0,00	
Disponibilités et assimilés					
- Placements et autres actifs	A 16	1 279 092 237,28		1 279 092 237,28	1 373 972 237,64
- Trésorerie	A 17	366 129 309,91		366 129 309,91	281 926 571,31
TOTAL ACTIF COURANT		**5 101 682 394,65**	**442 817 099,08**	**4 658 865 295,57**	**4 325 319 148,91**
TOTAL GENERAL ACTIF		**7 842 700 223,82**	**735 455 843,01**	**7 107 244 380,81**	**6 554 707 900,82**

PASSIF

DESIGNATION DES COMPTES	NOTES	Montants net (n)	Montants net (n-1)
CAPITAUX PROPRES			
- Capital émis	P 1	2 205 714 180,00	2 205 714 180,00
- Capital non appelé		0,00	0,00
- Primes et reserves (Reserves	P 2	92 134 837,14	92 134 837,14
- Ecart de réevaluation		0,00	0,00
- Ecart d'équivalence 1		0,00	0,00
- Résultat net (Résultat net part du	P 3	367 325 800,82	232 934 936,67
- Autres capitaux propres -Report à	P 4	-96 464 212,99	-329 399 149,66
Part de la société consolidante 1			
Part des minoritaires 1			
TOTAL I		**2 568 710 604,97**	**2 201 384 804,15**
PASSIF NON COURANT			
- Emprunts et dettes financières	P 5	58 239 270,03	86 656 355,79
- Impots (différés et provisionnés)		0,00	0,00
- Autres dettes non courants		0,00	0,00
- Provisions réglementées	P 6	194 726 029,49	185 255 601,43
- Provisions et produits comptabilisés	P 7	0,00	2 042 612,00
- Fonds ou valeurs recus des	P 8	475 892 942,21	564 892 876,40
TOTAL II PASSIF COURANT		**728 858 241,73**	**838 847 445,62**
PASSIF COURANT			
Provisions techniques d'assurances			
- Opérations directes	P 9	2 497 019 768,55	2 532 719 976,66
- Acceptations		0,00	0,00
Dettes et ressources rattachées			
- Cessionnaires,cédants et comptes	P 10	115 687 251,89	113 158 136,47
- Assurés et intermédiaires	P 11	374 512 264,59	203 964 322,23
Impots	P 12	611 941 030,24	430 375 485,04
Autres dettes	P 13	227 548 550,67	243 920 269,40
Trésorerie passif		-17 033 331,84	-9 662 738,73
TOTAL III PASSIF COURANT		**3 809 675 534,10**	**3 514 475 451,06**
TOTAL GENERAL PASSIF		**7 107 244 380,81**	**6 554 707 700,82**

ETAT - I.R.I.S -	**7 842 700 223,82**	**735 455 843,01**	**7 107 244 380,81**	**6 554 707 900,82**	**7 107 244 380,81**	**6 554 707 700,82**

ALLIANCE ASSURANCES

Matricule Fiscal : 000 516 097 144 217
Article Imposition : 16.233.714.102

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2012

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1	0.00	3 714 980 127.16	0.00	3 903 520 914.63
Primes emises reportées	T 2	271 821 073.33	0.00		48 879 745.05
Prestations sur opérations directes	T 3	1 303 569 119.05		2 752 141 726.58	
Total		**1 575 390 192.38**	**3 714 980 127.16**	**2 752 141 726.58**	**3 952 400 659.68**
I - Marge sur opérations directes			**2 139 589 934.78**		**1 200 258 933.10**
Primes acceptées	T 4	0.00	0.00	0.00	0.00
Primes acceptées reportées	T 5	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations sur acceptations	T 6	0.00	0.00	0.00	0.00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0.00	0.00	0.00	0.00
Total		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
II - Marge sur opérations directes			**0.00**		**0.00**
Primes cédées	T 8	536 591 041.41		703 144 336.18	
Primes cédées reportées	T 9	74 598 055.48	0.00		12 705 896.46
Prestations sur cessions	T 10	0.00	214 455 552.47	0.00	327 777 581.56
Commissions recues sur cessions	T 11	0.00	138 983 272.03	0.00	181 115 803.98
Total		**611 189 096.89**	**353 438 824.50**	**703 144 336.18**	**521 599 282.00**
III - Marge sur cessions		**257 750 272.39**		**181 545 054.18**	
Primes rétrocédées	T 12	0.00	0.00	0.00	0.00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0.00	0.00	0.00	0.00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0.00	0.00	0.00	0.00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0.00	0.00	0.00	0.00
Total		**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0.00**		**0.00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0.00**		**0.00**	
V - Marge d'assurance nette			**1 881 839 662.39**		**1 018 713 878.92**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	765 861 062.24		413 782 161.40	
Charges de personnel	T 18	558 286 087.64		471 827 740.24	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	79 978 742.69		92 479 567.63	
Production immobilisée	T 20	0.00		0.00	
Autres produits opérationnels	T 21	0.00	207 597.88	0.00	8 335 314.60
Autres charges opérationnelles	T 22	12 505 124.06		25 917 834.61	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23	0.00	513 376 548.75	0.00	19 954 112.18
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	605 358 699.51		560 995 781.10	
Total		**2 021 989 716.14**	**513 584 146.63**	**1 565 003 084.98**	**28 289 426.78**
VI - Resultat technique opérationnel			**373 434 092.88**	**517 999 779.28**	
Produits financiers	T 25		50 185 815.49		20 859 105.76
Charges financières	T 26	18 407 709.13		5 692 951.59	
VII - Resultat financier			**31 778 106.36**		**15 166 154.17**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**405 212 199.24**	**502 833 625.11**	**0.00**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	34 750 727.00	0.00	0.00	0.00
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28	137 586 901.72	0.00	0.00	138 060 633.17
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**4 632 188 913.78**		**4 661 209 107.39**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 399 314 343.28**	**0.00**	**5 025 982 099.33**	**61 585 641.51**
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**232 874 570.50**	**364 772 991.94**	
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29	0.00	237 078.64	0.00	210 264.85
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	176 712.47	0.00	52 281.58	0.00
X - Resultat extraordinaire			**60 366.17**		**157 983.27**
XI - Resultat net de l'exercice			**232 934 936.67**	**364 615 008.67**	
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					

ALLIANCE ASSURANCES

COMPTE DE RESULTATS AU 31/12/2013

RUBRIQUES	NOTES	TOUTES GARANTIES CONFONDUES - N-		TOUTES GARANTIES CONFONDUES - (N - 1)	
Primes émises sur opérations directes	T 1	0,00	4 149 957 579,43	0,00	3 714 980 127,16
Primes emises reportées	T 2	128 387 172,59	0,00	271 821 073,33	
Prestations sur opérations directes	T 3	1 938 794 637,83		1 303 569 119,05	
Total		**2 067 181 810,42**	**4 149 957 579,43**	**1 575 390 192,38**	**3 714 980 127,16**
I - Marge sur opérations directes			**2 082 775 769,01**		**2 139 589 934,78**
Primes acceptées	T 4	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes acceptées reportées	T 5	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur acceptations	T 6	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions versées sur acceptations	T 7	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
II - Marge sur opérations directes			**0,00**		**0,00**
Primes cédées	T 8	595 601 989,67		536 591 041,41	
Primes cédées reportées	T 9		68 936 164,70	74 598 055,48	0,00
Prestations sur cessions	T 10	0,00	248 597 387,32	0,00	214 455 552,47
Commissions recues sur cessions	T 11	0,00	159 058 634,71	0,00	138 983 272,03
Total		**595 601 989,67**	**476 592 186,73**	**611 189 096,89**	**353 438 824,50**
III - Marge sur cessions		**119 009 802,94**		**257 750 272,39**	
Primes rétrocédées	T 12	0,00	0,00	0,00	0,00
Primes rétrocédées reportées	T 13	0,00	0,00	0,00	0,00
Prestations sur rétrocessions	T 14	0,00	0,00	0,00	0,00
Commissions recues sur rétrocessions	T 15	0,00	0,00	0,00	0,00
Total		**0,00**	**0,00**	**0,00**	**0,00**
IV - Marge sur rétrocessions		**0,00**		**0,00**	
Subventions d'exploitation d'assurance	T 16	**0,00**		**0,00**	
V - Marge d'assurance nette			**1 963 765 966,07**		**1 881 839 662,39**
Services extérieurs & autres consommations	T 17	728 385 185,73		765 861 062,24	
Charges de personnel	T 18	571 747 502,80		558 286 087,64	
Impots, taxes et versements assimilés	T 19	87 987 081,45		79 978 742,69	
Production immobilisée	T 20	0,00		0,00	
Autres produits opérationnels	T 21		12 613 403,34	0,00	207 597,88
Autres charges opérationnelles	T 22	169 594 081,30		25 917 834,61	
Reprise sur pertes de valeurs et provisions	T 23		591 357 923,36	0,00	513 376 548,75
Dotations aux amortissements,provisions et pertes de valeur	T 24	551 112 776,78		560 995 781,10	
Total		**2 108 826 628,06**	**603 971 326,70**	**1 991 039 508,28**	**513 584 146,63**
VI - Resultat technique opérationnel			**458 910 664,71**	**1 477 455 361,65**	
Produits financiers	T 25		55 982 345,78		50 185 815,49
Charges financières	T 26	14 378 382,76		18 407 709,13	
VII - Resultat financier			**41 603 963,02**		**31 778 106,36**
VIII - Resultat ordinaire avant impots (VI + VII)			**500 514 627,73**	**1 445 677 255,29**	**0,00**
Impots exigibles sur résultats ordinaires	T 27	133 374 814,00	0,00	34 750 727,00	0,00
Impots différés (Variations) sur résultat ordinaire	T 28		0,00	137 586 901,72	0,00
TOTAL DES PRODUITS ORDINAIRES			**5 286 503 438,64**		**4 632 188 913,78**
TOTAL DES CHARGES ORDINAIRES		**4 919 363 624,90**	**68 936 164,70**	**4 230 777 233,68**	**0,00**
VIIII - Resultat net des activites ordinaires			**367 139 813,74**		**232 874 570,50**
Eléments extraordinaires (Produits) à préciser	T 29	0,00	231 284,40	0,00	237 078,64
Eléments extraordinaires (Charges) à préciser	T 30	45 297,32	0,00	176 712,47	0,00
X - Resultat extraordinaire			**185 987,08**		**60 366,17**
XI - Resultat net de l'exercice			**367 325 800,82**		**232 934 936,67**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)					
XII - Resultat net de l'ensemble consolidé (1)					
- Dont part des minoritaires (1)					
- Part du groupe (1)					